المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

رهانات الجزائر الأمنية في حوض المتوسط

(2010-2015)

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: الفضاء الإقليمي والسياسة الدولية للجزائر

إعداد الطالب: إشراف الأستاذة:

طالب عيسى د.هارون مليكة

السنة الجامعية: 2015- 2016

شكر وتقدير

بعد شكرنا الله تعالى على فضله ومنه علينا أن هدانا وأمدنا بالقوة والإرادة لإنجاز هذا العمل المتواضع،

يطيب لي أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير إلى الدكتورة « هارون مليكة» على قبولها الإشراف على هذا العمل، كما لم تبخل علي بنصائحها القيمة والمفيدة،

والى كل من ساهم في انجاح هذا العمل .

كل أسرة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

عيسى طالب

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

الوالدين الكريمين .....

إخوتي و باقي أفراد العائلة الكريمة...

زملائي في المدرسة ...

كل الأحبة والأصدقاء...

عيسى طالب

مقدمة

ان البيئة الاقليمية للامن الجزائري تشهد تحولات في فهم المدركات الامنية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة خاصة في ظل تحول وتوسع مفهوم الامن وتحوله من الامن الصلب الى الامن اللين هذا ما كان له انعكاسا على الامن الوطني الجزائري وهو ما يفرض اعادة النظر في المقاربات والسياسة المتبعة بهدف فهم وادراك الرهانات الامنية في البيئة المتوسطية.

ولايتحقق امن اي دولة بمجردتامين اقليمها بل يتطلب تضافر الجهود بين الدول مجتمعة وتعبر المنطقة المتوسطية احد اهم الامتدادت لموقع الجزائر وتعقد الواقع الامني في الاونة الاخيرة بالمنطقة خاصة بعد ظهور ثورات الربيع العربي التي ساهمت في انتشار الارهاب والهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالأسلحة بحوض المتوسط خاصة في ظل التنافس الدولي حول المنطقة،جعل الجزائر تدرك لضرورة التعاون الامني المشترك في المتوسط من خلال مشاركتها في مختلف المبادرات المتوسطية بهدف ايجاد رؤية وسياسة مشتركة للتصدي لهذه التهديدات التي تمثل رهانا امنيا للامن الوطني الجزائري في مختلف ابعاده ومستوياته . وقد عرفت السياسة الامنية الجزائرية توحلا جديدا فبعد ان كانت مستهدفة من قبل بعض الدوائر الاوربية–الاطلسية اصبحت شريكا في المبادرات الامنية التي اطلقها الغربيون باتجاه الضفة الجنوبية للمتوسط .

وبناءا على هذا التحول الامني وجدت الجزائر نفسها تواجه تحدي امني جديد بالمنطقة المتوسطية شكل رهانا للامن الوطني الجزائري.

الاشكالية

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت مجموعة من التهديدات الامنية الجديدة، كالإرهاب والجريمة المنظمة، ونظرا للأهمية الجيو سياسية لمنطقة المتوسط فقد شهت معظم هذه

التهديدات، والجزائر على اعتبارها دولة متوسطية فإنها لم تكن بمنأى عن هذه التهديدات وانعكاساتها على الأمن الوطني، وهو ما يدفعها الى تبني سياسات ومقاربات من أجل احتواء هذه التهديدات ومجابهتها حماية لأمنها الوطني ودفاعا عن سيادتها الوطنية ، وبناءا على هذا الطرح ستحاول دراستنا الإجابة على الإشكالية التالية:

هل استطاعت الاستراتيجية الامنية الجزائرية من مواجهة الرهانات الامنية في المتوسط؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

-ما هو التحول الذي عرفة مفهوم الامن بعد الحرب الباردة؟

2-ماهي الاهمية الجيوسياسية للبحر الابيض المتوسط؟

3-ماهي الاشكالات الامنية في البحر الابيض المتوسط؟

4-ماهي الاستراتيجية الامنية للجزائر لمواجهة التهديدات الامنية؟ وما مدى فاعليتها؟

الفرضية الرئيسية:

تستدعي عملية مواجهة الرهانات الامنية في منطقة المتوسط وتأثيرها على الامن الوطني الجزائري التوجه نحو تبني استراتيجية أمنية شاملة.

الفرضيات الفرعية

- التحول في مفهوم الامن ساهم بشكل كبير في ظهور رهانات امنية للجزائر في حوض المتوسط.

- الأهمية الجيوسياسية للبحر يالابيض المتوسط تساهم بشكل كبير في تحديد السياسات الامنية للدول.

- تعاني الجزائر من اشكاليا امنية في منطقة المتوسط نتيجة ارتباطها بالمنطقة.

– نجاح الاستراتيجية الامنية للجزائر في مواجهة التهديدات بالمنطقة محكوم بعدة متغيرات منها تعريف ظاهرة الارهاب وتسوية قضية الهجرة غير الشرعية.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة اسباب التي دفعت بنا الى الى اختيار دراسة موضوع رهانات الجزائر الامنية في المتوسط وعلاقتها بالامن الوطني الجزائري منها العلمية والعملية والذاتية والموضوعية.

أسباب علمية موضوعية

محاولة فهم وتفسير طبيعة البيئة الامنية للمتوسط وماعرفته من تحولات بسبب التغيرات في الوضع الدولي وتحول مفهوم الامن ، من خلال الاستعانة بالمقاربات النظرية المختلفة سواء تلك المتعلقة بفهم اسباب الارهاب والجريمة المنظمة ومختلف الجرائم المرتبطة بها خاصة تهريب الاسلحة والمخدرات والمتاجرة بها والهجرة غير الشرعية يقودنا للبحث في جوهر العلاقة بين تطور مفهوم الامن الانساني وامكانية الاستعانة به عمليا في مجال تبني استراتيجية امنية لمواجهة هذه الرهانات الامنية في المتوسط التي تهدد امن واستقرار الجزائر وكذلك الامن الاقليمي .

أسباب عملية

على مستوى العملي فالدراسة تحاول تسليط الضوء على طبيعة الرهانات الامنية التي تشهدها البيئة المتوسطية ومدى إدراك الجزائر لأهميتها وعلاقتها بأمن واستقرار الجزائر و مايزيد اهمية هذه الرهانات هو الاهمية جيواستراتيجية للمنطقة التي تعرف تواجد وتنافس دولي كبير ما قد يصعب اجادمقاربات مناسبة لمواجهة هذه التغيرات.

أسباب ذاتية

1-الرغبة الملحة في معالجة الرهانات الامنية الجديدة وتأثيرها على الامن الوطني الجزائري شكلت اهم وأبرز مبرر لاختياره، اذ ان توفر هذه الرغبة هو سبب هام في مدى نجاح العملية البحثية وبلوغ الاهداف المرجوة منها، ومصدر هذه الرغبة هو الحرص على تناول المواضيع ذات الارتباط بالجزائر.

2-دراسة الرهانات الامنية للجزائر والتحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة، وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائري وعلى طبيعة التفاعل مع التهديدات الامنية الجديدة التي افرزتها هذه التحولات.

اهداف الدراسة

يندرج هذا الموضوع ضمن حقل الدراسات الامنية باعتباره يطرح الرهانات الامنية للأ من الوطني الجزائري.

ويمكن تقسيم اهداف الموضوع الى قسمين، قسم نظري واخر عملي

الاهداف النظرية:

1-دراسة مجال من مجالات التعاون الاقليمي في الدراسات الامنية عن طريق بحث الظاهرة الامنية بالمتوسط في ظل التحولات العالمية الجديدة، الشيء الذي يضفي نوعا من الحداثة والديناميكية في التناول لهذا الموضوع.

2-ابراز دور عامل التهديدات الامنية وكيف تشكل رهانا للمنطقة في ظل تحول مفهوم الامن من الامن الصلب الى الامن اللين، عن طريق استخدام متغيرات امنية نعتقد مبدئيا انها تؤثر على مدى تفاعل سياسات الدول وعلاقتها في سبيل تحقيق الامن الاقليمي.

الاهداف العملية:

1-ان موضوع الدراسة يعنى بمنطقة لها ابعاد استراتيجية في أهميتها، والتي تنتمي اليه الجزائر خاصة وان لها موقع محوري بالنسبة لحوض البحر الابيض المتوسط يمكن لها ان تلعب دورا مهما، من منطق تعظيم فرصها وتقليص ما يهددها لذا فالجزائر معنية بأمن المتوسط.

2-ان موضوع الرهانات الامنية للأمن الجزائري في المنطقة المتوسطية خاصة وان التهديدات اصبحت عابرة للحدود والاقاليم ليست محددة الابعاد والأسباب (مثل الارهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، مشاكل الطاقة والمياه، مشاكل البيئة...) ولاخص دول بمفردها خاصة في ظل الحديث عن الاعتماد المتبادل.

المقاربة المنهجية للدراسة

1/المنهج التحليلي

المنهج والذي يهتم بدراسة التأثيرات الامنية في منطقة المتوسط على الامن الوطني الجزائري وتحليل العلاقة بين الامن الداخلي والامن الاقليمي بالمنطقة.

2/ **المنهج الوصفي:**

وتبدو الحاجة إليه لمعرفة جوانب العلاقة التفاعلية بين التحولات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة والتحولات التي عرفها الأمن بمعنى التهديدات الجديدة التي غيرت في مضمون الأمن.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

الأمن: هو غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع.

المتوسط: هي منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهو بحر يتوسط ثلاث قارات(أوروبا، إفريقيا، آسيا).

الإستراتيجية: أسلوب تفكير وعمل يجيز لصاحبها التعامل بصورة صحيحة مع الأحداث، وهي فن يزاولها السياسيون والاقتصاديون، والإستراتيجيون...لتحقيق أهداف معينة.

التعاون: محاولة تقريب سياسات او مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي فالغرض هو تحقيق اتفاق في ميدان أو ميادين معينة وذلك لبلوغ أهداف محددة و ليست بالضرورة مشتركة.

التهديد: يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل فرد أو دولة... ويشترط في التهديد أن يسبب ويثير خوف الطرف المهدد.

الإرهاب: هي ظاهرة تهدد الأمن بصفة عامة وتعني استخدام العنف أو التهديد بأشكاله المختلفة (القتل، الخطف، التخريب...) بغية تحقيق هدف معين.

الإطار النظري للدراسة:

أ-**المقاربة الواقعية للأمن:** تندرج المقاربة الواقعية ضمن المنظور العقلاني التفسيري للعلاقات الدولية، وتقوم هذه المقاربة على اساس ان الامن يشكل هاجس اساسي للدولة التي تسعى دائما لتحقيقه، وتركز هذه المقاربة على مفاهيم القوة والمصلحة الوطنية وتوازن القوى.

ب-**المقاربة الموسعة للأمن:** احدثت هذه المقاربة ثورة معرفية في مجال الدراسات الامنية، اذ يرجع الفضل للمنظر "باري بوزان" الذي نقل مفهوم الأمن من معناه الضيق المنحصر في البعد العسكري الى المفهوم الشامل الموسع، الذي يشمل جميع مناحي الحياة كالأمن السياسي، الامن الاجتماعي، الامن الاقتصادي، وساهمت هذه المراجعة لمفهوم الامن في تطوير مقاربات جديدة للأمن تتبنى مفهوم أوسع للأمن ، كالأمن المتبادل، الأمن التعاوني...الخ

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الجزائر ا والامن في حوض المتوسط

كتاب عبد النور بن عنتر "البعد المتوسطي للامن الجزائري الجزائراوربا والحلف الاطلسي"

الصادر عن المكتبة العصرية في الجزائر سنة 2005والذي جاء في احدى عشر فصل تناول فيه محددات الامن الوطني الجزائري واهم التحديات والتهديدات التي تواجهه الحوار الامني المتوسطي والتواجد الحلف الاطلسي بالمنطقة حيث تناول تهديدات الارهاب خاصة في ظل ارتباطها بالوضع الامني.

دراسة مصطفى بخوش حول حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والاهداف سنة2006، ركز على علاقات الشراكة الأورومتوسطية في بعدها الاقتصادي، وتوصل إلى التناقض بين الواقع والأهداف الذي أبرز الهوة بن الفوائد المتاحة لصالح الطرف الأوروبي الموحد على غرار تفكك دول جنوب المتوسط خاصة منها دول المغرب العربي خاصة منه الجزائر.

حسام حمزة مذكرة ماجيستر بعنوان الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري سنة 2011جامعة باتنة تناول الموضوع في ثلاثة فصول تطرق في اولها الى الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري وفي الثاني عالج الدائرتان المغاربية والافريقية للامن القومي الجزائري ليختم بدراسة الدائرة المتوسطية للامن القومي الجزائري والبعد الامني للعلاقات الجزائرية الاوربية والعلاقات الجزائرية الاطلسية.

في ظل التحولات والتغيرات التي تعرفها منطقة حوض المتوسط من تنامي مطرد للتهديدات بمختلف انواعه التقليدية وغير التقليدية اصبحت الجزائر امام رهانات امنية بالمنطقة متاثرة بعوامل اللاستقرارالاقليمي

تقسيم الدراسة

ستقسم الدراسة الى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الاول يتعلق بتحليل الجانب النظري لمفهوم الامن وتطور الدراسات الامنية وتوضيح مختلف المفاهيم والمقاربات النظرية التي نوظفها في الدراسة من حيث تعريف الامن ومستوياته المختلفة وتطور الدراسات الامنية وكذلك التطرق الى المقاربات النظرية للامن حيث اهم المقاربات الوضعية والمقاربات مابعد الوضعية الحديثة ودراسة مفهوم التعاون الامني الاقليمي

ونحاول **في الفصل الثاني** التطرق الى الاشكاليات الامنية في منطقة حوض المتوسط من خلال الاهمية الاستراتجية للمنطقة وتوضيح مدى تاثر الامن الجزائر بالواقع الامني في المنطقة وابراز كيف تشكل هذه الاشكالات رهانات امنية للجزائر من خلال الترابط بين الامن الوطني الجزائري والامن في المنطقة المتوسطية والتي اصبحت تمثل اهتمام للجزائر ومدى ادراكها لذلك من خلال دراستها من ارهاب وهجرة غيرشرعية وتجارة المخدرات والسلاح والتواجد الاجنبي بالمنطقة

وفي **الفصل الثالث** والاخير تطرقنا الى الاستراتيجية الامنية الجزائرية ومدى نجاحها في مواجهة الرهانات الامنية في المنطقة المتوسطية ودراسة مختلف الاليات والسياسات المتبعة لمواجهة هذه التهديدات ضمن الحوار والشراكة المتوسطية ومدى فاعلية الجزائر في المشهد الامني المتوسطي في مواجهة الرهانات الامنية لحوض المتوسط من ارهاب وهجرة غير شرغية وتهريب وتسلح وتنافس دولي على المنطقة.

ملخص الدراسة:

يتميز مفهوم الأمن بالتوسع والتحول في طبيعة الفواعل الأساسيين في النظام الدولي،فقد عرف هذا المفهوم تحولا خاصة بعد فترة الحرب الباردة،وبالتالي الانتقال من الأمن الصلب وأصبح الحديث عن الأمن اللين في العلاقات الدولية،اما جغرافيا فجراء تصاعد التهديدات الإقليمية تصاعدت أهمية التعاون والانتقال إلى الشراكة ،بهدف مواجهتها.

وتشكل العلاقة بين الأمن الجزائري والمنطقة المتوسطية والتي نتجت بالأساس عن وجود رابط بحري بين الإقليم الجزائري والبحر الأبيض المتوسط ،حيث شكلت عوامل جيو –سياسية، جيو أمنية روابط ذات صلة بين الأمن الجزائري والبيئة المتوسطية. ما جعل الجزائر تهتم بالإشكاليات الأمنية والتي تشكل رهانات لأمنها القومي.

وهو ماجعل الجزائر ملزمة بنهج إستراتيجية أمنية ذات مقاربة شاملة،من اجل مواجهة هذه الرهانات عن طريق التنسيق والتعاون مع دول حوض المتوسط، لإنشاء"نظام إقليمي"،وذلك من اجل مواجهة والتصدي لهذه الرهانات.

هذه الدراسة تتناول نظرة تحليلية لمفهوم الأمن وتحوله ،وتحليلا جغرافيا للأمن في المتوسط وموقع الإستراتيجية الأمنية للجزائر في المنطقة.

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري للدراسة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث،نتطرق في المبحث الأول إلى ماهية وتعريف وعلاقته ببعض المصطلحات المشابهة للأمن،كما نتطرق إلى توسع مجالاته وف المبحث الثاني نحاول ان نحدد خصائص الأمن وأبعاده أما الفصل الثالث نتطرق فيه إلى مستويات والياته.

المبحث الأول: ماهية الأمن و علاقته ببعض المصطلحات المشابهة.

وفي هذا المبحث سيتم تناول،تعريف الأمن ومفهومه الاصطلاحي وتوسع مجالاته،وابراز بعض المصطلحات المشابهة.

المطلب الاول: تعريف الامن

اولا:التعريف اللغوي

اشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة أخرى هي "الإيمان"، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهذا ما ينجر عنه راحة النفسوهذا تأكيد على أن الأمن هو ضد الخوف الذي ظهر عند الغرب في فترة حديثة وكان قد ذكر في القرآن الكريم وعرفه العرب منذ أزمنة طويلة.

و قال عنه البعض أنه بتضمن "عدم توقع مكروه في الزمن الآتي وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف"[1]والخوف في معناه الحديث هو التهديد الشامل(global threat) و الذي يتضمن التهديد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الداخلي منه والخارجي.[2]

وفي اللغة الأجنبية ترجع الكلمة الانجليزيةsecurityإلى أصلها اللاتينيsecuritas/securusالمستنبطة من الكلمة المركبةcura ، sine، حيث تعني" :sine بدون" وتعني :cura التي أصلها" curioاضطراب "بدون اضطراب ولا أمن."

–كما قد ورد المفهوم في القاموس الانجليزي oxford بمعنيين:

المعنى الأول: حيث الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة للأفراد وله شروط:

[1]- قاموسالمحيطالالكتروني،علىالموقعالتالي(: www.moheet.com)

[2](زكرياحسين، "الأمنالقومي:"

-يجب أن يكون الأمن دائما.

-يجب أن يكون الأفراد محميين ضد التهديدات.

-يجب أن يتحرر الأفراد من شك وقوع تهديد ما.

المعنى الثاني: وهنا الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة منها:

-هو وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة.

-هو وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية.

-هو ضمان و تأكيد على تحقيق الحماية.

-هو وسيلة لتامين الأفراد أو السلع أو أي شيء آخر.[1]

ثانيا- التعريف الاصطلاحي للأمن.

لقد تعددت التصورات و الطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها، و هذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل أيضا واختلاف و تجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول و الفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك و على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه ،إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد.[2]

و فيما يلي نسوق العديد من التعريفات التي وضعها دارسو العلاقات الدولية، لنتعرف أكثر على دلالة هذا المصطلح، و طبيعة هذه الاختلافات بين هؤلاء المفكرين خلال محاولتهم وضع تعاريف لهذا المصطلح:

كثيرا ما ارتبط الأمن لذا الدارسين بالرغم من اختلافهم حول مضمونه و مصادره بمتغير التهديد أو اللاأمن، لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن دون اللاأمنinsecurityوالعكس صحيح[3]، و في هذا الصدد يعرف "ميكائيل ديلون " Michael DILLON الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة لحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن

[1]Michel Dillon, politics of security. Routledge London, 1996, p 121.in :

[2]حمدوشرياض، "تطورمفهومالأمنوالدراساتالأمنيةفيمنظوراتالعلاقاتالدولية"،مرجعسبقذكره،ص 270.

[3]Michel Dillon , Op.Cit.p 121.

مفهوم غامض بتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللاأمن، ما عبر عنه "ديلون" بـsecurit(in)[1] :، وهنا نظر ديلون للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من آثاره وذلك عبر وسائل هذه الوسائل موضوع للأمن، لذا عرف الأمن على أنه وسيلة.instrument

و يرى البعض من الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد(Threat) ، لذا فان "كنيثوولتز " Kenneth WALTZ قد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد بينما عرفه "ريتشارد أولمن" على أنه:"الفعل أو الحدث الذي:

-يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة، مستوى حياة سكان الدولة.

-يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو أمام مسيري التنظيمات والتكتلات الخاصة (شركات، تكتلات اقتصادية، منظمات دولية غير حكومية

يعرف "باري بوزان (1998) "Burry BUZANالأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، التهديدات و الانكشافات قد تبرز في أي منطقة من العالم، سواء أكانت عسكريةMilitaryأو غير عسكريةnon-military ، لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة والتي من خلالها تم التفرقة بين التهديدات الأمنية والمشكلات المنعكسة عن مسار صنع السياسات العامة، والتي تعج انعكاسات طبيعية، ومنه فان التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فان التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد ومصدره وحدته.

وقد عرفه "هنري كسنجر" على أنه (تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء). وعرفه (أرنولد وولفر) بأنه (غياب التهديد ضد القيم المكتسبة هذا من جانبه الموضوعي أم في جانبه الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم.[2]

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005. ص 14.

[2]) عادلزقاغ، "إعادةصياغةمفهومالأمن،برنامجبحثفيالأمنالمجتمعي". نقلاعنموقع: .http://www.geocities.com/adel Zeggagh/links.html.

عرف "والتر ليبمان "Walter LIPPMAN الأمن على أنه: حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا لصيانتها[1]، إذا يتبين أن العامل المحدد في تعريف "والتر ليبمان" للأمن على أنه الحفاظ على القيم الأساسية للقيم الأساسية للجماعة.

لكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو عدم تحديد مضمون القيم الأساسية، هل هي بقاء الدولة؟ أم هي الرفاهية الاقتصادية؟ أو الهوية الثقافية؟..وقد حدد " والتر ليبمان " هذه القيمة الأساسية حين عرف الأمن القومي على أنه: "محاولة الحماية ضد الأحداث التي تهدد نوعية الحياة لسكان هذه الدولة، لعل أهم هذه التهديدات عدم القدرة على توفير الحاجات الإنسانية الأساسية، الكوارث الطبيعية وتردي الأوضاع البيئية."

بينما قدم "وايفر " Waeverمفهوما متخصصا للأمن هو الأمن المجتمعي"societalsecurity" ، حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود...وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات[2]لأنها تنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم، حتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح "تحديث"modernization، وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة لاسيما وأن هذه القيم –من منظور الدول المستقبلة لهذه الجماعات– هي مصدر للعنف و اللاإستقرار لذا فإنه في سياق العولمة، والاعتمادية بين الدول صار المجتمع مرجعية الأمن لا الدولة (هذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت).

إذا يمكن القول أن الأمن هو عكس الخوف وهو شعور الفرد بالاطمئنان وانعدام الإحساس بالخطر فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء كانت مجتمعات متخلفة أو متقدمة. كما يثير الأمن في الأذهان معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة وبينها وبين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك الاجتماعي أي التماسك بين طبقات الشعب وحماية المصالح سواء كانت مصلحة الأفراد بمختلف أبعادها وجوانبها أو مصلحة المجتمع والدولة ككل، ثم حماية قيم المجتمع من التهديدات.

[1]) John BAYLIS and Steve SMITH , Globalization of World Politics, second ed. oxford university press, New york, 2001. p 255.

[2] أحمدالرشيديومجموعةمنالمؤلفين،المدخلإلىالعلومالسياسيةوالاقتصاديةوالإستراتيجية. المكتبالعربي

كما يمكن أن يعرف الأمن على انه مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقة بين الأفراد وهو عكس التهديد في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت داخلية أو خارجية[1]. و أن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى أي الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا للعيش بشكل محترم.[2]

المطلب الثاني: تحول مفهوم الأمن و توسيع مجالاته.

اولا :تحول مفهوم الامن

مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية شهد تحولا في مضمونه، على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار الفكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فرض التوزيع الجديد للقوى على باحثي العلاقات الدولية إعادة النظر في تصوراتهم و طروحاتهم حول مفهوم الأمن، فبعدما كان مفهوم الأمن قبل تفكك الاتحاد السوفياتي مرتكزا حول القطاع العسكري (المتمركز حول مفهوم الدولة– الأمن القومي–)، توسع بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى مجالات أخرى من جراء ظهور نوع جديد من المخاطر التي زادت وتيرة انتشارها بفعل مسار العولمة، حيث صار لزاما على الدولة مواجهة تحديات آتية من مجالات عدة: الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي....الخ، و ليس فقط مواجهة التهديد العسكري القادم من وراء الحدود[3]، لذلك أصبح البعض يؤكد بأن الأمن قضية مجتمعية سياسية واقتصادية وليس فقط عسكرية. حيث ظهرت عدة تيارات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب.[4]

هذه الفترة الانتقالية في إعادة صياغة مفهوم الأمن أطلق عليها مرحلة الثورة في الدراسات و الشؤون الأمنية. خاصة مع تزايد أهمية ووتيرة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف فواعل النظام الدولي، فظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجة هذه الأخيرة وفق وسائل وآليات حكومية محلية، أو حتى عبر اتفاقات رسمية أو غير رسمية لاسيما وأن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها، ومن مدى أدائها لحاجات المواطنين مما جعلهم يلجئون إلى فواعل أخرى ليحققوا حاجاتهم.

[1] 77 .هيثماللمع،معجمعلمالسياسةوالمؤسساتالسياسيةعربي-فرنسي-انجليزي. المؤسسةالجـــامعيةللدراساتالنشروالتوزيع، 2005،ص 77.
[2] مارتنغريفيشوغيره،المفاهيمالأساسيةفيالعلاقاتالدولية،ترجمة: مركزالخليج،دبي، 2008. ص.78

٥.

[4] زكرياحسين،مرجعسبقذكره.

لقد جاء التعبير عن ضرورة توسيع مفهوم الأمن في تقرير صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث أكدت أن مفهوم الأمن يجب أن يتغير من تركيز حصري على الأمن القومي إلى تركيز اكبر على أمن البشر (الأمن الإنساني)، من أمن عبر الأسلحة إلى أمن غذائي بيئي وتامين مناصب الشغل. لذلك نجد أن "فولك "FALK يعرف الأمن بناء على غياب التهديد حيث يقول:(عياب الأمن من وجهة نظر الأفراد. والجماعات)، أي غياب التهديدات التي تمس بأمن الأفراد حيث صار للأفراد الأولوية على أمن الدولة بل إن هناك من يعتبر الدولة أكبر خطر على أمن الأفراد وهذا ما أدى إلى بروز المستوى الفردي وهذا ما سنوضحه في مستويات الأمن.

حسب هذا الطرح لا بد أن يتحول مفهوم الأمن، حيث لا يجب أن ينحصر في الأمن القومي للدولة كمرجعية وحيدة ومطلقة للأمن، وحول الأسلحة كوسيلة حصرية لتحقيق الأمن، وحول الحدود أو الإقليم كالعنصر الوحيد الذي يجب أن يؤمن، وإنما هناك عناصر أخرى تزايدت أهميتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لذا يجب أن تطرح تصورات جديدة لمفهوم الأمن مع الأخذ بعين الاعتبار متغيرات عديدة أهمها:

حلول مفهوم التهديد محل مفهوم الخطر الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، ويكمن الفرق بين المفهومين كون الخطر معلوم المصدر وهناك إمكانية التنبؤ بتوقيت وقوعه (وإن كان ذلك بدرجة نسبية)، بينما يكون التهديد مجهول المصدر وتوقيت الوقوع، مما يعقد من إمكانية التصدي له، ومما يزيد من انكشافية أمن الدولة والأفراد في عالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

تزايد مراكز التأثير في النظام الدولي، وذلك بسبب تزايد الفواعل في العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة فاعلا وحيدا وموحدا في العلاقات الدولية مثلما افترضته المدرسة الواقعية التقليدية، بل صارت هناك فواعل متعددة، سواء أكانت ما دون مستوى الدولة أو ما فوق مستواها، وكنتيجة لذلك تزايدت مصادر التهديد (على المستوى الأكاديمي يعني ذلك تنوع وتعدد مستويات التحليل في الدراسات الأمنية)، وتزايدت معها مسببات التهديد وأنواعه حيث لم يعد التهديد بالضرورة عسكريا، بل صارت مصادره متنوعة: تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الفقر، التلوث البيئي، الإرهاب الدولي، انتشار الأوبئة والأمراض، لذا اقترح "ريتشارد أولمن (1983)" Richard ULMAN توسيع قائمة الفواعل التي لها علاقة مباشرة بقضايا الأمن إلى الفواعل من غير الدولةNon-state actors ، فلأغلب هذه الفواعل هامش كبير من المبادرة، لا رد فعل فحسب.

إن هذا التنوع في التهديدات الأمنية جعل الدراسات الأمنيـة متعـددة التخصصاتMultidisciplinaire وذلك على ضوء غياب منظور أمني شامل ومتخصص، ذلك أن مستجدات النظام الدولي لما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي كشفت عن عمق عجز التصورات التقليدية لمفهوم الأمن في تحليل حركيات هذه التهديدات الأمنية الجديدة، وهذا ما سيتم توضيحه في مستويات الدراسة اللاحقة.

لذا يطلق على المحاولات التنظيرية في هذا المجال (الدراسات الأمنية (Security studies ،و ذلك تبعا لاختلاف التصورات الناتج عن:

اختلاف التهديدات الأمنية من دولة إلى أخرى، فالتهديدات الأمنية التي تواجه دولة متقدمة ليست نفسها التي تواجه دول العالم الثالث، لذا فان تصورهما لمفهوم الأمن سيكون مختلفا.

اختلاف التهديدات الأمنية حسب التحولات التي تمس النظام الدولي، وتحول أشكال العنف، ففي سنوات السبعينات ساد الحديث عن الأمن الطاقويEnergeticsecurity، لكن الفائض الإنتاجي للنفط خلال سنوات التسعينات أنقص من أهمية الحديث عن هذا المفهوم[1].

زيادة وتيرة انتشار التهديدات الأمنية الجديدة بسبب تطور شبكة الاتصالات العالمية، حيث يقول "توماس فريدمان): "Thomas FRIEDMAN الآن عليك أن تقلق وبصورة متزايدة بشأن التهديدات المقلقة من أولئك الذين أنت متصل بهم، بما في ذلك الاتصال عبر الانترنت والأسواق، ومن أولئك الأقوياء الذين يستطيعون المجيء إلى باب دارك)، فشبكات الاتصال التي أفرزتها العولمة في اغلب المجالات: الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، الثقافية... تزيد من ضعف الدولة أمام التهديدات التي تواجهه.

و من خلال ما سبق يتبين لنا أن مفهوم الأمن لم يعد يعني أن الدولة التي حققت أمنها حققت أمن أفرادها عن طريق مجابهة العدو الخارجي والاستعداد العسكري، بل أصبح يشمل جوانب عديدة ويشمل عدة مستويات. فعلى المستوى الوطني مثلا تتحرر الدول من كل خطر يهدد كيانها ومصالحها داخليا، وعلى المستوى الفردي يتحرر الفرد من كافة التهديدات التي تهدده مثل الفقر، المرض، و حتى سلطة دولته...الخ، وبالتالي اتسع مفهوم الأمن ليشمل مستويات و مجالات أخرى تتعدى المعنى الضيق للأمن القومي الذي ساد الدراسات التقليدية حول الأمن.

[1]Jean jaque ROCHE et Charles Philippe DAVID, Theories de la Sécurité. Montchrestien, Paris , 2002. p p 13- 14

ثانيا: المصطلحات المشابهة للامن

نتيجة لعدم وجود تعريف شامل جامع مانع للأمن، أي غياب اتفاق حول مفهوم الأمن، وهذا راجع لعدة أسباب التي من بينها وجود عدة مستويات، وحسب كل مستوى يمكن إعطاء تعريف للأمن. وهذا أدى إلى حدوث خلط بينه وبين بعض المصطلحات أو المفردات التي قد تتصل به وعلى سبيل المثال نذكر منها ما يلي:

أولا– الدفاع: هو حماية المصالح الإستراتيجية للدولة من التهديدات بتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية وهذا يعني أن الأمن يقترن بالدفاع، أي من أجل توفير الأمن للدولة لا بد أن تكون في أتم الاستعداد للحرب ولها القدرة على الدفاع حتى تحقق الأمن على المستوى الوطني وتحقق الأمن لمواطنيها وبالتالي فإن قوام الأمن الدفاع.[1]

ثانيا– الرفاهية: تعني قدرة الدولة على تحقيق أمنها الشامل مما يؤدي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب ويؤدي هذا إلى رفع معنوياته وتوفير الحياة الميسورة له وإشباع حاجاته. فالرفاهية هدف وغاية في حد ذاتها تساعد على تحقيق الأمن الإنساني بتوفير كل ما يطلبه في مختلف المجالات مثل: الأمن الغذائي، الاقتصادي، الصحي. فالرفاهية آلية تساعد على تحقيق الأمن في كافة مستوياته خاصة على المستوى الفردي والوطني.[2]

المبحث الثاني: خصائص الأمن وأبعاده.

([1]أحمدالرشيديومجموعةمنالمؤلفين،مرجعسبقذكره. ص 18.

[2]

المبحث الثاني :خصائص الأمن وأبعاده.

ونتطرق في هذا المبحث إلى خصائص الأمن،بالإضافة إلى تناول أبعاده لارتباطه بمختلف الابعاد في الحياة.

المطلب الأول:خصائص الأمن

إن كل موضوع تقريبا لديه مجموعة من الخصائص والمميزات التي يتميز بها، تكون صفات دائمة وملازمة له تساعد في معرفته وتوضيحه أكثر. والأمن يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها مايلي:

أولا– النسبية: إن سعي الدولة لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الوحدات السياسية (دول)، والوظيفية كالمنظمات الدولية. قد يكون أمن دولة معينة ذا طابع إقليمي وقد يكون دوليا، وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثمة يصبح الأمن مسألة نسبية. فأمن دولة ليس هو أمن الدول الأخرى، أي أن الدولة قد تحقق أمنها في مجال معين ولكنه نادرا ما تحقق أمنها في جميع المجالات وبمستوى عالٍ جدا، ما يجعل الأمن أمرا نسبيا.

ثانيا– الانعكاسية: وتعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة. أي أن الدولة عندما توفر أمنها وأمن مواطنيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمها ومبادئها ومصالحها، لأنه في حالة زوال الدولة فإنه تزول معها أفكارها وقيمها مثل الاتحاد السوفياتي، استمراره في الدفاع عن نفسه بمعنى بقاؤه وفي نفس الوقت استمرار فكره الشيوعي الاشتراكي، و بزواله زالت تقريبا أفكاره، وهذا ما تعنيه صفة أو خاصية الانعكاسية (أمن الدولة أمن قيمها ومصالحها).

ثالثا– الديناميكية: يتخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم بالتغير السريع والدائم، والذي يفترض تكيفا ايجابيا معها، فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة ما يبعده عن خاصية الركود والتوقف.

فالأمن ظاهرة تتغير وتتماشى والتطورات الدولية، فهو كان قديما مرتبط بالدولة عندما كانت الدول ترى أن مصدر تهديدها هو العدو الخارجي الواضح والمحدد، ولكن بعد الحرب الباردة ظهرت عدة تحولات أدت إلى تغير مفهوم الأمن ليصبح أمنا إنسانيا، الذي ساير التغيرات الدولية وتماشى ومتطلبات الفرد المتغيرة الذين يدعون إلى تحقيق أمنهم في مجالات متعددة. و يبقى الأمن مرتبط بهذه التحولات ما يجعله بعيدا تمام على الجمود، أي في حركية مستمرة.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن.

إن الأمن المعاصر يتصف بالشمولية، فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق، إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة( )، فالأمن توسع ليشمل قطاعات وأبعاد عديدة( ) ، نتيجة التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة ونستطيع تلخيص هذه الأبعاد فيما يلي:

أولا– البعد العسكري: هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينات تقريبا، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية، وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، في حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة، مثل التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة لباقي الوحدات، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب.[1]

فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة من حيث العدد (القوة البشرية والأسلحة)، ومن حيث النوع أو الفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع،

طارق رداف، الاتحاد الأوربي- مناستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2002)، ص14-15

كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة .

ثانيا- البعد السياسي: يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحدة الإقليمية، في إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل: الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا.

أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي والخارجي بشكل عام، فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا كبيرا لحماية مصالحها وأمنها سواء بشكل فردي أو جماعي.

أما ما يتعلق بالسيادة فهي في المعنى العام حرية تصرف الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية دون تدخل أطراف خارجية، وعلى المستوى الخارجي يبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي( ) لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، و الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وعليه ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى استعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبرى كحماية كيانها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية.[1]

ثالثا- البعد الثقافي: اكتسبت المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية، حيث تعرّف بوجه عام على أنها التوجهات القيمية التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين، سواء انحدرت إلينا من الماضي أو نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته. وعليه فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، وربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسة نظرا لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي انتقل حسب صامويل هنتنغتون نحو الصدام الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة. يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصحيح لتفاعل بين مختلف أفراده، إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقا لهذا البعد التوفيق بين

[1] خالدمعمري،مرجعسبقذكره. ص 25.

الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة، وتلك الثقافات المعروفة باسم الثقافات الفرعية. فالتميز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي أو التثاقف،والتي تأخذ أشكالا متعددة أهمها الحروب العرقية والتي تجمعها علاقة صفرية مع الأمن أي وجود احدهما ينفي بالضرورة وجود الآخر، بل يمكن أن تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى وهو بقاء الدولة، عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم لدولة أو انفصال أجزاء منها. ويبرز الأمن في بعده الثقافي من خلال "العلاقات الثقافية الدولية" التي قد تلتقي بعض الشيء مع ما ذهب إليه هنتغتون في أطروحته صراع الحضارات حين يعتقد أن الثقافات تدخل في صراع على مستوى دولي يقود إلى نتائج ترتبط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة أو بالقوة التي تكتسبها من خلال دفاع الأفراد المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى.

غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع.أو تهديد التجانس الاجتماعي والثقافي، ومنه نتيجة اتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي وأصبح هناك بعد ثقافي للأمن يتمثل في تامين الفكر والعادات والثقافات .

رابعا– البعد الاقتصادي: يمكن القول بأن البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه.[1]

فالدولة ترسم جملة من الأهداف تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها والتي من بينها القوة الاقتصادية. فالاتحاد السوفياتي وبعد إنهائه لمرحلة الانفراج سنة 1979 بغزوه لأفغانستان تعرض لضغوط أمريكية كبيرة لم تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بالدرجة الأولى بل كانت ذات طبيعة اقتصادية، فمن جهة أوقفت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، ومن جهة أخرى قام الأمريكيون بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي سنة 1983 والتي لم تكن ذات أهداف إستراتيجية فقط بل كانت تهدف إلى إقحام الجانب السوفياتي في سباق تسلح جديد قد يقضي عليه اقتصاديا، وبالتالي ضرورة الاهتمام بالجانب الاقتصادي وهذا ما ذهب إليه جوزيف ناي الذي دعى أن تقوم الدول بتعظيم منافعها عن طريق الاقتصاد .

[1] أحمدثابت، "الأمنالقوميالعربي: أبعادهومتطلباته". في: مجلةالمستقبلالعربي،مركزدراساتالوحدةالعربية،بيروت،العدد 196،جويلية 1995،ص 167.

والبعد الاقتصادي للأمن يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في :

القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية.

وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية ورصد تطور وحجم تلك المدخلات.

القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

وبتكامل هذه العناصر يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خيار غير عقلاني، ويتقاطع مع تحليل "جون برتون"John BURTON ، الذي يعتقد أن اللجوء نحو السلوك العنيف ناتج عن انخفاض حجم العائدات الاقتصادية( )، فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها.[1]

ويهدد الأمن الاقتصادي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزتها الهوة بين الفقراء والأغنياء بسبب ندرة الموارد، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية والقضاء على الفقر والجوع والحرمان.

خامسا– البعد النفسي: هو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف وانتفاء التهديد، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات، ولعل أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من "كوفمان " KAUFMANN ، التي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، وأيضا كتابات " لينكولن "LINCOLHIN الذي يقول في هذا الصدد: (إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي)( ). والتحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان إليها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمن استحال العالم كله

[1] حمدوشرياض،"تطورمفهومالأمنوالدراساتالأمنيةفيمنظوراتالعلاقاتالدولية"،مرجعسبقذكره. ص 271.

في نظره إلى عالم من الخوف والتهديد، ولن يستطيع حينها انجاز أي شيء ذا مستوى أكثر ارتفاع كحاجات تحقيق الذات أو المعرفة على حد تعبير "ماسلو " MASLO عند تصنيفه للحاجيات الإنسانية.

إذن فالأمن من خلال بعده النفسي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية التهديد الأمني.[1]

سادسا– البعد البيئي: يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، حيث يؤثر النظام الايكولوجي على العلاقات الأمنية. فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها نذرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي والجوي وانقراض بعض الأنواع من الحيوانات وتدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث حول البطالة، الهجرة...الخ تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يبرز جليا علاقة المنظومة الايكولوجية/ البيئة بمفهوم الأمن البشري( ). وبالتالي البيئة أصبح لها تأثير على الأمن، لهذا أصبحت بعدا من أبعاده، لتدخل بذلك في معادلة الأمن والسلم لتشكل لنا ثلاثية (السلم، الأمن، البيئة)( )، حيث نشر تقرير لجنة BHUNDTLAND سنة 1987 بعنوان (مستقبلنا المشترك)، أدى إلى بروز عدة مفاهيم مثل نظرية السياسة الخضراء. فالمشاكل البيئية أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدول والمجتمعات والأفراد.[2]

من خلال ما سبق، تبين أن للأمن أبعاد كثيرة ومتعددة، وهذا راجع لاختلاف تصورات الباحثين والعلماء، فهناك من ينظر للأمن من زاوية عسكرية وهناك من ينظر إليه من زاوية اقتصادية...الخ. كما أن اختلاف مستويات الأمن أدى إلى أن يكون لكل مستوى في حد ذاته أبعاد مثل: المستوى الفردي يتضمن أن يتمتع الفرد بنصيب من الثروة الاقتصادية وأن يتمتع بحقوقه السياسية أي بعد اقتصادي وسياسي...الخ. كذلك المستوى الوطني من أبعاده زيادة القوة العسكرية للدولة، أي بعد عسكري وزيادة القوة الاقتصادية وهو بعد اقتصادي. و بالتالي فنتيجة لتشعب الأمن، فإننا نجده يشمل و يحتوي كل زاوية من حياة الأفراد والمجتمعات وفي جوهر اهتمامات كل الدول.

[1] خالدمعمري،مرجعسبقذكره،ص 25 .
[2] عمارحجار،السياسةالمتوسطيةالجديدةللاتحادالأوروبي: إستراتيجيةجديدةللاحتواءالجهوي، (مذكرةلنيلشهادةماجستيرفيالعلاقاتدولية،قسمالعلومالسياسية،جامعةباتنة،جوان 2002)،ص 70-

المبحث الثالث: مستويات الأمن والياته .

وفي هذا المبحث نتناول مطلبين وفي المطلب الأول نتطرق إلى مستويات ونتطرق في المطلب الثاني آليات الأمن.

المطلب الأول :مستويات الأمن.

يعرف الأمن تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية...الخ، لذلك فإن التفاعل مع هذه الجوانب لا يكون وفق نفس الطريقة، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة، وهي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية، وفقا لذلك نجد مستويات الأمن متعددة بين الأمن الوطني أي المستوى الوطني والأمن على المستوى الإقليمي و كذلك المستوى الدولي.

كما أن بروز تهديدات مست فواعل غير الدولة و كذلك فوق الوطنية، أضاف إلى أدبيات العلوم السياسية مفهوم الأمن الإنساني الذي أدى إلى بروز مستوى جديد من مستويات الأمن والمتمثل في المستوى الفردي. و بالتالي نقول أن هناك أربع مستويات للأمن: مستوى وطني، مستوى إقليمي ودولي، ومستوى فردي كآخر مستويات الأمن.

اولا: المستوى الوطني.

يتم اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة NATIONAL بالانجليزية أو الفرنسية. والأمن في هذا المستوى يعني: توفير الآليات والإمكانيات، كذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف أو المخل بجوهر وجود المجتمع أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة أو غير شرعية عن المتوافقة مع القيم السائدة في المجتمع والمقبولة من طرف الجميع[1]، ويقوم هذا المستوى على متغيرين أساسيين هما:

-1هو مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية، أي القدرة على ضمان استمرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي، أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد، غير أن هذا يمكن أن يكون مبررا في بعض الأحيان لظهور "الدولة البوليسية" التي يعرفها المفكر " H.LASSWEL" أنها التي يسيطر عليها المتخصصون في العنف أو رؤساء الأجهزة الأمنية.

[1] ردافطارق،مرجعسبقذكره،صص22-23.

2- يتمثل في العملية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفراد أم جماعات إلى بدائل أو قرارات، والتي يفترض أنها متلائمة مع حاجات الأغلبية أي خلق حالة من الرضا العام وتتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة في حالة العكس.

فالأمن على المستوى الداخلي يعني: كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل: التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية، أو تؤثر بصفة غير مباشرة لكن بشكل ملموس على أمن الدولة مثل: قضايا الهجرة غير الشرعية، تلوث البيئة، الجريمة المنظمة...الخ ، فهو حالة الثقة والطمأنينة نحو حماية كيان الدولة والعمل على الاستقرار دون خوف،[1] والتي تعتمد عادة على الإمكانيات و القدرات الذاتية للدولة وعلى قرارها السياسي .

ثانيا: المستوى الإقليمي.

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني: مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة. وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي، حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة، لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها، وهذا يدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي، مثل ميثاق (ريو دي جانيرو سنة 1947)، الذي جاء في ديباجته أن الهدف من عقده هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج.

ومن الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي رده أية محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا للنفوذ، حيث أن الاختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني، ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق، حيث تعتبر

[1] - أحمدالرشيديومجموعةمنالمؤلفين،مرجعسبقذكره. ص 6.

روسيا أن الحدود السابقة للاتحاد هي حدود أمنية لها(الجوار القريب)، لذلك فهي تبدي بعض الحذر فيما يخص مسألة توسيع حلف شمال الأطلسي.[1]

فكل دولة تهدف إلى تحقيق أمنها على المستوى الإقليمي مثل الحديث عن الأمن العربي، أمن دول حوض النيل، الأمن الأوروبي ،والأمن الإقليمي ظهر في المنظمات الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بصفة جلية.

ثالثا: المستوى الدولي.

بالرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي والأمن الدولي، إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، حيث ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوروبية، وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية...الخ، وبذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر حتى وان كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي، و هذا ما حاول "جوزيف ناي" و "كيوهان" التعبير عنه بالاعتماد المتبادل، فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية، أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن القومي لدولة واحدة أو مجموعة من الدول بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي، وهذا يعني أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات.[2]

و حتى يتحقق الأمن الدولي أو الجماعي يستلزم إدراك الدول لمجموعة من المبادئ أو الأفكار في إطار علاقتها الدولية "العلاقات ما بين الدول " Inter state relations منها:

- التخلي عن استعمال القوة العسكرية واستبدالها بالسلمية مثل المفاوضات.

[1] إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، ط1، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1979، صص 217-223

[2] John BURTON, Global Conflicts, wheat sheaf books, Brighton, 1984. p 87.

- لا بد من توسيع إدراكاتها للمصالح الدولية، أي الأخذ بعين لاعتبار مصالح الجماعات الدولية ككل. تبدو أهمية هذا المبدأ في حالة حركة غير مرغوبة تستلزم تحرك نظام المسؤوليات الدولية أوتوماتيكيا وبشكل جماعي، و تتم المواجهة عن طريق القوة العسكرية.( )

و الأمن الدولي ارتبط بالمنظمات الدولية واتصف بثلاث عناصر:

وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس الأمن)

وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي).

وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة).

رابعا: المستوى الفردي.

جاء نتيجة التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن إنساني الذي جوهره الفرد إذ يعنى بالتخلص من كافة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وهو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجة لعد وجود ما يهدده أو يقلق سكينته.

وبالرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة فحسب John Burtonفإن حالات اللاإستقرار في المجتمع الدولي هي انتشار لحالات النزاع و اللاإستقرار في البيئة الداخلية وبالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي أي الأمن في مستواه الوطني ومن جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني والإقليمي بالمستوى الدولي حيث يؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية وجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي ونمط التفاعل الحاصل في إطار النظام الدولي الكلي ويبرز ذلك الارتباط بين مستويات الأمن من خلال أحداث الحرب الباردة أين مثلت الأنظمة الإقليمية امتدادا للصراع الثنائي فقد كانت رغبة كل طرف في تحقيق مكاسب سببا في حروب إقليمية أو بالوكالة تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشكل غير مباشر وهذا ما يمس الأمن الإقليمي إضافة إلى تدعيم الانقلابات العسكرية من أجل تحويل ولاء الدول نحو أحد المعسكرين وهو تأثير مباشر على الأمن في مستواه

الوطني ويتضرر الإنسان أو الفرد من كل هذا وهنا يبرز المستوى الفردي ومن هنا يتبين أن هناك ترابط بين مستويات الأمن، كل مستوى يؤثر في مستوى آخر.

المطلب الثاني: آليات الأمن

هي مختلف الوسائل الواجب توفرها حتى يتم تطبيق الإجراءات التي تمس الجوانب الإستراتيجية العسكرية والسياسية والاقتصادية...الخ، حسب تصور كل دولة لأمنها في مستوياته المختلفة .

اولا: الآليات العسكرية:

يتفق مضمون الآليات العسكرية وعملها من الناحية العملية مع مفهوم الدفاع الوطني، حيث تستعمل هذه الآليات في إطار الإستراتيجية العامة للدفاع الوطني، و ذلك من أجل تحقيق السياسة الأمنية في شقها العسكري، وتتضمن هذه الآليات القدرات العسكرية للدولة بمختلف أجزائها، حيث تتشكل من قسمين أساسيين:

- الأول: هو التصور الفكري أو الإيديولوجي أو العقيدة الإستراتيجية التي تقوم عليها مختلف العمليات العسكرية: تخطيط، دفاع، هجوم...الخ، فدور هذا الشق هو توجيه استعمال مختلف الوسائل العسكرية الأخرى أسلحة ومعدات كما يهدف كذلك إلى عقلنةrationalisation ، هذا الاستعمال من خلال دراسة هذه الجزئيات يمكن التعرف على المدرسة التي تنتمي إليها كل دولة، فالصين تبنت عقيدة حرب العصابات انطلاقا من الفكر الثوري الذي هيمن على الصين إلى غاية امتلاكها للأسلحة النووية 1964. و وفقا لهذا الشق يتم تحديد الأولويات الواجب تلبيتها، إضافة إلى مصادر الخطر القائمة فعلا أو محتملة الحدوث، حيث يمكن أن يكون مصدر الخطر غير محدد مثل ما هو عليه الحال بالنسبة لظاهرة الإرهاب من أجل تبرير سلوكيات معينة .

- أما القسم الثاني: فهو ذو طبيعة مادية تقنية إذ يتكون من المعدات الحربية والأسلحة سواء كانت تقليدية أسلحة خفيفة، مقاتلات، أو إستراتيجية مثل صواريخ بعيدة المدى وقنابل نووية...الخ. بالإضافة إلى كل ما يدخل في إطار الجوانب اللوجيستيكية للقوات المسلحة[1].و يتم التزود عموما بهذه المواد والمعدات من التصنيع الذاتي مثل صناعة عسكرية كالمركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك من مختلف المصادر الخارجية .

([1] ردافطارق،مرجعسبقذكره. صص27-28.

ثانيا: الآليات الاقتصادية.

تلعب الآليات الاقتصادية دورا تمويلي، أي ضمان الموارد الكافية لتجسيد الأمن من خلال تمويل أداء مختلف الأجهزة المعنية بالأمن الوطني سواء في شقه السياسي أو العسكري أو الاجتماعي، فبرامج التسلح تتوقف على قدرة الدولة على القيام بأعباء هذه البرامج من خلال رصد ميزانية هامة للدفاع، فالاتحاد السوفيتي قد انهار بشكل شبه كامل بعد أن تم إقحامه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في سباق جديد للتسلح بعد إطلاق برنامج حرب النجوم 1983، كما تعمل هذه الآليات على تحقيق حد مقبول من الرفاهية الاقتصادية. وتتمثل الآليات الاقتصادية المساهمة في تجسيد سياسة الأمن المسطرة في كل الهياكل الاقتصادية الموجودة في الدولة، وتؤدي مهام حيوية أهمها:

عملية خلق الثروة والموارد الاقتصادية: أي توفر مجموعة متعددة من المصادر المادية، والتي من شأنها تمويل النشاط العام للدولة ومنها الإستراتيجية العامة الهادفة لتحقيق أمنها.

التسيير العقلاني للموارد ومصادر الثروة: فكيفية تسيير هذه الموارد مرتبط بالعقيدة الفكرية المتبناة من طرف صانعي القرار.

التفاعل الخارجي –الايجابي–: أي علاقات الاعتماد المتبادل والمساومات باستعمال الوسائل الاقتصادية فحتى تكون الآليات الاقتصادية فعالة لا بد أن يتم استعمالها بطريقة عقلانية.

ثالثا: الآليات السوسيوسياسية:

أي تفاعل الشؤون السياسية مع البيئة الاجتماعية بشكل يساعد على الاتفاق حول القضايا المحورية المواجهة للمجتمع. إذ نجد النشأة الاجتماعية التي تعني تكوين الفرد كجزء في مجتمع وكمواطن في الدولة عن طريق خلق الإحساس بعدم التعارض بين الأهداف الوطنية العامة والأهداف الفردية، أي محاولة تقليل التجاء الأفراد إلى السلوك العدواني وغيرها من الآليات التي تهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار .

فكل آلية من هذه الآليات السابقة الذكر سواء العسكرية أو الاقتصادية تكمل بعضها البعض، فالعلاقة بين هذه الآليات هي علاقة اعتماد متبادل.[1]

[1] عبدالمنعمالمشاط، "نحوصياغةعربيةلنظريةالأمنالقومي".في: مجلةالمستقبلالعربي.: مركزدراساتالوحدةالعربية،بيروت،العدد 54،أوت 1983،ص

و لكن نقول أن هذه الآليات أصبحت غير قادرة على تحقيق أمن الدول والأفراد وذلك لظهور تهديدات غير محدودة وواسعة النطاق مما جعل الدول تلجا إلى لبحث عن وسائل أخرى لتحقيق أمنها في كافة أبعاده ومستوياته .

المبحث الرابع: مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية.

نتيجة لتعدد مستويات تحليل الدراسات الأمنية، انقسمت منظورات العلاقات الدولية سواء المنظورات التفسيرية أو النقدية وأعطت صياغات مختلفة للأمن من خلال اختلاف قراءاتهم للتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التحولات الجديدة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وذلك بسبب احتدام الصراع بينها حول فرض تصور معين لمفهوم الأمن .

فالتقليديون (المنظورات التفسيرية: الواقعية، الليبرالية و كذلك الماركسية)، حاولوا الحفاظ على المفهوم الضيق والتقليدي الذي يتعلق بأمن الدولة، وفضلوا إدخال بعض التعديلات الشكلية والسطحية فقط على المفهوم في حين النظريات التكوينة(البنائية و النقدية الاجتماعية، لإضافة إلى النسوية) و على رأسها الدراسات النقدية للأمن الخاصة بمدرسة كوبنهاغن حاولت إعطاء مفهوم جديد لطبيعة الأمن، وذلك بإحداث قطيعة أبستمولوجيا للمفهوم التقليدي، ومنه إعادة صياغة جديدة ومن زاوية تحليل مغايرة للتحليل التقليدي الدولاتي ألا وهو و التحليل المجتمعي لمفهوم الأمن، وعليه سيتم إدراج مفهوم الأمن حسب كل منظور من المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية.[1]

المطلب الأول: النظريات التقليدية الكلاسيكية

أولا- المدرسة الواقعية (الواقعية الكلاسيكية و الواقعية الجديدة:)

إن مفهوم الأمن يعود إلى فترة قديمة جدا في الفكر الواقعي، فهو موجود في كل الاتجاهات التي تشكل هذا التيار وبنائه النظري، وعند كل المفكرين والمنظرين التابعين لهذا التيار من "تيوسيديد" إلى "هانز مورغنتاو" إلى "كينيث وولتز" و "ريمون أرون."

هذا الفكر يرجع إلى اليونان والصين، حيث ورد في جذور النظرية التي أسسها "تيوسيديد" حول الأمن و القوة التي استقاها من الحرب التي دارت بين أثينا واسبرطة حيث قال: "إن إرساء معايير العدالة يعتمد

[1] حمدوشرياض، "تطورمفهومالأمنوالدراساتالأمنيةفيمنظوراتالعلاقاتالدولية"،مرجعسبقذكره. ص 272

على نوع القوة التي تستندها وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع فعله."

فالواقعيون هم الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الإخطار والتهديدات الخارجية إذ لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية وإقامة تحالفات عسكرية دولية.

أما الواقعيون الجدد أضافوا فكرة تتعلق بأن الدول تسعى لكسب القوة ليس فقط من أجل القوة وإنما من أجل الدفاع عن أمنها لحفظ بقاءها، كذلك للتقليص مخاطر المأزق الأمني إذ يقول كينيث وولتز "في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مقل الهدوء، الربح، القوة". وبالتالي الاتجاه الواقعي يقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد أي تهديد خارجي، و القوة هي المؤشر الأساسي لتحقيق الأمن حيث نجد في هذا الصدد كينيث وولتز يقول" إن التنافس من أجل الرفاهية والأمن والتنافس أدى ويؤدي دوما إلى النزاع". و أن للقوة قابلية للاستعمال من أي وسيلة أخرى للحفاظ على الوضع القائم وليس لتغيره وهو الهدف الأدنى لأي قوة.

و خلاصة القول أن المنظور الواقعي يرى أن الأمن القومي المرتبط بالدولة هو قدرة الدول في الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية، أو قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها مع استمرار النمو والتقدم طبقا للأهداف المخططة بواسطة الحكومة.فالدولة إذا هي الموضوع المرجعي للأمن لدى الواقعيين[1].

ثانيا- المدرسة الليبرالية (الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة)

إن الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي يعتبر من أهم التصورات الليبرالية للأمن، حيث يستبدلون مفهوم الأمن القومي وهو التصور الواقعي بمفهوم آخر الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول، إذن وجود فاعلين

(1أحمدالرشيدي،محمدنعمانوآخرون،مرجعسبقذكره. صص4-5.)
حمدوشرياض،"تطورمفهومالأمنوالدراساتالأمنيةفيمنظوراتالعلاقاتالدولية"،مرجعسبقذكره. ص 279.

غير الدولة عكس المنظور الواقعي، ويقوم تصورهم على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر .

و لليبرالية مجموعة مبادئتعتمد على أفكار "إيمانويل كانط" عندما اقترح تكوين فدرالية وكذلك "وودرو ويلسون[1]في تصوره لعام يسوده السلام، وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم والأمن عندهم يكون يتحقق بالعوامل المؤسساتية الاقتصادية والديمقراطية.هذه المؤسسات تخلق لنا تشابك وتعاظم بين الوحدات حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي، ورغم أن الليبراليين قد أقحموا فاعلين غير الدول محاولة منهم لتوسع الأمن مفهوما وميدانا مثل الجماعات المسلحة والنزاعات الاثنية لكنهم أبقوا الدولة كموضوع مرجعي لأن كل الفواعل تبقى مرتبطة بالدولة، و تسعى لتعظيم مصالحها المادية عبر مفهوم المكاسب المطلقة.

المطلب الثاني: النظريات التكوينية/النقدية: و سنركز هنا على النظرية البنائي والمنظور النقدي للأمن

أولا– النظرية البنائية

ظهر هذا المنظور أو النظرية مع كتابات "ألكسندر وندت "Alexander WENDT و "نيكولاس أونوف " Nicolas ONUFو إيمانويل أدلبير " Emmanuel ADLER، في نهاية الثمانينات وبداية تسعينات القرن العشرين. لقد أشار "الكسندر وندت" سنة 1992 بأن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك، وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك، ويجعلون جوانب مادية حقيقية حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية، وبالتالي فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي، وبالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات، و منه فإن غاية الأمن حسب "الكسندر وندت" هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية. فالبنائية تقوم على مسلمات وتبحث في مواضيع مختلفة كالهوية، الخطاب السياسي، القيم الثقافية والحقائق و إدراكات صناع القرار وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي[2]ونستطيع أن نقول أن "الكسندر وندت" أعطى مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح مفهوم الجماعة الأمنية كبديل لحالة الفوضى .

[2] حمدوشرياض،"تطورمفهومالأمنوالدراساتالأمنيةفيمنظوراتالعلاقاتالدولية"،مرجعسبقذكره. ص 279.

ثانيا– المنظور النقدي للأمن :

يحتوي على عدة تيارا من بينها تيار "باري بوزان"، "الماركسيون الجدد" وكذلك "المقاربة النسوية أو النظرية النسوية"، ومن أهم كتاب هذا المنظور "كين بوث"Ken BOOTH ، "جيمس دير James DER "وغيرهم .

إن الأمن عند أصحاب هذا المنظور هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة كالعامل البيئي، حقوق الإنسان، الهويات، الهجرة، الأمراض...،وهي تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي لها. حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن البشري، وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات النقدية. ونجد "كين بوث" يقول: (طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأنه مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أن هناك التزاما بالانعتاق). وفي هذا الاتجاه فإن بوث يرى أن الأمن يعني الانعتاق والذي يعني: تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها ومن بين القيود الحرب، الفقر، الاضطهاد، نقص التعليم وغيرها .

فبرز لنا من خلال هذه النظرية الأمن الإنساني الذي يمكن تعريفه بأنه: (التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، و البحث عن سبيل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، و هو ما لا يمكن تحققه بمعزل عن أمن الدول .

ويعتبر "باري بوزان" –مدير معهد بحوث السلام بكوبنهاغن– الوحيد الذي ذهب بعيدا في نظرته لإعادة الصياغة للاختبار والتفكير في الأمن، إذ أكد أنه إلى جانب القطاع العسكري للأمن فإن القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، القطاع الاجتماعي والقطاع البيئي، تبقى ميادين أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فبالنسبة لمقاربة باري بوزان لم تعد الدولة الموضوع والمرجعي الوحيد لفهم أو تفسير الظواهر و السلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي والعالمي[1]، وباري بوزان يقول: (إن الأمن

[1] خالدمعمري،مرجعسبقذكره. ص 106.

هو التحرر من كل تهديد)، فهذا التعريف هو جامع لأنه يقصد كل تهديد أو خطر يؤثر في الإنسان، هذا ويرى بوزان أنه لتعريف الأمن والإحاطة بمختلف عناصره بطريقة دقيقة لا بد من تحديد موضوعه المرجعيReferentobjectللإجابة على السؤال "أمن ماذا؟" ويجيب بوزان: أن الدولة، لكن ليست الدولة الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، لأن هناك مواضيع مرجعية أخرى كامنة، قد تبرز بناء على بروز ما يهددها، لذا تبنى بوزان في تحليله للقضايا والمواضيع الأمنية ثلاث مستويات للتحليل: الأفراد، الدول والنظام الدولي، وعلى هذا الأساس يميز بوزان بين التهديدات الحقيقة والتهديدات الزائفة.

يعد بوزان من دعاة توسيع مفهوم الأمن إلى قضايا أخرى غير العسكرية كقضايا البيئة والاقتصاد والمجتمع والثقافة وغيرها، لذلك عدد بوزان أبعاد الأمن كالآتي:

الأمن العسكري: ويتضمن شقين أساسين قدرات الهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذا تصورات الدول ونواياها تجاه بعضها.

الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدولة ومؤسساتها ومحافظتها على شرعيتها ونظامها السياسي وإيديولوجيتها.

الأمن الاقتصادي: ويتضمن الحصول على الموارد المالية، والثروات الطبيعية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي، وعلى قوة الدولة.

الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها ورموز هذه الخصوصية كاللغة، الثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد وضمان شروط مقبولة ومساعدة على تطوير هذه الرموز ودرء التهديدات التي تؤثر سلبا على هوية وثقافة المجتمعات.

وبالتالي أصبح الأمن في إطار موسع "أمن الدولة+ أمن المجتمع+ أمن الإنسان"، أي الانتقال من الوحدة الترابية وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية إلى حماية حقوق الإنسان وحرياتهم وترقيتهم بشكل يمكن ضمان كينونتهم وكرامتهم ومستقبل الأجيال القادمة.

فالتعريف الجدي للأمن الإنساني هو: أمن الإنسان من الخوف، القهر، العنف، التهميش والحاجة، الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي ونجد أن كل من Sadako OGATAو John CELSقالا أن الأمن

الإنساني هو:(مجموعة عمليات حماية الحريات كالأساسية لبقاء الإنسان والتنمية أي حماية الإنسان من التهديدات سواء كانت طبيعية أو مجتمعية[1].

كما برز هذا المفهوم الجديد للأمن في التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 1994، فقد عرف الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية.و الأمن متمحور حول الإنسان وحاجاته و كذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصيةchronicthreatsمثل المجاعة و المرض و القهر السياسي، و احتمالات الإنقطاع المفاجئ و الضار لحاجات الإنسان اليومية ..." فمن هنا حدد محرري التقرير، أبعاد للأمن الإنسان حسب فلسفة الحاجات الإنسانية:

.1الأمن الاقتصادي: أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد.

.2الأمن الغذائي: أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.

.3الأمن الصحي: أي ضمان الحد الأدنى من الحماية و الرعاية الصحية من الأمراض و الوقاية منها.

.4الأمن البيئي: و التي يقصد بها حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية و الحفاظ على البيئة من استدمار الإنسان.

.5الأمن الفردي: و الذي يعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة، الدول ، الفواعل عبر الدولية ...الخ.

.6الأمن المجتمعي: الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية و القيم من العنف العرقي و الطائفي.

.7الأمن السياسي: الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع تضمن و ترقي حقوق.

بالنظر لهذه الأبعاد الكلية يمكن القول أن الأمن الإنساني معرفيا و هو تعبير فعلي عن رغبة عالمية لتدارك الأخطار و التهديدات التي رسمت لمستقبل نظام عالمي عماده الكوارث الإنسانية من: كوارث بيئية، كوارث صحية، مع تنامي الحروب الداخلية ذات الطبيعة العرقية أو الدينية (و الهوياتية عموما)، و في تنامـي الفقر و الجهل و العنف (المادي و غير المادي) .... و هذا ما من شأنـه تهـديد أمن و سلامة الدول و المجتمعات و العالم.

([1]منيرةبلعيد،مرجعسبقذكره. ص101.

و بالتالي يمكن القول أن هذا المنظور النقدي الحديث، حاول أن يثبت بأن الحفاظ على مفهوم ضيق للأمن أصبح غير مبرر لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تميز البيئة الأمنية على المستويات العالمية الإقليمية والمحلية، وحاول تقديم إطار نظري و مفهوماتي قادر على تفسير وفهم الأحداث، الظواهر و السلوكات الدولية لما بعد الحرب الباردة [1]،و مختلف التهديدات التي تستدعي توسيع مفهوم الأمن.

ونستنتج أن هذه المنظورات قد أعطت تعاريف للأمن تغيرت بتغير الأحداث والظواهر الدولية بعد أن كانت مقتصرة على أمن الدول وأنها هي مصدر الأمن. برز تيار يعتبر أن تحقيق أمن الدولة لا يعني أمن الأفراد، هذه التفسيرات المختلفة راجعة لاختلاف مستويات الأمن، وراجعة إلى أن الأمن ليس له بعد واحد بل هو يشمل كل مجالات الحياة، لننتقل بذلك إلى الأمن الإنساني ومن هنا يظهر التفاعل الأكاديمي والعلمي في تطوير منظور حركي لأمن الإنسان في ظل عولمة الخوف والمخاطر، فالتطور على مستوى الظاهرة تهديدات جديدة تمس الفرد بصفة خاصة استدعت تطور على المستوى العلمي أي بروز نظريات تحاول أن تقدم تفسيرات تتماشاتى والظواهر الموجودة.

([1] عمارحجار،مرجعسبقذكره،ص 59.

تمهيد

تعتبر منطقة حوض المتوسط ذات أهمية إستراتيجية هامة،من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الأول من هذا الفصل،أما المبحث الثاني سنتناول فيه أهم الإشكاليات الأمنية في المنطقة.

المبحث الأول: جيوبوليتيك المتوسط

إن دراسة منطقة المتوسط ومالها من أهمية من خلال التطرق إلى تعريف الجغرافي و إبراز الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية ولمعرفة الرهانات الأمنية التي تشهدها المنطقة نتناول أهم النزعات .

المطلب الاول: تعريف بمنطقة المتوسط

أ-الإطار العام للمنطقة الاورومتوسطية: يعتبر البحر الأبيض المتوسط أنموذجا مصغرا يمكن أن يقدملنا قراءة عن التفاعلات الكونيةيتوسط البحر الأبيض المتوسط ثلاث قارات هي :شمال إفريقيا وغرب آسيا وجنوب أوروبا,فقد عرف قديما على انه وسط العالم القديم فنجده عند الرومان معروف ب"ماري نوستروم " أي بحرنا بينما يعرفه الكتاب المقدس ب"البحر الكبير "ويعرف في اللغة العبرية ب"هَيَمهَتِيكُون"ويعنيالمتوسط,وقد سماه الأتراك"اكدينز "البحر الأبيض لزبد أمواجه الأبيض.وبدورهم أطلق عليه العرب عدة أسماء فقد كانوا يسمونه ببحر الشام, وبحر الروم وأحيانا يطلقون عليه اسم البحر الغربيطلق عليه أحيانا البحر المتوسط الأورو أفريقي, أو البحر المتوسط الأوروبي لتمييزه عن البحار المتوسطة في أماكن أخرى من العالم.[1]

ب-الخصائص الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط

يظهر البحر الأبيض المتوسط كبركة تتوسط ثلاث قارات ,ويعد بمثابة جزيرة مرتبطة غير منفصلة, يقع

1البحر الأبيض المتوسط,الموسوعة الحرة العالمية ويكيبيديا.

بين خطي طول 5,5غربا و36شرقا وبين خطي عرض 46و30شمالا ,تبلغ مساحته 2,966كلم2ويبلغ متوسط عمقه1500متر وتعد أعمق نقطة فيه بالبحر الأيوني يصل عمقها إلى 5267م ويبلغ مجموع طول سواحله 46000كلمبحكم الطبيعة الجغرافية للبحر, يكاد يكون بحرا مغلقا لولا وجود منفذين نحو المحيطات هما: مضيق جبل طارق الذي يوصله بالمحيط الأطلسي, وقناة السويس التي تصله بباب المندب والبحر الأحمر ومنه إلى المحيط الهندي, كما نجد في شماله المضايق التركية البوسفور والدردنيل ,موصلة البحر الأبيض المتوسط ببحر مرمره ومنه إلى البحر الأسود[1].

يمتد من سواحل المغرب غربا إلى إيران شرقا ,ومن آسيا الوسطى إلى القرن الإفريقي والساحل العربي الإفريقي والصحراء,ويمثل المتوسط وحدة حقيقة بحيث تكامل سواحله الشمالية مع سواحله الجنوبية مما يجعله بحيرة حقيقة متصلة لا يمكن فصلها.

تحتوي جغرافية المتوسط على أكثر من 3300جزيرة, منها جزيرتان تشكلان دولا قائمة بحد ذاتها وهما جزيرتي قبرص و مالطا, إضافة إلى جزر أخرى بارزة على غرار كورسيكا صقلية سردينيا وجزيرة كريت اليونانية

في الشرق: قبرص، كريت، رودوس، وأبية، لسبوس، شيوس، كيفا لونيا، كورفو، ناكسوس وأند روس .

في الوسط: سردينيا، كورسيكا، صقلية، كريس، كرك، براك،وجزيرة جربه التونسية

في الغرب: إيبيزا، مايوركا ومينوركا وكلها من جزر البليار.أدى انتشار هذه الجزر والخناق داخل الحوض المتوسطي إلى وجود عديد المسطحات المائية الصغيرة المعترف بها من قبل المنظمة الدولية الهيدروغرافية ومنها:

بحر البوران، بين إسبانيا والمغرب-.

البحر الباليارى، بين بر إسبانيا الرئيسي وجزر البليار ، البحر الليغوري بين كورسيكا وليغور يا (إيطاليا.

1البحر الأبيض المتوسط,الموسوعة، نفس المرجع

-البحر التيراني محاط بسرد ينيا، شبه الجزيرة الإيطالية وصقلية.

البحر الأيوني بين إيطاليا وألبانيا واليونان، البحر الادرياتيكي بين إيطاليا ،سلوفينيا ،كرواتيا ،البوسنة والهرسك ،الجبل الأسود ،ألبانيا-بحر إيجة بين اليونان وتركيا

هذه الخصائص والمميزات الجغرافية البحرية انعكست على مناخ المنطقة, إذ نجد مناخ البحر الأبيض المتوسط يتميز بالحر والجفاف صيفا, والممطر والمعتدل شتاءا,والمناخ بدوره انعكس على توزيع الأقاليم النباتية والمحاصيل الزراعية في المنطقة ,فنجد من محاصيل[1]

الزيتون، العنب، البرتقال، اليوسفي والفلين وأشجار الصنوبر ومحاصيل الحبوب كالقمح والشعير على السهول القريبة من سواحل البحر الأبيض المتوسط,كما أن الثروة الحيوانية تتأثر هي الأخرى بالمناخ العام للبحر الأبيض المتوسط ,ونجد بذلك انتشار واسع للأبقار والماعز والأغنام إضافة إلى تربية الدواجن.

بينما الثروة السمكية فتتأثر بخصائص أخرى للبحر الأبيض المتوسط والمتعلقة بنسبة التبخر العالية جدا إذ تتجاوز هذه النسبة نسبة تساقط الأمطار ومصبات الأنهار كما تزيد الملوحة العالية تأثير على توزيع الثروة السمكية خصوصا شرق المتوسط الذي يتميز بارتفاع نسبة الملوحة أكثر من بقية أجزاء البحر.

ج-الدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط

-من قارة إفريقيا:الجزائر(اكبر بلد متوسطي من حيث المساحةب2341781كلم2,تونس,المغرب(متوسطي أطلسي بواجهة بحرية على المحيط الأطلسي)ليبيا كأكبر بلد متوسطي من حيث الشريط الساحلي الذي يبلغ 1900كم,مصر كأكبر بلد متوسطي من حيث التعداد السكاني الذي يتجاوز 80مليون نسمة.

-من آسيا:تركيا وهي دولة عابرة للقارات إذ توجد بها أراضي تنتمي إلى أوروبا,الكيان الصهيوني(غير

1فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق ص 15

محدد المساحة والحدود الجغرافية(قبرص)وهي جزيرة مقسمة بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين المنضمين إلى الاتحاد الأوروبي)سوريا ولبنان وفلسطين.

-من قارة أوروبا:ايطاليا(وتوجد بها دولتان مستقلتان هما الفاتيكان وسان مارينو)فرنسا(وتوجد لها أقاليم ما وراء البحار في إفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية)اليونان(وتوجد بها دولة الجبل المقدس)ألبانيا,البوسنةوالهرسك,الجبلالأسود,كرواتيا,سلوفينيا,مالطا(وهي اصغر دولة متوسطيةب316كم2)موناكو,اسبانيا بالإضافة إلى إقليم جبل طارق التابع للمملكة المتحدة البريطانية.

إلا أن هذا لايعني أن الدول المتوسطية هي الدول المعرفة طبقا للمعيار الجغرافي فقط أي لكل دولة تمتلك منفذ بحري على المتوسط وإنما هناك خلاف آخر ,إذ يرى الكثير من الباحثين والمحللين أن هناك دول أخرى أيضا متوسطية مثل:موريتانيا,البرتغال,اندورا,مقدونيا,صربيا والأردن وهكذا يتضح أن الإطار الجغرافي يمكن أن يتسع ليشمل دولا أخرى نظرا لطبيعة العلاقات الموجودة في المنطقة[1]

ب التكوين الجغرافي لأوروبا:

أوروبا تمثل امتدادا طبيعيا لآسيا نحو الغرب في شبه جزيرة كبيرة تبلغ مساحتها نحو 10ملايين كلم2 وهي ثاني اصغر قارات العالم مساحته ولكنها اكبر قارات العالم من حيث الشريط الساحلي نظرا للأذرع المياه والأنهار والبحار والمحيطات المجاورة للقارة والمتمثلة في المحيط الشمالي والمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وما يتفرع منه من بحار,إضافة إلى الأنهار الدولية العابرة داخل القارة كنهر الدانوب (رومانيا,المجر,النمسا,ألمانيا),ونهر الراين(هولندا,ألمانيا),ونهر السين(فرنسا,سويسرا)إضافة إلى القنوات الملاحية المصطنعة المتصلة بالأنهار ومنه إلى البحر الأبيض المتوسط في شبكة متكامل

والتكوين الجغرافي للقارة يتسم **بالتقسيمات الرئيسية التالية:**

ا-**الكتلة الشمالية القديمة:**ممثلة في شبه جزيرة اسكندوناوة وشبه جزيرة اسكتلندا,شمال جزيرة ايرلندا,

---

زكري مريم,البعد**الاقتصادي للعلاقات الاوروومغاربية**,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلو السياسية والعلاقات الدولية ,تخصص 1اوروومتوسطية,جامعة تلمسان, 2011,ص ص 15-

وإقليم ويلز,أهم ما يميز هذا القسم هو كثرة خلجانه العميقة وأبرزها فيوردات,وخليجفنلنده و خليج بوثنيا وصولا إلى البحر البلطي وتستخدم في توليد الطاقة الكهربائية ,ما يميز هذا القسم أيضا الانتشار المزدوج للسهول والبحيرات انطلاقا من سهول الدنمارك وفنلنده قرب بحيرات فنر وفتر وبحيرة لادوجا وانجا وصولا إلى مدخل بحر البلطيق ومنه تأتي قناة كاليد ونيا وجزر هبريدز وخليج فورث وكليد.

ب-**كتلة الرصيف الروسي:**ويغطي القسم الأكبر من شرق أوروبا وبولندا ويتميز بكثرة أنهاره واتصاله بأكثر من قسم سواء مع بقية أقسام أوروبا أو اتصاله بالقارة المجاورة آسيا وابرز أقاليمها الجغرافية.

يمتد السهل الرئيسي للإقليم ما بين خليج دانزج إلى سفوح جبال الكريات الشرقية وتتوسطه تلال فالداي ينحدر الإقليم جنوبا إلى البحر الأسود عبر نهر دنيير وشمالا إلى البحر البلطي عبر نهر الفستولا والى حوض قزوين عبر نهر الفولجا,والى السهل الاكراني عبر نهر دون ودونيتز.

ج-**السهل الأوروبي:**ويمتد هذا القسم من السهل الروسي إلى غرب وجنوب فرنسا, ويتميز بالأنهار والمجاري العديدة التي تقطع أراضيه الخصبة, ذات التربة السوداء, ومنها انهار الجارون واللوار والسين في فرنسا,ونهر الراين بروافده داخل ألمانيا وهولندا وبلجيكا.

د-أشباه الجزر الجنوبية الثلاث :وتتمثل في شبه الجزيرة الايبرية التي أحيطت شمالا وجنوبا بمرتفعات آلبية تتمثل في جبال البرانس ,وجبال سيرا نيفادا والسهل البرتغالي المطل على الأطلسي,وشبه الجزيرة الايطالية والتي تنقسم إلى ثلاث أقاليم متمايزة ,وهي إقليم سهل اللمبارديا المحيط بالسلسلة الآلبية من كل الجهات عدا الجهة الشرقية, حيث يصب نهر البو في البحر الادرياتيكي, أما الإقليم الثاني فتمثله القدم الايطالي المشكلة أساسا من جبال الابنين والسهول الساحلية الجانبية, والإقليم الثالث يحتضن الجزر الفاصلة القدم الايطالي بمضيق مسينا الضيق باتجاه جزر سردينيا وكورسيكا إلى ناحية البحر التيراني.[1]

أما شبه الجزيرة الثالثة فهي شبه جزيرة البلقان المختلف تضاريسيا عن سابقيها ,وتتميز بهضبة البلقان

1زكاريا مريم ، المرجع السابق ص 43

البارزة والمنحدرة شرقا باتجاه بحر ايجة والبحر الأبيض المتوسط ,أما جنوبا فتمتد من سهول نهر الدانوب وروافده إلى نهر مورافا قرب مدينة بلغراد ونهر فاردار المتجه إلى مصبه في بحر ايجة عند نقطة مدينة سالونيكا اليونانية ,ومنه يأتي حوض بحر ايجة وهضبة رودوب إلى غاية سلسلة جبال طوروس وبونتس جنوب البحر الأسود[1].

هـ-**نطاق الهضاب الوسطى:**تمتد في نطاق عظيم من الغرب إلى الشرق ممثلة في هضبة فرنسا الوسطى(سفين) وهضبة بفار يا بألمانيا, وهضبة بوهيميا وهضبة الكربات في بولندا ورومانيا.

و-سلسلة النظام الآلبي:وتتكون من سلاسل الألب الوسطى نحو الشرق ومنها تتفرع سلسلة الجبال الدينارية,وسلسلة الألب الفرنسية وجبال الألب الايطالية وأعلى قمة بالسلسلة هي مونت بلاك (4808كلم)بين فرنسا وايطاليا.

3- التكوين الجغرافي للوطن العربي:

وهي ثاني أهم كتلة جغرافية تنتمي اغلب أقطارها الى المنطقة الاورومتوسطية, بمساحة تقدر بنحو أربعة عشر مليون كلم2,والبحرين هي اصغر وحداته بأقل من 700كلم2 وتتكون من قسمين رئيسين هما:

ا-**البنية الآلبيةالهملائيةالقديمة:**في القسم الشرقي تضم صحراء الربع الخالي والكتلة الالتوائية الحديثة بالشام, وأعلى قمة بها هي القرنة السوداء 3088كلم كما تضم الأقاليم السهلية على ضفاف اكبر الأنهار في المنطقة من دجلة والفرات بامتداد يشمل العراق وسوريا, ثم انهار الليطاني الحاصباني واليرموك ونهر الأردن بامتداد يشمل سوريا,لبنان,الأردن وفلسطين ثم نهر النيل والسهول الممتدة بين ارض الكنانة والسودان.

1احمد كاتب,خلفيات الشراكة الاورومتوسطية,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية,فرع علاقات دولية,جامعة الجزائر,2001,ص ص .13-12

ب-**البنية الآلبيةالهملائيةالحديثة**:وابرز أقاليمها هي سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي, بأعلى قمة جبلية بالمغرب(طوبقال4165كلم)وهضبة مراكش 3300كلم بالإضافة إلى الصحراء الكبرى الجنوبية بوابة إفريقيا الكبرى وهي اكبر صحاري العالم

المطلب الثاني: أهمية البحر الأبيض المتوسط

ا-أهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط:

يقدم المفكر الجيوبوليتيكي ماكيندر معادلة لنظريته للسيطرة على العالم وقوام هذه المعادلة انه من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض, ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية,ومن يحكم الجزيرة العالمية يهيمن على العالم, ومستقبل العالم حسب ماكيندر يتوقف على حفظ التوازن العالمي بين الأقاليم الساحلية ,وهي المعادلة التي يؤكد عليها المفكر المصري جمال حمدان, حيث يرى أن منطقة الهلال الداخلي أو منطقة الارتطام وهي الحدود الساحلية للجزيرة العالمية استطاعت أن تؤكد وجودها وتفرض نفسها على التوازنات العالمية بين قوى البر وقوى البحر.

ويؤكد التاريخ مسار الإمبراطوريات الكبرى والقوى الراغبة في السيطرة على العالم تأكيد هذه المعادلة, إذ كانت على الدوام سيادة الإمبراطوريات الكبرى ناقصة ما لم تتوجها بإحكام القبضة على الشريط الساحلي للجزيرة العالمية ,وإخضاعها لنفوذ الإمبراطورية أو القوة العظمى.

والأمر لا يختلف اليوم إذ تضع الولايات المتحدة والقوى الكبرى نصب عينيها هذه الأهمية الجيوسياسية للمنطقة الاورو متوسطية من اجل تحقيق التوازنات الكبرى لإمبراطوريتها العالمية وفي نفس السياق دخلت دول الاتحاد الأوروبي مسار الشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط إدراكا لهذه الأهمية ولوقف الزحف الأمريكي اتجاهها.

ب-الأهمية الحضارية للمتوسط:

يعتبر المتوسط مهد الحضارات الإنسانية منذ القدم, حيث نشأت على ضفافه حضارات بلاد النهرين الحضارة الفرعونية والإغريقية, والفينيقية ,وحضارة قرطاج ,والحضارة الرومانية والحضارة الإسلامية بعدها الحضارة العثمانية ,وكما انه مهبط الديانات السماوية الثلاث التوراة المسيحية والإسلام, وعلى ضفافه أيضا نشر معظم الأنبياء رسالاتهم ونشروا الدعوة التوحيدية.

هذا التنوع الثقافي الديني والحضاري, أعطى لشعوب المنطقة على مر التاريخ حوافز للتعاون والتكامل في فترات, ونوازع للقوة والغلبة والهيمنة لإعلاء حضارة معينة فكان الطابع الصراعي في فترات تاريخية بين الأمم في المنطقة[1].

وقد انعكس هذا التاريخ الحضاري الإنساني على شعوب المنطقة حاليا ,بنفس المكونات ونفس المفعول اذ لا يزال الإرث التاريخي والحضاري مكونا فاعلا في وعي الشعوب وحركيتها وتفاعلاتها, ونتلمس ذلك من خلال العلاقة التي تربط المنطقتين ,وطبيعة التفاعل الذي يجمع بينهما ونوايا الحوار الحضاري الذي يقدم في كل مرة ,وهواجس الخوف التي يعاني منها كل طرف اتجاه الآخر ,كعقدة حضارية دينية أحيانا منمية للصراع ونوازع التفرقة, وكعوامل ايجابية للتنوع وإثراء الحضارة الإنسانية من منطلق القوة في التنوع

ج-الأهمية الاقتصادية:

يعتبر البحر الأبيض المتوسط والمناطق المجاورة له فضاء اقتصاديا بامتياز,فعبر التاريخ شكلت الحركة الوطن العربي,الموسوعة العالمية ويكيبيديا.التجارية في هذا الفضاء الدافع الرئيسي والمحرك لتفاعل العلاقات في المنطقة ومع باقي المناطق الأخرى, كما أن العامل الاقتصادي كان المنطلق للكثير من الصدامات التي شهدتها المنطقة,بداية من الفينيقيين الذين أسسوا موانئ ومدن تجارية بالبحر الأبيض المتوسط على غرار صور,قرطاج,صيدا,ثم جاء الرومان الذين أرسو علاقات تجارية في المنطقة ,وكانت منطقة شمال إفريقيا بمثابة مخزن روما من الحبوب والذي أنقذ الإمبراطورية الرومانية من الكثير من

1الوطن العربي,الموسوعة العالمية ويكيبيديا

الأزمات الاقتصادية[1] .

لقد شكل المتوسط منذ القديم حلقة الوصل بين منتجات الشرق الأقصى (التوابل والحرير من الهند والصين)ومنتجات الجنوب من بلاد فارس,الحبشة واليمن[2].

ورغم اكتشاف العالم الجديد إلا أن الكثير من العوامل ساهمت مجددا في تعظيم الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط ومن هذه العوامل:

-الثورة الصناعية والحاجة إلى المواد الأولية ,إذ كان المتوسط والمنطقة الأوروبية الحاضنة الرئيسية لهذه الحركة الصناعية.

-الحركة الاستعمارية والتي جعلت من المتوسط جسر وممر عبور نحو المستعمرات لنقل المواد الأولية إلى مصانعها في الشمال.

_شق قناة السويس والتي زادت من أهمية البحر الأبيض المتوسط اقتصاديا وعسكريا ,لتسهيل تنقل بواخر النقل والشحن.

أصبح المتوسط المعبر الأسرع والأسهل لحاملات النفط اتجاه أوروبا حيث تعبر سنويا أكثر من 4مليون طن سلع و2500 باخرة وأكثر من 500باخرة صيد.

فبفضل المضايق البحرية والقنوات الملاحية والمعابر والأنهار, أصبح المتوسط أهم ممر تجاري في العالم,ينطلق من شرق آسيا في المحيط الهادي عابرا المحيط الهندي عند ميناء سنغافورة ليجتاز البحر الأحمر,بابالمندب,قناة السويس وعبر مضيق جبل طارق نحو أوروبا والأمريكتين ليقلص المسافة التي تقطعها الأساطيل التجارية إلى النصف بالمقارنة بتلك التي تعبر إفريقيا الجنوبية .

فبالإضافة إلى المدخلان الرئيسيان للبحر الأبيض المتوسط من خلال قناة السويس بطول 164 كلم ومضيق جبل طارق, الذي يفصل أوروبا عن إفريقيا من جهة المغرب بمسافة 14كلم,تعتبر المضايق

1فتحي أبو عيانة ,مرجع سابق,ص ص378-382

2.الوطن العربي,الموسوعة العالمية ويكيبيديا

التركية نقطة عبور ثالثة بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ,عبر ممر الدردنيل بعرض 5الى 13كلم والبوسفوربطول26كلم ,إضافة إلى القنوات الداخلية كقناة كورثيا بين بحر ايجة والبحر الادرياتيكي,وقناة ميدي التي تربط غرب المتوسط ومرسيليا بخليج بيسكاي المطل على الأطلسي عبر نهر الجارون.

هذه الأهمية التي تكتسيها جغرافية المتوسط جعلته محل أطماع القوى الكبرى, فترجمت ذلك من خلال التنافس الدولي في المتوسط, وانتشار الأساطيل العسكرية في مياهه وانتشار القواعد العسكرية, كما تترجم المشاريع والمبادرات التعاونية في المتوسط الرغبة المحلية والدولية في الاستفادة من المزايا التي يقدمها الفضاء المتوسطي, وتعكس النزاعات المستمرة في المنطقة أوجه التضارب في المصالح وتنازع القوى في الفضاء الاورو متوسطي[1].

-الأساطيل العسكرية في البحر الأبيض المتوسط :

بحيث نجد تمركز اكبر الأساطيل العسكرية في عرض البحر المتوسط ,على غرار الأسطول الحربي الأمريكي السادس, وأسطول السلام الروسي في قاعدة طرطوس السورية ,وانتشار القواعد العسكرية البريطانية في إقليم جبل طارق وقبرص و مالطا,إضافة إلى مستودعات الأسلحة المكدسة في إسرائيل والأسلحة النووية الأمريكية في تركيا والبوارج الحربية الإسرائيلية المحملة بالصواريخ النووية ,ويعمل انتشار كل هذه الأساطيل العسكرية والمظاهر العسكرية الأخرى في الحوض على تغذية النزاعات المستمرة في المنطقة وخلق توتر دائم.

المطلب الثالث: اهم النزاعات في المتوسط

ا-**الصراع العربي الإسرائيلي:** حيث يشكل هذا الصراع لب الصراعات في المنطقة ولا تشكل أطرافه إسرائيل والعرب بل كل المنطقة الاورومتوسطية ,باعتبار أن قيام هذا الكيان انطلق منذ مؤتمر سايكس

1 .محمد إبراهيم حسن,مرجع سابق,ص29

بيكو البريطاني الفرنسي 1916, ووعد بلفور , 1917كما أن الانتداب البريطاني والفرنسي ثم التبني الأمريكي لهذا الكيان كان له الأثر البالغ في تأجيج هذا الصراع ليتحول بعد قيام هذا الكيان إلى مسلسل للسلام والتسوية ,بين الجانب العربي و الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد ومؤتمر أوسلو.

الطابع التوسعي للاستيطان الإسرائيلي يبقى من ابرز المعالم المؤثرة على جغرافية المتوسط

ب-**النزاع في قبرص**:بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك, والمقسمة إلى اليوم حيث يعترف الاتحاد الأوروبي بقبرص اليونانية ,بينما يبقى الاعتراف بقبرص التركية من قبل تركيا فقط,ونجد حضور تركيا واليونان أيضا في النزاع حول جزر بحر ايجة وهي من النزاعات المعقدة عبر التاريخ ولم تجد أية حلول لها وهي من ضحايا الجغرافية المتوسطية.

ج-**قضية الصحراء الغربية**"وهي من ضحايا الجغرافية الاورومتوسطية باعتبار أنها من تركات الاستعمار الاسباني ,واستغل المغرب خروج اسبانيا من المنطقة ليقوم باجتياح المنطقة ما أدى إلى اندلاع النزاع الصحراوي ,والمقاومة المحلية من قبل جبهة البوليساريو من اجل استقلال الصحراء الغربية ,وهذه القضية بالضبط هي التي تؤثر على استقرار جغرافيا المنطقة[1].

د-**سبة و مليلية**ومضيق جبل طارق:تعتبر اسبانيا مدينتي سبة و مليلية مدنا اسبانية بينما تطالب المغرب بهما باعتبارهما منطقتين مغربيتين لا يبعدان كثيرا عن جغرافية المغرب ,واندلع نزاع بين البلدين بعد محاولة المغرب دخول هذه الجزر,كما تسعى اسبانيا إلى استرجاع إقليم جبل طارق من المملكة المتحدة, وقد عرضت اسبانيا على الأخيرة عدة اقتراحات وامتيازات لتتنازل لها عن الإقليم, بينما تصر بريطانيا على التمسك بالإقليم وتحاول بشتى الطرق إيجاد موضع قانوني وإداري للاعتراف به من قبل الاتحاد الأوروبي ,وإدراجه ضمن نشاطات وسياسات التكتل الأوروبي.

مقومات المنطقة الاورومتوسطية:

برد رتيبة,الحوار الاورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات 1الدولية ,فرع علاقات دولية,جامعة الجزائر,2009,ص ص 36-38

لاشك أن المنطقة الاورومتوسطية تعد مرتكزا لتقاطع جيوستراتيجي لاستراتيجيات عالمية ومحورا بارزا في رسم السياسات الإقليمية, وبعدا حيويا للاستراتيجيات الوطنية كرقم ثابت ومهم مع كل التطورات الجيواستراتيجية التي عرفتها المنطقة, وعرفها العالم ولم تتغير تلك الثوابت الجيواستراتيجية للمنطقة في معادلة السياسة الدولية واستراتيجيات الدول, بل أنها تطورت معها وتكيفت مع كل الظروف والمتغيرات, نظرا للمقومات التي تتمتع بها المنطقة ,وتبقى المكونات الجغرافية من ابرز العوامل المؤشرة على قوة تلك المقومات ودورها في تحديد السياسات والاستراتيجيات الوطنية الإقليمية والدولية.

المقومات التي ترتكز عليها أهمية المنطقة الأورومتوسطية نجد:

ا-**المقومات الجغرافية**:ويقصد بها الأهمية الجغرافية لأي دولة من حيث الموقع والامتداد والشكل والحجم وواجهاته البحرية والمحيطية, أو موقعه الداخلي وكذا موقع العاصمة وتكامل الأقاليم الجغرافية الداخلية, ومدى تناسقها الجغرافي من تباعدها وتباينها حيث يشير الفكر الجيوبوليتيكي ومفكروه إلى أهمية الدولة وحيويتها ذات الحدود الطبيعية, وأفضليتها في وضع التكتيكات العسكرية والأمنية, إذ نجدها تتمتع بحماية وامن أكثر من تلك الدول التي لاتملك حدود طبيعية,وكذلك بالنسبة للموقع المرتبط بالمسطحات المائية وتأثير المناخ واستغلال البحار والمحيطات في النشاط التجاري والتوسع الاقتصادي حال بريطانيا,تركيا ,قبرص,بينما تعاني الدول المغلقة كالنمسا من غياب مثل هذه المسطحات المائية.

الشكل رقم 01 خريطة توضيحية للمتوسط :

المصدر : www.worldatlas.com/aatlas/infopage/medsea.htm

وهذا ما ذهب إليه ماهان وتركيزه على القوة البحرية وأعطى مثالا لذلك على بريطانيا ,و ما كندر في نظريته مركز الأرض وقلب العالم, حيث يشير إلى الجزيرة الاوراسية كمركز للأرض ويعطي المنطقة الاورومتوسطية بعدا حاسما في نظريته, ولا يختلف التفسير الجيوبوليتيكي كثيرا عند كارل هاوسهوفر وسيبكمان, فالكل يعطي المكون الجغرافي بعدا حاسما في أهمية أي منطقة وهو ما ينطبق على جغرافية المنطقة الاورومتوسطية التي تشكل قارات العالم القديم[1].

ومن هذا المنطلق نجد أن دولة مثل روسيا الاتحادية تعاني على الدوام من مشكلة الحدود رغم أنها اكبر بلد مساحة في العالم, إلا أنها لاتملك حدود طبيعية تحميها مما يجعلها دوما تبحث عن التوسع من اجل خلق مناطق عازلة لحماية حدودها المشكلة من 70 بالمائة من حدود برية.

وهكذا تبرز دولتا مصر وتركيا كدولتين عابرتين للقارات ,الأولى بين إفريقيا وآسيا ,والثانية بين أوروبا وآسيا ,وكلا الدولتين تمتلكان أكثر من واجهة بحرية فمصر دولة كما وصفها جمال حمدان بمكوناتها الأربع :الإفريقية, الأسيوية ,المتوسطية ,النيلية وواجهتها البحرية على البحر الأحمر وما تمثله قناة السويس كممر عبور دولي.

وبدورها تركيا دولة أوروبية آسيوية متوسطية, تمتلك واجهات بحرية على البحر الأسود وبحر ايجة وبحر مرمره ومضايق عبور دولية ,وهذا الوضع الجغرافي للدولتين سنجده ينعكس مباشرة على وضعهما الجيوبوليتيكي وموقعهما من السياسة الدولية واستراتيجيات الدول العظمى, رغم افتقار البلدين للمقومات الطبيعية الأخرى كالثروات المعدنية و الطاقوية.

ويعتبر موقع المغرب هو الآخر غاية في الجاذبية بواجهاته البحرية والمحيطية وقربه من أوروبا والممر

1.احمد كاتب,مرجعسابق,ص ص 14-15

المائي بين المتوسط والمحيط الأطلسي من جهة, وبين أوروبا وإفريقيا من جهة أخرى.

لقد شكلت الجغرافيا دوما الشغل الشاغل للمفكرين الاستراتيجيين وواضعي الخطط العسكرية والتكتيكات الحربية, كما أنها ضلت تشكل عقدة بالنسبة لأوروبا كون دولها دوما كانت تصطدم بالمساحة المفتوحة لروسيا ,والتي ظلت تشكل بالنسبة إليها مصدر قلق وتهديد دائم وغير متوقع وغير معين الأبعاد ,كما أن معظم الدول الأوروبية لا تتجاوز مساحتها أكثر من مائة ألف كلم2 وثلاث دول أوروبية فقط تتجاوز مساحتها النصف مليون كلم2, وهذا ما شكل عقدة أوروبية اتجاه الجغرافية جعلها تبحث عن حلول أخرى للتغلب على هذه العقدة, سواء من خلال الحروب والتوسعات والاستيطان الاستعماري في القديم وتعويض ذلك بالشراكات في العصر الحديث,نجد أن اصغر الدول مساحة في العالم تقع في أوروبا مثل :الفاتيكان ,سان مارينو,مالطا,مالدوفا,كما لا توجد أي دولة أوروبية ضمن الدول الكبرى مساحة في العالم واكبر ثلاث دول(فرنسا ,اسبانيا,كازاخستان).

ب-**التضاريس**:تلعب التضاريس دورا مهما في تحديد سياسات الدول وتؤثر على وضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف, وسياسة الدول الأخرى اتجاهها ,حيث تؤثر عوامل التضاريس والمناخ على برامج التنمية في الدولة والسياسات التحديثية, وعلى مجمل نشاطات الأفراد في البلد, كما تؤثر تلك العوامل على تباين توزيع الأقاليم النباتية, وبالتالي التأثير على تنمية المناطق ما يخلق مشاكل جهوية تتعلق بتنمية وتحديث مناطق على حساب مناطق أخرى , فعادة ما تكون الحساسيات الجهوية ضحية للتضاريس والمناخ بين المناطق الساحلية والداخلية وبين مناطق الصحاري ومناطق الهضاب والمناطق الجبلية.

ج-**السكان**: يتعلق تأثير عامل السكان بمدى تماسك المجتمعات داخل الدول, فالبلدان التي تتميز بالانقسامات و الاثنيات تعجز عن ترجمة مقوماتها الأخرى إلى قوة فعلية, وقدرة على التأثير وعلى العكس من ذلك تصبح عرضة للاستقطاب الخارجي والتدخل الدولي, وهو ما يتضح من خلال قراءتنا للتكوين

البشري للدول الاورومتوسطية, حيث أن دول الضفة الجنوبية للمتوسط عرضة للدوام للتدخلات الخارجية[1] نتيجة الانقسامات الحادة التي تطبع مجتمعاتها وهو ما اضعف الدول وافشل مشاريعها ,وجعلها عاجزة عن ترجمة ماتمتلكه من موارد وطاقات إلى سياسات فعلية ,على العكس من ذلك نجد أن تماسك المجتمعات الأوروبية كان عاملا حاسما في تجاوز الدول الأوروبية لمشاكلها العالقة ,وتعويض النقص في الموارد والطاقات بالطاقة البشرية العضوية الفاعلة والمنتجة ,على عكس دول الجنوب المتوسطي المثقلة بمشاكل الأقليات.

د –**المقومات الاقتصادية:**فالموارد الاقتصادية من حيث حجمها ونوعيتها وجغرافية انتشارها من ابرز عوامل قوة الدولة المادية, وهي التي تجعل الدول تنتهج سياسات فاعلة وهادفة ومؤثرة في النطاق الإقليمي ,والسياسة الدولية ,وهي ورقة ضغط مهمة في ترتيب المسائل العالقة بين الدول, ويمكن أن تتحول تلك الموارد إلى أدوات استعمار وابتزاز من اجل الهيمنة والنفوذ على سياسة الدول, والبلدان التي تفتقر للموارد الاقتصادية عادة ما تعاني من تبعية قاتلة تؤثر على صياغة مواقفها السياسية ,وهو ما تشهده العلاقات الطاقوية بين أوروبا وروسيا إذ أن الأخيرة تمارس على الدوام ضغوط وابتزاز على الدول الأوروبية, بينما دول مثل الجزائر وليبيا تستغل ثرواتها الطبيعية في مواقفها التفاوضية وفي القضايا السياسية, أي أن الثروات الطبيعية تمكن الدول من انتهاج سياسة خارجية اقتصادية من اجل حماية المصالح العليا للدول بالإضافة إلى تعبئة السياسات وتلبية الاهتمامات المحلية.

لقد كانت الموارد الطبيعية إحدى ابرز عوامل التكامل في الكثير من التجارب الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي الذي قام على استغلال الفحم والحديد, والاتحاد المغاربي الذي أسس من اجل التكامل بين أقطاره وتحسين الاعتماد المتبادل, من خلال (الحديد الموريتاني والفوسفات المغربي والغاز الجزائري والنفط الليبي)فالطاقات الطبيعية عادة ما تساعد على التعاون والتكامل الإقليمي ,ومن ثمة تنمية العلاقات

[1].فتحي أبو عيانة ,مرجع سابق,ص ص 568-569

عبر الإقليمية والدولة الأكثر امتلاكا للطاقات يمكنها أن تلعب الدور المحوري في الإطار التعاوني أو التكاملي ,على غرار ألمانيا داخل الاتحاد الأوروبي, أو السعودية داخل مجلس التعاون الخليجي ,أو مكانة الجزائر في إطار اتحاد المغربالعربي[1].

هـ-**بالإضافة إلى النظام السياسي** في البلد والذي يمكنه أن يكون العامل الحاسم في مدى استغلال أو إساءة استغلال القدرات والإمكانيات المتاحة ,وكيفية ترجمة قوة الدولة إلى قدرات فاعلة ومؤثرة, وتجنيبها تبعات النقص الذي تعاني فيه بخلق فضاءات وآليات أخرى لتمكين البلد من تجاوز عقبات التبعية.

فالبلدان الأوروبية رغم نقص الإمكانيات والموارد الاقتصادية وضعف التكوين الجغرافي إلا أن الأنظمة السياسية في هذه البلدان والمتسمة بالطابع الشعبي العقلاني والديمقراطي, المبني على أسس الشرعية والرشاد و الحوكمة العالمية, في استغلال وإدارة الموارد مكن البلدان الأوروبية من حشد جميع الطاقات[2] واستغلال القدرات البشرية وبلورة سياسات تتمتع بالولاء الجماهيري ,وحسن تدبير ومساهمة الفاعليات الشعبية والمعرضة للمراقبة والمتابعة لسياسة الأنظمة الحاكمة, ما خلق في أوروبا جو من الثقافة الحضارية التقنية والصناعية, عظمت من الإنتاج والطاقات وخلقت فائضا في الإنتاج لتصبح قوة فاعلة في العالم حيث منبر التنافس الانتخابي, والتنافس الاقتصادي في الأسواق, هما العاملان المحددان[3] لصلاحية الأنظمة وبقائها.

حيث أن الدول الأوروبية تمتلك أنظمة حكم عريقة التجارب الديمقراطية, تثمن ارثها التاريخي والحضاري بداية من التجارب الديمقراطية في بلاد اليونان والرومان, ومن ثمة أسست هذه الدول لتجارب ديمقراطية حديثة, نتيجة الثورات العالمية في فرنسا وبريطانيا, وانتشار ظاهرة الدساتير , وفتح الحريات والتعددية ,ثم تجاوز مرحلة الأحقاد التاريخية والتوجه نحو التكامل والتعاون من اجل بناء أوروبا ,وتغليب المصالح

[1] http://www.alwatanelarabi.com/news.php?extend.347#sthash.Jba8PVZT.dpuf

[2] برد رتيبة,**مرجع سابق**,ص ص 45-46

العامة على التوجهات الضيقة ,من خلال أنظمة ديمقراطية تحترم إرادة الشعوب الأوروبية, وتترجم رغباتها في الوحدة الحرية والسلام.

على العكس من ذلك نجد أن الأنظمة السياسية في الضفة الجنوبية للمتوسط, ساهمت بإدارتها السيئة لشؤون المجتمعات, وتغليب المصالح الخاصة على مصالح الشعوب , وتمسكها بالسلطة والمؤسسات التقليدية الغير قادرة على معالجة مشاكل المواطنين ,وانتهاج سياسات ارتجالية مزاجية خاضعة للرغبات والأهواء السلطوية ,كل هذا أدى إلى سوء استغلال وإهدار قدرات وموارد الدول, وتفويت الفرص على أجيال بالكامل, فنماذج هذه الأنظمة لا تساعد وضعية الشعوب على ترجمة تلك القدرات والمميزات الهامة التي تتميز بها المنطقة الجنوبية ,والتي لاتزال محل أطماع القوى الكبرى إلى اليوم.

أدى فشل الأنظمة في الضفة الجنوبية إلى خلق أزمات متتالية, أثرت بشكل كارثي على الأوضاع العامة في هذه البلدان ,والنتيجة النهائية كانت مزيد من تعميق التبعية للشمال المتوسطي.

أدى غياب الديمقراطية والحكم الراشد عن تلك الأنظمة إلى الفشل في بناء نظام إقليمي يتيح للدول المغاربية على وجه الخصوص مواكبة التطورات والتحولات المتسارعة, التي تعرفها المنطقة الاورومتوسطية وفق مقاربة تشاركيه شاملة ,وكفيلة برفع مختلف التحديات الأمنية والتنموية[1] .

المشاكل التي تعترض استقرار جغرافيا المنطقة الاورومتوسطية:

تعد المنطقة الاورومتوسطية بضفتيها الشمالية والجنوبية من أكثر لمناطق عرضة للتغيرات الجغرافية,فباستمرار تتعرض خرائط المنطقة للتغيير وهذا بفعل جملة من العوامل والمتغيرات التي تعتري المنطقة في كل مرة ,والمشاكل المتراكمة بشكل يؤثر سلبا على الاستقرار وبقاء الحدود على حالها.

القضايا الأمنية:

[1] محمد إبراهيم حسن,**مرجع سابق**,ص ص235-252.

وفي مقدمتها قضايا النزاعات العالقة في المنطقة ,على غرار الصراع العربي الفلسطيني,حيث أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة الغير محددة الحدود والتي تتوسع بشكل مستمر وهي تغير الخارطة الجغرافية باستمرار وتخلق هذا التوتر المستمر,ونجد الحال نفسه في قبرص المقسمة بحدود أممية وهي ظاهرة متواجدة بلبنان وسوريا والأردن ومع مصر أيضا

بالإضافة إلى النزاع التركي اليوناني على جزر بحر ايجة, ونزاع الصحراء الغربية والنزاع المغربي الاسباني على جزر سبة و مليلية,لواء الإسكندرونة بين تركيا وسوريا.

قضايا الإرهاب والأصوليات المتطرفة, التي تحاول في كل مرة خلق خرائط جغرافية ومحاولة فرض واقع جغرافي مغاير.

المطالب الانفصالية:حيث نجدها منتشرة في الضفتين(إقليم الباسك في اسبانيا,كورسيكا–فرنسا,مديرا–البرتغال,إقليم جبل طارق البريطاني,المطالب الانفصالية في اكرانيا,أكراد تركيا وسوريا(

النزاع على المياه في شرق المتوسط بسبب الأنهار الدولية العابرة, خاصة بين العرب وإسرائيل وتركيا والعرب من جهة أخرى ,ومصر والأردن مع دول منبع نهر النيلالنزاع على استخراج الطاقات في الجرف القاري المتوسطي, وعرض مياه الحوض خاصة شرق المتوسط ,على الشريط الممتد من مصر ,فلسطين,إسرائيل,سوريا,لبنان,اليونان,تركيا وقبرص.

هذه المشاكل وأخرى تعرض جغرافية المتوسط المستقبلية لعديد السيناريوهات المحتملة–مستقبل الخارطة الجغرافية للمنطقة الأورومتوسطية:

سيؤدي ارتفاع المطالب الانفصالية في المنطقة على غرار الجمهوريات السوفيتية السابقة شرق أوروبا وانضمامها إلى روسيا على غرار القرم وسيفاستوبول وجمهوريات أخرى إلى اتساع خارطة روسيا من جهة وتقلص مساحة أوروبا من جهة ثانية,ومن جهة أخرى سيسرع الأمر بانفصال وحدات سياسية أخرى خاصة تلك التي تتمتع بالحكم الذاتي في ايطاليا,اسبانيا,البرتغال,فرنسا,اليونان وتبعث من جديد المشاعر

الانفصالية ما يهدد المستقبل المتوسطي بانفجار دويلاتي.

كما أن الاتحاد الأوروبي في عمليته التوسعية بكل الاتجاهات مع حركة حلف شمال الأطلسي تؤثر هي بدورها على مستقبل جغرافيا المنطقة.

وتعتبر الطاقة محور رئيسي في معادلة تغير الخارطة الجغرافية, سواء الصراعات على التنقيب عرض المتوسط, أو جغرافية أنابيب نقل الطاقة إلى أوروبا من الخليج وشرق المتوسط ومن بحر قزوين, خصوصا الصراع المحتدم بين اكرانيا,تركيا,أذربيجان من جهة وبين روسيا,سوريا و إيران من الجهة المقابلة ,فالدول التي تمر بأراضيها هذه الأنابيب ستكون لها ميزة جيوبوليتيكة كبيرة تؤثر مستقبلا على حسم الكثير من الملفات حتى الجغرافية منه[1]ا.

رغم ذلك يبقى أمل الربط الجغرافي بين الضفتين في الآفاق المستقبلية سيناريو تعمل على تحقيقه الكثير من الأطراف، فالفكرة مطروحة منذ مدة لمد جسر يربط بين اسبانيا والمغرب على مستوى مضيق جبل طارق في أقرب نقطة بين الضفتين، وحتى إمكانية مد خط سكة حديدية، وهذا ما سيكون له الوقع الأكبر على الخارطة الجغرافية للعالم المتوسطي لتتحقق وحدة المتوسط الفعلية.

[1] احمد كاتب,**المرجع السابق**، ص 75.

المبحث الثاني: الاشكاليات الامن في المتوسط وانعكاساته على الجزائر

ان تحليل الامن في المتوسط ليس بالسهل ذلك ان تعبير الامن في المنطقة متعدد من حيث الامن مع مستويات جد متميزة من المشاكل دون الاقليمية فالذي يجمع بين قضايا مختلفة مثل الصحراء الشرق الادنى بحر ايجه.

المطلب الاول : ظاهرة الإرهاب

تعتبر ظاهرة الإرهاب الدولي من الظواهر التي حظيت بقدر هائل من التعريفات ومع ذلك لم يتحقق حتى اجماع على تعريف من القدر الوفير للتعريفات بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلت في المؤتمرات الدولية والندوات ،ولم يتعدى تعريفه اللغوي المشتق من الرعب والترويع والذعر والخوف الشديدين ومن بين أبرز التعريفات تعريف"**ليفا سور**"بانه:" الاستخدام العمد أو المنظم لوسائل أواسا ليب من خصائصها إثارة الرعب بقصد هدف أو أهداف محددة في نية الفاعل أو الفاعلين "[1]، ويرى **جيفانوفيتش**أن الإرهاب هو تلك الأعمال التي من طبيعتها أن تثير لدى الأشخاص إحساسا بالتهديد الذي يسبقه الإحساس بالخوف تحت صورة لذلك الإرهاب الدولي يعنى بالفعل أكثر من جانب آخر في ظل التناقضات الفكرية المنظرة له.

ويكتسب الإرهاب الدولي الصفة الدولية في حالة توفر عنصر خارجي دولي الذي قد يتعلق بجنسية الفعل الإرهابي أو بالمصالح التي تضررت من جراء ذلك أو بالمكان الذي لجأ إليه مرتكبو الأفعال الإرهابية .

منقسمة في رؤيتها للإرهاب ، فالاتفاقية الدولية لردع الاعتداءات الإرهابية والتفجيرات على سبيل المثال لا الحصر ترى بان الارهاب هو مخافة يقوم كل شخص بإرادته وعلى قصد ونية ، عن طريق توزيع أو وضع او تفجير او تحويل طاقة متفجرة او اي طاقة ميتة في مكان عام او مؤسسات حكومية أو عامة او نظام نقل عام او بنية تحتية للدولة بهدف احداث ضرر بشري ، مادي أو بيئي

أو بهدف التسبب في إحداث دمار كبير وشامل لمكان ما او مؤسسة او نظام او بنية تحتية وعندما تتسبب هذه الخسائر المدمرة في خسائر اقتصادية معتبرة اما في الاتحاد الاوروبي لا توجد دولة قواعد خاصة تشير للإرهاب الدولي فالوقانين الخاصة بالارهاب يصادق عليها فقط كمخلفات للقانون العام[2] .

[1]- عبد النور بن عنتر ،محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي،مجلة الشؤون العربية، العدد 133،ربيع 2008،ص73.
[2]-عبد النور بن عنتر،البعد المتوسطي لأمن الجزائري:أوربا والحلف الأطلسي،مرجع سالف الذكر،ص93.

ففي فرنسا مثلا تعود مرجعية القوانين الارهابية الى القانون الجنائي حيث يعرف الارهاب بانه هو تمهيد للسلوك الذي يهدف الى التأثير على الحكومة او تخويف كل جزء من العامة بهدف تنفيذ سبب او غرض سياسي او ديني او مذهبي او شخصي.

ويتركب هذا السلوك الارهابي من عنف ضار ضد اشخاص او اضرار بالغة ضد اموال او مؤسسات او مسببة للاضرار بالغة للصحة وللامن لكل اجزاء من العامة

وقد تبنى الاتحاد الاوروبي تعريفا للارهاب في 11 سبتمبر 2001 حيث تبنت اللجنة الأوروبية في 19 /09 /2001 مفهوما ذو انسجام جماعي للارهاب ن يتمثل في المخالفات الارهابية هي مخالفات مرتكبة عن قصد من طرف جماعة ضد جماعة ضد دولة او العيد منم الدول ومؤسساتها وشعوبها من اجل تهديد ها او احداث اصابات بالغة الضرر في بنيتها السياسية الاقتصادية او الاجتماعية او تدميرها كليا

وهكذا فان الدافعية او النية او القصد للذين يقومون بأعمال ارهابية لإحداث أضرار سياسية في الدول المستهدفة هي التي تحدد الخاصية الغيرارهابية المخالفة وتمييزها عن مخالفات القانون العام

يمكن بناء تصور مفاهيمي للإرهاب بناءا على جوهره المتفق عليه في كثير من الأطروحات الفكرية والنظرية

حيث يعتبر بأنه استخدم العنف او التهديد به لإثارة الخوف والذعر ، حيث يعمل الإرهابيون على قتل الناس أو اختطافهم كما يقومون بتفجير او اختطاف الطائرات او اشعال النيران .. الخ [3].

إن مفهوم الإرهاب الدولي معني الفعل كما ذكرنا سابقا وما يمكن ان يحدثه من تأثير بعيدا عن التوجهات النظرية التي تستجيب لإيديولوجيات معينة فقد يأخذ مفهوم الإرهاب الدولي أشكالا وصورا مختلفة ، منها على سبيل المثال لا لي الحصر تعرض شخص من الأشخاص للاحتجاز على يد خاطفين في طائرة مثلا يعتبر الامر ارهابا والمنطق اياه يسمح لكل مواطن في العالم تهدده أساطيل البحرية الامريكية في مياهه الإقليمية أن يعتبر إرهاب دولي وبعيدا عن الخلفيات النظرية يمكن تبني خصائص معينة الارهاب الدولي فخصوصية الارهاب كتهديد قدم خصائصها الباحث الأمريكي **بول واثر** كالآتي

[3] -نزار إسماعيل الحيالي ،دور الحلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة ،ط1،الإمارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ،2003،ص34.

إن الارهاب مظهر بسيكولوجي لكونه يتعاطى مع الطبيعة الانسانية من خلال الحالة النفسية التي يحدثها سواء على مستوى الفرد أو الحكومية وصانعي القرار ، حتى على مستوى الإقليمي فالعاملي ايضا

انه ذو طبيعة لا تمايزية (اي لا تمييز في هدفه بين رجل وامرأة طفل أو كهل ..الخ .

كما ان الارهاب يتميز بصمغة المفاجأة ، وعدم القدرة على التنبؤ بواقع العنفللإرهاب محتوى سياسي ان يكون لدوافع ذاتة او مصالح شخصية نجذ بعض الدول تنظر الى بعض الأعمال العنف على انها من فسبيل الارهاب الدولي بينما بعضها الآخر قد ينظر الى هذه الافعال على انها مجرد استعمال مشروع للقوة يهدف الى تحقيق غايات مشروعة ومقبولة دوليا فجوهر ه اذن يتركز على خلق حالة ن الرعب او الفرع بطريقة تمكن محدثتها من فرض سيطرته لتحقيق هدف معين تكمن خطورة عدم وضوع مفهوم الارهاب الدولي باعتباره مهددا لامن وسلامة واستقرار المجتمع الدولي واستفزاز خطير للمشاعر الانسانية والضمير العالمي وعامل من عوامل التوتر في العلاقات الدولية بين الشعوب والدول المختلفة

طبيعة تهديد الارهاب الدولي في المنطقة المتوسطية

قبل التطرق لطبيعة الإرهاب في المنطقة المتوسطية ، ارتاينا التطرق لطبيعة الظاهرة فيما إذا كانت ظاهرة جديدة او انها امتداد واستمرار للارهاب الذي ساد قبل نهاية الحرب الباردة وهذا جوهر النقاش الذي ساد في تسعينيات هذا القرن ، حث انقسم الباحثون الى فريقين الفريق الاول يؤيد مقولة ان الارهاب ظاهرة جديدة بحجة ان تزايد قدرة التدمير الشامل التي صارت في مقدور الارهابيين التي يملكونها مثل ما حدث في احداث الهجمات الكيمائية التي شنتها فرقة اوم باليابان في سنتي 1994 و 1995

وحتى مبدا التفاقم الذي اصبح يميز ظاهرة الإرهاب ، اذ لم تكن اي عملية قد تسببت في أكثر من 100 قتيل فسي حين بلغ 2985 عدد القتلى هجوم القاعدة على الولايات المتحدة الأمريكية يوم 11 سبتمبر 2001 .

أما الراي الثاني لطبيعة الإرهاب الدولي بأنه لم يسجل تغييرا نوعيا في طبيعة فهو من حيث الاساس لا يزال كما كان منذ القديم .

إن مشكلة الإرهاب الدولي والتصاعد بصورة مطردة حيث تدل الإحصائيات على ان هناك تزايد متصلا في اعداد العمليات الارهابية والخسائر الناجمة عنها ، يما يؤكد ان الارهاب سيظل في العقود القادمة

من الزمان مشكلة متضاعفة بحيث تمثل النمط الأكثر استخداما في الصراع السياسي ومن ثم فان مواجهة مشكلة حقيقية في المستقبل لا تكون الا من خلال دراسات ترتكز على الحقائق.

كما ان الرصد الدقيق للعمليات الارهابية على مستوى العالم ليس امرا ميسورا لان بعض العمليات لا يعلن عنها كما ان البعض الآخر قد يعلن عنها لاعتبارها جرائم جنائية عادية وفي نفس الوقت يركز الباحثون على العمليات التي تقع في المناطق الأخرى كما قد يتم تجاوز ما يحدث في دولهم من الارهاب ليركزو على دول اخرى لأجل اعتبارات سياسية اخرى على راسها زعزعة الاستقرار والامن بهذه الدول مما يفتح لمجال للتدخلات تتجاوز صلاحيات الدول والأقاليم[4].

إن واقع الارهاب الحديث – التي سادت العام بصورة لم تشهدها من قبل تختلف من حيث النوع والدرجة عن كل ظواهر الارهاب القديم ن فقد اصبح الارهاب الحديث ملازما ومستفيدا من كل الثورات العلمية وثورات المعرفة والتكنولوجيا وثوارات الاتصال والانتقال كما اصبح ملازما ومستفيدا من تطور أنماط وصور الصراع السياسي التي تفرضها الظروف الحالية لتوزيع القوى واشكال ومحددات الصراع الدولي .

تعتبر منطقة البحر المتوسط من الأقاليم التي عانت كثيرا من الأعمال الارهابية لذلك فان دعم مسيرة العمل الامني المتوسطي تعتبر اكثر من ضرورة عن طرق تعزيز وتكريس آفاق التعاون والتفاهم قفيما يخدم المصالح المشتركة بين دول المتوسط باعتبارها مرتبطة بسلسلة الروابط الدينية والتاريخية والحضارية والجوارية توجد في المنطقة المتوسطية العديد من المنظمات المتطرفة مثل الماسونية وهي منظمة يهودية سريى تعمل في الخفاء لتحقيق مصالح اليهود الكبرى ، من اجل قيام دولة

إسرائيل العظمى وكذا الصهيونية وهي كذلك منظمة يهودية تنفيذية مهمتها تنفيذ المخططات المرسومة لاعادة مجد بني اسرائل ثم اقامة مملكة اسرائيل العظمى

كما نجد منظمة ITA وهي منظمة تطالب لاستقلال اقليم الباسك عن اسبانيا ومنظمة IRالتي تطالب باستقلال ايرلاندا الشمالية عن بريطانيا منظمة الألوية الحمراء في إيطاليا

كما ان بعض الجماعات الارهابية المنتمية لشبكات ارهابية كتنظيم القاعدة اعلنت مسؤوليتها عن بعض الأعمال الارهابية في اوروبا وتعود اصول بعض منفذيها لدول عربية خاصة من منطق المغرب العربي

[4]-عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي لأمن الجزائري:أوربا والحلف الاطلسي**،مرجع سابق الذكر ص170.

بالإضافة الى ظهور مايعرف بتنظيم "داعش" والذي تسبب في عدة تفجيرات ارهابية بالمنطقة من بينها هجمات باريس 13نوفمبر 2015،اسفرت عن مقتل 13شخصا وقد سبقتها موجة ا من الهجمات التي والتي أعلن "داعش" مسؤوليته عنها، ربما تشير إلى تغير في الاستراتيجية؛ وقد تضمنت هذه الهجمات تفجيرين انتحاريين في بيروت يوم 12 نوفمبر؛ والتفجير الذي أسقط الطائرة الروسية في مصر يوم 31 أكتوبر –وهناك تفجير أنقرة الذي أسفر عن مقتل أكثر من 100 شخص يوم 10 (أكتوبر)، والذي نُسب إلى "داعش" لكن التنظيم لم يعلن مسؤوليته عنه. ويقول المسؤولون في أميركا وأوروبا وباريس إن المهاجمين في باريس اتصلوا مع القيادة المركزية لـ"داعش "في سورية قبل الهجمات. ويقول مسؤولون عراقيون إن حكومتهم أرسلت تحذيراً عن هجوم وشيك ستشنه المجموعة على بلدان أوروبية (ويقول البعض إن التحذير ذكر فرنسا بوضوح). وأعلن الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أن المذبحة "تم إعدادها وتنظيمها والتخطيط لها من الخارج". وإذا كانت القيادة المركزية في "داعش "هي التي وجهت هذه الهجمات، فإن ذلك يشكل تصعيداً في عمل المجموعة التي ظلت تعمل حتى هذه اللحظة كمصدر إلهام على الأغلب أكثر من كونها محرضاً مباشراً على العنف ضد أهداف غربية. ويصبح السؤال عندئذٍ هو، لماذا؟

اما دول المغرب العربي فتنتشر الجماعات الارهابية بمختلف مسمياتها وانتماءاتها في معظم الأراضي المغاربية والتي تتخذ من هذه الأخيرة مواقع لها منها الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر الجماعة المغربية السلفية المقاتلة بالمغرب الجماعة الاسلامية الليبي المقاتلة بليبيا، خاصة بعد انهيار النظام الليبي حيث تحولت الى مركز جيواستراتيجي للإرهابيين خاصة بعد تفيجرات بن قردان فان دراسة تحركات هذا التنظيم وتحركاته في هذا البلد الشاسع أضحت الزامية على كل دول المنطقة وخصوصا دول الجوار على غرار موريتانيا وتونس كما يبق البت بصفة رسمية في دول المغرب العربي عن قيقة الجماعات من المسائل الحساسة وتعالج فقط على نطاق وطني وتقوم هذه الجماعات بالإعلان من حين لآخر مسؤولياتها عن بعض الأعمال .

ان خطاب تهديد دول جنوب المتوسط لدول شماله يعاني ازمة مصداقية فكيف لدول مغلوب على أمرها و منقسمة على نفسها أن تهدد أحد ' فكيف بأن ترقى كتهديد استراتيجي و ايديولوجي بل الدول الغربية سعت الى تغذية ذلك بخطاب و اعطائه شرعية' عن طريق حملة اعلامية ضد دول المنطقة العربية ككل'بالاتهام بحيازة الدول العربية أو السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل بداية بالعراق, الجزائر ثم

اتهامها بوجود مفاعل نووي بيعن وسارة'ليبيا (حول الملفين النووي و الكيميائي),وفي هذا الشان تم تدعيم هذه الاستراتيجية الجديدة بعد زوال الخطر الشيوعي عن طريق أطروحة صدام الحضارات لصامويل هنتكتونS.Hunntington بقراءة حضارية أمنية لنجدة الغرب' لكن في الواقع العملي هي غير مقنعة.

ان الموجة التي تعتمدها الدول الغربية فيي مكافحة الارهاب ناتجة عن الخوف الغربي من الديانة الاسلامية'و من انتشار دولها خاصة بتزايد اعداد المسلمين داخل الدول الاوروبية (سواء كانوا مهاجرين من دول المغرب العربي او غيرها من الدول العربية' وحتى الاوربيين الذين يعتنقون الاسلام) – حتى في باقي الدول الغربية – مما قد يسمح لهم من تكوين رأي عام مساند لقضاياهم بالرغم من سياسات التشديد التي تعتمدها معظم الدول الاوروبية في التعامل مع المتشددين.

لا تتفق دول المغرب العربي مع الدول الاوروبية في نظرتها للرهاب الدولي' لكن تتفق في رفض كل ما يؤدي لزعزعة الأمن و الاستقرار مهما كانت طبيعة الفاعل الايديولوجية' كما تركز دول المغرب العربي على اعتبار الارهاب قضية محلية ينبغي تدعيم مختلف الدول التي تعاني من هذه الظاهرة دون ان تؤثر على مدى سيادة الدول.

المطلب الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية

1- مفهوم الهجرة غير الشرعية:

يشير قاموس "ويبستر" يشير الى ثلاثة معاني لكلمة الهجرة هي : الحركة من دولة أو مكان أو من محل الى آخر'والهجرة عي المرور و العبور الدوري من منطقة او مناخ الى آخر.ضمفهوم الهجرة في اللغة الانجليزية

الهجرة من منظور الدول المستقبلة حيث يطلق عليه مصطلح التوطين : IMMIGRATIon

من منظور الدول المرسلة :EMIGRATION

من منظر الدول الأخرى ككل يطلق عليها مصطلح الهجرة MIGRATION والتي تعني في هذه الحالة الهجرة الطوعية من مكان الى آخر او بلد الى آخر ويعتبر هذا المصطلح من اكثر المفاهيم استخداما في ادبيات اللغة الانجليزية [5]

ان الهجرة على غرار العمليات الأخرى على المستوى الدولي ن لا تنحصر في علاقة ضيقة بين وحدتين سياسيتين صغيرتين بقدر ما هي عملية تتم داخل نظام دولي هو في حد ذاته ناتج التحولات العالمية والدول بدورها كفاعل في هذه المنظومة فهي تقوم بدور مهم يحد أكثر فأكثر من فاعلية سياسات الدول في مجال تنظيم مسارات الهجرة وتأثيرها على المجتمعات المحلية في الدول المتقدمة[6]

كما توجد انواع عديدة للهجرة تتعلق اما بالمهاجر نفسه او بنطاق الهجرة او المدة الزمنية للهجرة او الوضع القانوني للهجرة وهي على التوالي (هجرة طوعية اجبارية محلية خارجية او دولية دائمة مؤقتة

وتعرف الهجرة غير الشرعية او الهجرة السرية بانها "انتقال فرد او جماعة من مكان الى اخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا"

وقد تفاقمت مشكلة الهجرة في منطقة المتوسط من الجنوب الى الشمال ،والجزائر احد البلدان المغاربية التي تعرف هذه الاشكالية الامنية بالإضافة الى المها جرين القادمين من دول الساحل الافريقي الفقيرة وبالمقابل فان دول الاوربية ترفض استقبال المزيد من المهاجرين غير المؤهلين كما تعتبر منطقة المغرب العربي والجزائر منطقة عبور كالجزائر التي عرفت تشير الارقام ان هناك اكثر من نصف مليون مهاجر سنويا يدخلون اوربا اغلبهم من المغرب العربي ولعل الاحساس بان المهاجرين غير الشرعين يشكلون تهديدا للأمن الاوربي بسبب انتشار البطالة بين المهاجرين من جنوب المتوسط مما خلق تهديدات جديدة كالتجارة بالمخدرات غسيل الاموال والجريمة المنظمة لذا صنفت الهجرة غير الشرعية كإحدى الاشكاليات الامنية التى تواجه دول المتوسط سواءا لشمال او الجنوب المتوسطي في القرن الواحد والعشرين فالدول الاوربية تهتبر هذه الاشكالية بالحاسمة من خلال ادراجها في كافة سياستها في المنطقة المتوسطية وربطها بالمسائل الامن والاستقرار في المنطقة .

كما تسعى الى ضم كافة الدول المتوسطية لمواجهة هذه الظاهرة الامنية ومسالة الربط بين الامن والهجرة تقودنا الى الحديث عن احد اهم الاشكاليات الامنية الاجتماعية في الغرب والعلاقة بين الهجرة والتصادم

[5]-معجم الكافي ،شركة المطبوعات لتوزيع والنشر،ط3،بيروت ،1994،ص1055

[6]-الفيروز الاباديمجد الدين محمد بن يعقوب ،القاموس المحيط، بيروت دار الفكر ج2،دون سنة الطبع،ص175.

الحضاري والامن فبوزان يرى بانه من الارجح ان يصبح الامن الاجتماعي مسالة اكثر اهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في العلاقة بين المركز الغرب والاطراف الجنوب وذلك عب مسالتي "الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية التنافسية"[7]

يلاحظ من دراسة نص هذا البند الغموض الذي يكتنف تحديد "الأطراف" التي ستلتزم به، وفقا للاتفاقيات المترتبة عن الموافقة على البيان الختامي، بالحد من التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، هل المقصود بالأطراف مجموعة الدول المشاركة في المسار أم المقصود الدول الجنوبية فقط؟.

فقد نجح الغرب في منع حيازة مثل هذه الأسلحة دون المساس بالترسانة النووية الإسرائيلية، فلم يدعم المبادرة المصرية مطلع 80، والقاضية بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وقد ضغط على الدول العربية بما فيها مصر والجزائر بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، كما تمكنت الضغوطات الامريكية خصوصا، من إرغام الدول العربية على التوقيع على تمديد إلى اجل غير مسمى لمعاهدة حظر انتشار أسلحة النووية 1995.

من وجهة النظر الغربية، يعتبر انتشار أسلحة الدمار الشامل المقرون بانتشار نظم الصواريخ البعيدة المدى من البيئة الإستراتجية في المتوسط، فتخوم أوروبا الشرق أوسطي من الجزائر إلى باكستان معني بالانتشار.

لكن هذا التأكيد والتخويف الاستراتيجي لم يمنعها من الإقرار بان وجود تكنولوجيا صواريخ باليستية يتعدى مداها ألف كلم، وتوفرها في الأسواق الدولية وبالتالي إمكانية انتشارها حول المتوسط.

[7]-علي الحوات ،الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي،طربلس،منشورات الجامعة المغاربية.2007.ص55.

المبحث الأول: التصورات الأمنية في المتوسط.

المطلب الأول: التصورات الأمنية الأوربية

وفي إطار السياق الاستراتيجي أدخلت أوربا في خانة المخاطر الأمنية حياة وامن ورعايا الاتحاد الأوربي في الخارج هذا ما تجسد في طبيعة المناورات العسكرية التي أجراها اتحاد أوربا الغربية في المتوسط خصوصا في النصف الأول من العقد الماضي والتي تركزت على سيناريوهات عمليات إجلاء رعايا أوربيين من بلد يتخبط في فوضى سياسية وحول حماية هؤلاء الرعايا في الخارج واستخدام القوة العسكرية وحسب الألماني "كارل كيزر" انه في الوقت الذي يتزايد فيه وجود رعايا الاتحاد الأوربي في الخارج نتيجة لنمو النشاط التجاري والمبادلات الثقافية والسياحية فان انهيار النظام السياسي الذي قد يحدث في مناطق عدة تطرح مشاكل حماية رعايا الاتحاد الأوربي وفي كل الحالات ستكون مهمات الإنقاذ ضرورية وغالبا بسبب ضغط الأحداث و في بعض الظروف يبدو استخدام القوات العسكرية لإجلاء الرعايا وحده قادرا على ضمان نجدتهم في الوقت المناسب.[1]

و من جهة النظر الأوروبية فان امن الأوربيين خصوصا و العربيين عموما لم يعد حاليا مهددا على أراضي الدول الغربية على الرغم من الإرهاب بل هو أكثر فأكثر رهن تسيير عالم الصراعات الخارجية، فان امن بلد مثل فرنسا يخص تهديد رعاياها خارج حدودها وكذا إمكاناتها و إستراتيجيتها في مجال الاتصالات و التجارة .هذه الفرضيات تستدعي عملا خارجيا على أن لا يكون عسكريا، من هنا الحاجة إلى وضع استراتيجيات امن متعددة العناصر تشمل كل مجالات العمل الخارجي، مناورات دبلوماسية و مساعدات اقتصادية و عمل عسكري إن اقتضى الأمر، أي انتهاج مقاربة الأمن الشامل بمعنى المزج بين الأمن اللين و الأمن الصلب.

يمكن القول أن التصور الأمني الأوروبي يقوم على فكرة الأمن عن بعد بمعنى العمل بعيد عن أوروبا لضمان امن القارة لان التهديدات التي تواجهها القارة توجد مصادرها خارج أوروبا، والقراءة الأوروبية للأمن تتطلب التطرق إلى مفهوم (أوروبا قوة مدنية)، الواسع الانتشار في السنوات الأخيرة. والذي يعني ان أوروبا لا تسعى إلى أن تصبح قوة عسكرية عملاقة قريبا من مستوى القوة الامريكية بل قوة تحبذ الوسائل الغير عسكرية في حل النزاعات الا انه لا يتعين خلط بين مفهوم اوروبا قوة مدنية و بين التوجه السلمي او التضحية من اجل الاخر(الايثار). او نوع من القوة اللينة لان للقوى المدنية مصالح قومية مثلها مثل بقية الدول، الفرق هو ان هذه المصالح والوسائل المستخدمة مختلفة عن تلك المحددة وفق

[1]-عبد النور بن عنتر البعد المتوسطي لأمن القومي الجزائري، مرجع سابق الذكرنص131.

فرضيات واقعية، ان الهدف المرجو من صيغة القومة المدنية هو حضرنة المحيط الدولي (من الحضارة) بمعنى ان استخدام القوة العسكرية يروض لضمان سيادة القانون، الرخاء والحكم الرشيد الشرعي.

وتوضح وثيقة الاستراتيجية الاوروبية للأمن عقيدة اوربا الامنية بشكل واضح حيث ترى ان التهديدات الجديدة، التي تحددها الوثيقة في الارهاب، انتشار اسلحة الدمار الشامل، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية. مما يحتم جملة من الوسائل المختلطة فانتشار اسلحة الدمار الشامل يمكن التحكم فيها بالمراقبة لدى التصدير، و بجملة من الضغوطات السياسية والاقتصادية، وبمعالجة اسبابها السياسية، فالارهاب يحتم اللجوء الى العمل المخابراتية واستخدام وسائل الشرطة، والوسائل القانونية و العسكرية.في نفس السياق الاستراتيجي .

يصف الاتحاد الأوروبي مراجعته لسياساته تجاه جنوب المتوسط "بالنقلة النوعية" في سياساته المروجة للديمقراطية، وفي كيفية إدراكه وتحقيقه لأهدافه الاستراتيجية. غير أن الدراسة المتعمقة للاستمرارية والتغير في تلك السياسات تجاه جنوب المتوسط تكشف عن عدم صحة هذا الادعاء، فتلك السياسات ما هي إلا نتاج للمحددات ، خاصة الأمنية منها.

فقد استمر الاتحاد في الاعتماد علي العديد من الأدوات التي استخدمها قبل عام 2011 للترويج للديمقراطية، وفي مقدمتها المشروطية، رغم تضاؤل فعاليتها .كما استمر الاتحاد في الاعتماد علي الاقتراب "من أعلي إلي أسفل"، أي التعاون مع الحكومات، من خلال التركيز علي بناء مؤسسات الدولة. بيد أنه قد طرأ تغير كيفي وحيد علي اقتراب "من أسفل إلي أعلي"، وذلك من خلال إعطاء مزيد من الاهتمام للمجتمع المدني، باستحداث آليتين جديدتين، هما "الجوار للمجتمع المدني"، و"المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية"، رغم تعدد علامات الاستفهام المطروحة علي فعالية كل منهما.

وقد استمر الاتحاد في تعاونه الأمني مع دول جنوب المتوسط لمواجهة العديد من التهديدات النابعة من المنطقة والمهددة لأمنه كالهجرة غير الشرعية، والإرهاب، وتأمين إمدادات الطاقة، وهو التعاون الذي كثيرا ما تعارض مع سياسة الاتحاد الأوروبي للترويج للديمقراطية. فكثيرا ما غض الاتحاد النظر عن سياسات دول جنوب المتوسط غير الديمقراطية، مقابل تعاون الأخيرة أمنيا معه[1].

وفي الاخير يمكن القول بأن التصور الامني الاوربي علي ضوء محدداتها الداخلية والخارجية - تتجه صوب مزيد من الاستمرارية علي حساب التغير، وأن المراجعة التي أجراها الاتحاد الاوروبي علي سياساته ما هي إلا انعكاس لتغير كيفي في مستوي اهتمام الاتحاد بجنوب المتوسط، ولكن في إطار

[1] بخوش مصطفى ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة-دراسات في الرهانات و الأهداف-، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 22.

الأدوات والأهداف نفسها. وقد تمثل التغير الكيفي الوحيد في إعطاء مزيد من الاهتمام بدعم المجتمع المدني، مع استمرار الحسابات الأمنية والاستراتيجية كمحدد لسياسة الاتحاد الأوروبي المروجة للديمقراطية، واستمرار التعاون الأمني بين دول الاتحاد وجنوب المتوسط.

المطلب الثاني: التصور الأمني الأطلسي للمتوسط.

ان وجهة النظر الاطلسية كانت قد اخذت بعدا جديدا فيما يخص المتوسط، عقب نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي بدا الحديث في التهديد الاتي من الجنوب وفي دراسة قامت بها مؤسسة راند الامريكية لحساب وزارة الدفاع الايطالية، وعرضت على الحلف الاطلسي وحسب هذه الدراسة فان البيئة الامنية للمتوسط تتميز باحتوائها على جوانب عسكرية واو المادية(انتشار اسلحة الدمار الشامل، تهريب المخدرات، الهجرة الغير شرعية، الارهاب)، و غير العسكرية و غير المادية(سياسية، اقتصادية واجتماعية) توسع الاجندة الامنية الى قضايا غير عسكرية بحتة هو من بين ميزات عالم ما بعد الحرب الباردة و بالتالي توصي هذه الدراسة الحلف الاطلسي بالعمل بمفهوم شامل للمن في المنطقة، وترى ان المخاطر في هذه الاخيرة هي اساسا ذات طبيعة غير عسكرية لكنها لا تستبعد المخاطر العسكرية ، فتعتبر ان النمو السكاني في الضفة الجنوبية سيؤدي الى ضغط الهجرة على اوروبا مسببا بك مشاكل للامن الداخلي والاجتماعي في دول الاتحاد الاوروبي والحلف الاطلسي، ولذا فهي ترى انه متوسطيا اصبحت بعض القضايا اللينة مثل الهجرة من التحديات الامنية حيث صارت هذه الاخيرة مسالة امنية للمدركات الاوروبية[1].

هذا ما يطرح ايضا مساله امن الهوية او الامن الثقافي و هو الموجود ضمنيا في مقولة صدام الحضارات في المتوسط بين الاسلام و الغرب، فالهجرة خلقت انشغالا امنيا اخر وهو الامن الثقافي في الدول المستقبلة للمهاجرين، هذا القلق ساهم في تسييس النقاش حول سياسة الهجرة في البلدان المتوسطية[2].

ومسالة امن امن الهوية على الضفتين ستطبع الحوار المتوسطي للحلف مما يجعله بحاجة لاستراتيجية اعلامية عمومية واسعة.

اما قضايا الامن الصلب فهي متنوعة ايضا تتروح ما بين العنف السياسي، الارهاب و انتشار اسلحة الدمار الشامل، ونضم الصواريخ بعيدة المدى، و بالنسبة للمتوسط فان هذه الصواريخ التقليدية تشك تحديا للوضع الراهن الا ان المخاطر العسكرية المباشرة تبقى بالأحرى و بشكل واسع جنوبية -جنوبية اكثر منها جنوبية -شمالية لا سيما في غرب المتوسط، ففي هذه المنطقة هناك مخاطر مواجهات عسكرية. بين المغرب والجزائر، ليبيا وتونس مصر و السودان. ما المواجهة بين العابرة للمتوسط فيصعب تصورها في ظل الظروف الحالية ربما باستثناء الازمات المغربية-الاسبانية حول سبتة وميلية بينما في الشرق المتوسط فان صراعا عسكريا واسعا اكثر احتمالا في ظل البيئة الاستراتيجية الراهنة،

1Hanry Jean robrirt ,Magrebiens en France-de la mare-patrie aux marges de LE Europe Europien ,Revue Panoramiques N°55 , 4em trimest.Paris.2001.p27.

[2] عثمان الحسن محمد نور، **الهجرة غير الشرعية والجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، مطبوعات مركز الدراسات والبحوث القانونية،2008، ص 49.

النزاع العربي الاسرئيلي لايزال يكتسي اهمية عسكرية تقليدية و غير تقليدية، ومخاطر الصراع بين اليونان و تركيا تبقى مرتفعة، نفس الشئ بالنسبة للبلقان و البحر الاسود، و عليه فان الصراعات المسلحة الكامنة حول المتوسط ليست مجرد مسالة نظرية الى جانب هذه القضايا يضاف ثقل الصراع العربي الاسرائيلي في المبادرات الامنية في المنطقة، حيث يستحيل تجاهل الروابط بين "عافية عملية السلام في الشرق الاوسط و افاق تعميق التعاون الامني" بين ضفتي المتوسط .

وحتى مع وجود هذه البؤر الاقليمية فان الصراعات تبقى افقية البعد(جنوبية-جنوبية) وليست عملية شمالية جنوبية، كما انها داخلية في معظمها ففيما يخص منطقة الشرق الاوسط تحصي دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية (لندن) عدم الاستقرار في المنطقة الى 34مشكلة منها 27 مشكلة داخلية و 7 مشكلات فقط خارجية ليست المنطقة في هذا الخصوص متميزة عن بقية مناطق العالم لان اغلبية الصراعات التي عرفتها المعمورة خلال العقد المنصرم كانت داخل الدول و ليس بينها.[1]

[1] Jean jaque ROCHE et Charles Philippe DAVID, Théories de la Sécurité. Montchrestien, Paris , 2002. P33.

المبحث الثاني: الرؤية الجزائرية في إطار الشراكة الغربية

المطلب الأول: الرؤية الجزائرية في إطار الشراكة الاورو-متوسطية

تشارك الجزائر في كل المبادرات الاقليمية في المتوسط كما أنها تعتبر فاعلا ولها اسهامات في صياغة بعض المفاهيم والآليات الأمنية بالمنطقة وذلك من خلال ما ورد في رد الحكومة الجزائرية حول الأمن والاستقرار في المتوسط نشر في تقرير الامين العام الاممي تحدد الجزائر بداية مقاربتها الأمنية على أساس مفهوم شامل للأمن حيث يقول النص الجزائري أن الجزائر تعتبر أن السلام والأمن في المتوسط يشكلان شرطا مسبقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وأن بناء اجراءات الثقة في سبيل تقوية السلام و الأمن والاستقرار... يجب أن يستند إلى إيجاد حلول عادلة ودائمة لكل الصراعات احترام مبادئ واهداف ميثاق الامم المتحدة التسوية السلمية للخلافات المتعددة الاطراف حول حظر اسلحة الدمار الشامل (معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية اتفاقية الاسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الاسلحة البيولوجية) وكذا اخضاع كل منشاتها النووية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ....[1].

أولا: مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط(5+5)

هذه المبادرة تم إحيائها في نهاية الثمانينيات لتتوج بعقد اجتماع في روما في اكتوبر 1990شاركت فيه كل من ايطاليا،فرنسا، اسبانيا، البرتغال والدول المغاربية الخمس إلى جانب مالطا كعضو مراقب وخلال هذا الاجتماع تم تشكيل مجموعة "4+5" التي أصبحت مجموعة "5+5" بانضمام مالطا إليها وعليه تم فكرة غرب المتوسط ك إطار للتعاون وفي عام 1991 تم عقد الاجتماع الوزاري للمجموعة في العاصمة الجزائرية في اكتوبر والذي تمخض عنه "إعلان الجزائر" الذي تنص نقطته السابعة على تمسك الدول

[1]عبد النور بن عنتر مرجع سابق الذكر ص 201

المشاركة ب"مبادئواهداف ميثاق الامم المتحدة وكذلك عدم اللجوء الى القوة والحل السلمي للخلافات واحترام السيادة الوطنية والوحدة الجغرافية للدول المعنية.

ثانيا: الجانب الأمني للشراكة الاورو-متوسط

أن المسائل الأمنية لها مكانة هامة في اهتمامات الاتحاد الاوربي وشركائه المتوسطيين وقد ادرجت في السلة الاولى لندوة برشلونة سلة الحوار السياسي والأمني يهدف إلى "قامة منطقة امن واستقرار" في المتوسط عبر التعاون و الحوار وقد كلف المشاركون هذه الندوة كبار الموظفين القائمين على الشق الأمني السياسي مهمة العمل من اجل تحديد سلسلة من اجراءات بناء الثقة والأمن لتعرض على الوزراء لإقرارها .

وفي اجتماع هؤلاء توصلوا الى جملة من الاجراءات والمستمدة الى حد كبير من مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا لكنها تبقى محدودة بسبب مازق عملية السلام في الشرق الاوسط الذي حال دون التوسع والتعمق في اجراءات جديدة بسبب الرفض العربي فكأن أن حدث تغيير في المفردات المستخدمة حيث تم التخلي عن عبارة "اجراءات الثقة" لإجراءات الشراكة"[1] هذا التغيير يدل على مقاربة اكثر واقعية لقضايا الأمن في المتوسط فالجزائر من ابرز شركاء العرب المتوسطيين المتحمسين له رغم أنه هناك اختلاف في التعاطي العربي مع مسالة ميثاق الأمن والاستقرار ولقد توقف الحوار الأمني لثلاث سنوات بين اتحاد أوربا الغربية والدول المتوسطية شرع الاتحاد الاوربي رسميا في اكتوبر 2003،في هذا الحوار نهجا تدريجيا ويهدف الى تعزيز الثقة والتفاهم المتبادل وتعود الشركاء المتوسطيين على مناهج السياسة الأوربية للأمن والدفاع لاسيما في مجال ادارة الازمات وبخصوص هذا الحوار تقدمت الجزائر بطلب التوضيحات لدى الطرف الاوربي حول ازدواجية العمل والقيمة المضافة التي سيوفرها هذا ال إطار مقارنة بالحوار المتوسطي للحلف الاطلسي ،وكذا التعاون فيما يتعلق بمحاربة الارهاب ،هذه التوضيحات

قد تعكس تفضيل الجزائر مناقشة المسائل الأمنية في إطار المبادرة الاطلسية باعتبارها اكثر ملائمة لهذا النوع من المسائل.

المؤكد أن الجانب الأمني في إطار الشراكة رغم تأزم عملية السلام الشرق أوسطية وتشمل الإجراءات أخرى كالتعاون بين مصالح الحماية المدنية لإدارة الكوارث ،سجل اتفاقيات وملتقيات مكافحة الارهاب فيما يخص الملتقيات الدبلوماسية تقرر أن تنظم مرتين في السنة في مالطا[1].

وتعترف المفوضية الأوربية بأن هذه الإجراءات تندرج ضمن خانة الأمن اللين وأنه يتعين الإقرار بتقدم في هذا الضيق الأمني ولم يكن سريعا كما كأن موجودا، حيث أن لعملية السلام في الشرق الأوسط انعكاسات على مسار برشلونة ولها لا يعني انتظار تحقيق سلام تقدم مهم ما دام لم التوصل إلى اتفاق سلام شامل[2].

وتنفرد المقاربة الأمنية لعملية برشلونة بكونها مبنية على فرضية فحواها أن التنمية الاقتصادية خير وسيلة لإحلال الأمن وتؤكد وثائق كل مرة على أهمية هذه العملية على أهمية التنمية الاقتصادية كعامل لإرساء الأمن ،وبهذا يمكن القول بأن المقاربة للشراكة الاورو–متوسطية للأمن تقوم على تلازم الأمن والاستقرار والتنمية وربما هذه ميزة فرضتها طبيعة الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية وغلبة الجوانب الاقتصادية على الأمنية وتطلعات دول الضفة الجنوبية.

ثالثا: ميثاق الأمن والاستقرار الأوردو متوسطي

أكد إعلان برشلونة على السعي لتشييد "منطقة سلام واستقرار وامن" ولتحقيق هذه الغاية التزم الشركاء البحث في إمكانات ووسائل الاستقرار في المنطقة بما في ذلك إمكانية تبني عقد أوربي–متوسطي " وبعده

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ذكره ، -ص194
[2] نفس المرجع ص195

طلقت فرنسا مبادرتها للإعداد"عقد امن واستقرار في المتوسط"والتي عرضتها على ندوة فاليتا لكنها رفضت بسبب الخلافات العربية – الأوربية والعربية–الاسرائلية حول التعاطي مع أزمة عملية السلام[1].

ومن بين المعضلات الاساسية الراهنة فيما يتعلق بمسالة إجراء الثقة في المتوسط الموقف الغربي المنحاز لإسرائيل. كما أن المقاربة الأمنية الجزائرية مقتنعة بأهمية التعاون المتوسطي الذي يشكل إطار ا للتشاور والحوار الضروري وترى أنه طبيعة هذه المبادرات يمكن أن تساهم بشكل كبير بتدارس المشاكل والرهانات السياسية والأمنية والاقتصادية ،الاجتماعية،الثقافية في المنطقة وهناك قناعة راسخة لدى الجزائر بأن شراكة حقيقية وحدها كفيلة بان تساهم في إقامة منطقة استقرار وامن في حوض المتوسط وتشجيع إقامة . الشراكة من اجل التعاون المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا وتعزيز الشراكة مع دول جنوب المتوسط وتعزيز الاتصال والحوار.

التعاون المتوسطي أن تشكيل قوات تدخل سريع في المتوسط مثل اورو فور واورو مافور، لا يمكنها إلا أن تزيد من جو الريبة والإدراك الخاطئ للتهديد بن الضفتين فرغم أنهما تندرج أن ضمن سياسة

–تشكيل هوية أوربية للدفاع عن التخفيف من الوصاية الإستراتيجية الأمريكية فأن المخاوف الأمنية العربية في محلها فلا احد يضمن حياد هذه القوات كورقة ضغط، في حالة نزاع بين دولة أوربية ومغاربية مثلا، ليصبح بعد عملية تدخل هته القوتين في العمليات الغربية في البلقان اقنع دول جنوب المتوسط بالطرح القائل بأن هاتين القوتين ليست خصيصا لمجابهتهم ليصبح وسيلة إجراءات الثقة.

منذ إطلاق العملية اعتبرت عملية هلسنكي أن الأمن في أوربا مرتبط بالأمن في المتوسط وكأن للدبلوماسية الجزائرية تحرك منذ البداية من خلا المشاورات الأولى لعقد هذا المؤتمر حتى يكون للمتوسط مكانة في الهندسة الأمنية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوربا، وتعزيز الشراكة أن تشكيل قوات تدخل سريع

[1] تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 68.

في المتوسط مثل اوروفور واورو مافور، لا يمكنها إلا أن تزيد من جو الريبة والإدراك الخاطئ للتهديد بن الضفتين فرغم أنهما تندرج أن ضمن سياسة. وللميثاق عدة أهداف نذكر منها تلك المتعلقة بالجانب الأمني مواجهة التحديات العالمية في مجال الإرهاب ،الجريمة المنظمة ،تهريب المخدرات، انتشار أسلحة الدمار الشامل،الهجرة غير السرية ...)

المطلب الثاني: الرؤية الجزائرية في إطار الحوار الأطلسي.

لقد تطورت العلاقات الجزائرية الاطلسية منذ نهاية العقد المنصرم.كما أن هذه العمليات الإرهابية شكلت عاملا حاسما في تغيير التعامل الغربي مع الجزائر حيث اصبحت اطروحاتها بخصوص الابعاد الدولية للإرهاب تجد إذ أن صاغية في مراكز صناعة القرار في العواصم الغربية[1] كما ساهمت هذه الاحداث هذه الاحداث من التقارب العسكري بين الجزائر والغرب ورفع الحظر التسلحي المفروض عليها منذ مطلع التسعينيات اما على الصعيد الاقتصادي فهذه الإحداث جعلت أوربا تلبي المطلب الجزائري بإدراج قضية الإرهاب في إطار الشراكة المتفاوض عليه بعد أن كانت ترفض ذلك .

والجزائر مثلها مثل بقية دول الحوار ،لم تحدد بشكل دقيق ما تريده من الحلف ما هي حاجياتها وشواغلها الأمنية والى مدى تطور علاقتها مع الحلف ثم أن هيمنة محاربة الإرهاب على سلم اولويات الحلف وشركائه المتوسطيين حالة دون التفكير العميق والهادئ في الحوار.كما كأن لزيارة الأمين العام للحلف للجزائر ككل بلد من بلد أن الحوار خاصة أنها كانت من أول المرحبين برفع الحوار الى مصاف الشراكة.

1 John BAYLIS and Steve SMITH , Globalization of World Politics, second ed. oxford university press, New york, 2001.

لقد ساهمت العلاقة بين الجزائر والحلف الاطلسي في تحقيق فائدة للجزائر وذلك بمساهمة في التفكير الاستراتيجي في المتوسط والمساهمة في اعادة تشكيل المشهد الاستراتيجي الإقليمي، حيث أن هذه العلاقة وسيلة لها لتخرج من عزلتها وتنفتح على محيطها الشمالي.

أن العلاقة مع الأطلسي ستسمح للجيش الوطني الشعبي بالتعود على البيئة العسكرية للحلف ومعرفة عقيدته عن قرب وخاصة الاستفادة من خبرته للشروع في ظروف جيدة ،في تحديث القوات المسلحة الجزائرية وربما مستقبلا احترافيتها ويمكنه أيضا أن يستفيد في مجال التكوين وتقنيات القتال للاستجابة للتهديدات الجديدة كتدعيم وتدريب وحدات خاصة وحدات الجيش الخاصة المكلفة بمكافحة الإرهاب.

ويهدف " الحوار المتوسطي""،حسب وثائق الحلف الأطلسي إلى إقامة علاقات جيدة وتعزيز الثقة في مجمل حوض المتوسط بتشجيع الدعم والاستقرار وتشجيع علاقات حسن الجوار والحوار والمبادرة تطورية تسمح بزيادة تسمح بزيادة عدد المشاركين وبتطوير أشكال التعاون ويقترح على المشاركين وبتطور أشكال التعاون.

وحسب وثيقة "تعزيز الحوار المتوسطي مع وضع بيان بمجالات التعاون الممكنة" الأطلسية هذه في تدعيم الحوار يجب أن يمر عبر استغلال أوسع للإمكانات التي يوفرها الحوار المتعدد الأطراف/الثنائي الموجود،وعبر مواصلة العمل في سبيل اتصالات عالية المستوى وكذا تعزيز التعاون مابين المبادرات الدولية .

-قمة براغ الأطلسية وتعزيز الحوار

منذ الشروع فيه والحوار المتوسطي يتدعم تدريجيا وعرف نقلة نوعية مع القمة الأطلسية في **براغ** اين قرر الحلفاء تدعيم الأبعاد السياسية والعملية للحوار بشكل جوهري وتقوية التعاون العملي لاسيما في

مجالات الاهتمام المشترك بما في ذلك تلك الخاصة بمكافحة الإرهاب.وقد تبنوا في هذه القمة وثيقة بعنوان "تعزيز الحوار المتوسطي بيان مجالات التعاون الممكنة[1]. لتدعيم الحوار.

أما الاتفاق الأمني بين الجزائر و الحلف فيشكل نقلة نوعية مهمة في علاقات الجزائر بالحلف وكانت هذه العلاقات قد بلغت أعلى مستويتها في الفترة التي تلت العمليات الإرهابية ضد نيويورك وواشنطن حيث قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة مقر الحلف في بروكسل مرتين في ظرف سنة(ديسمبر 2001وديسمبر 2002) [2].

وعليه فأن الاتفاق الأمني بين الجزائر والحلف الأطلسي فيشكل نقلة نوعية والذي يأتي في خضم تداعيات هذه الأحداث يعد تتويجا لتحسن العلاقات الجزائرية –الأمريكية و الجزائرية –الأطلسية التي تطورت منذ نهاية العقد المنصرم.

أن العلاقة مع الحلف ستمكن الجزائر من تامين محيطها الإقليمي ووضع حد لقنوات تغذية إعادة تشكيل الشبكات الإرهابية التي تنشط في الجزائر انطلاقا من أوربا، بمعنى تامين الداخل بعد تامين محيطها الإقليمي ،وأن لم تفعل ذلك فأنتها ستتعرض لضغوطات[3].

تأثير تطور العلاقة بين الجزائر والحلف الأطلسي.

أن العلاقة مع الحلف الأطلسي ستمكن الجزائر من تامين محيطها الإقليمي وضع حد لقنوات تغذية وإعادة تشكيل الشبكات الإرهابية التي تنشط في الجزائري انطلاقا من أوربا بمعنى تدخل بعد تامين محيطها الإقليمي وأن لم تفعل ذلك ستتعرض لضغوطات .خاصة في ظل الحملة الدولية على الإرهاب هي أنها تقود إلى انتهاك السيادة أن لم تقم دولة بالتنظيف اللازم من الداخل والجزائر وفق إستراتيجيتها

[1] بن صايم بن بونوار،"تطور المقاربة الأوربية للأمن في المتوسط"، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"،تنظيم:جامعة منتوري، قسنطينة، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008، ص 150.

[2] أحمد كاتب,خلفيات الشراكة الاورومتوسطية,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية,فرع علاقات دولية,جامعة الجزائر,2001, ص 168.

الأمنية تقوم ترتيب أمورها وإحلال النظام محليا وإلا فأنها ستفتح الطريق للغير ليقوم بذلك برضاها بما وبدونه[1].

العلاقة بين الجزائر والحلف الأطلسي مفيدة للجزائر فهي تسمح لها بالمشاركة في التفكير الاستراتيجي في المتوسط والمساهمة في إعادة تشكيل المشهد الاستراتيجي الإقليمي، وعلى الجزائر أن تسعى دائما للحضور في إطار هذا الحوار لأنها وسيلة للخروج من عزلتها وتنفتح أكثر على محيطه الشمالي، حتى وأن كأن هذا الانفتاح قد شرع فيه منذ سنوات وتعتبر العلاقة مع الأطلسي ستسمح للجيش الوطني الشعبي بالتعود على البيئة العسكرية للحلف ومعرفة عقيدته عن قرب خاصة الاستفادة من خبرته للشروع في ظروف جيدة،في تحديث القوات المسلحة الجزائرية ،ور بما مستقبلا احترافيتها يمكنه من هذه العلاقة في مجال التكوين والقتال وتقنياته كتدعيم تدريب وحدات الجيش الخاصة المكلفة عمليات محددة لمكافحة الإرهاب الجيش يمطنه أيضا أن يستفيد من علاقاته مع الحلف للشروع في هيكلة قواته وتزويدها أسلحة حديثة وإنهاء الحظر الغربي المفروض عليه في مجال التسلح ،ويتعلق الامر هنا بحاجة ملحة للنظر للنقائص في قدرات الجزائر الدفاعية [2]

ويعتبر التقارب بين الجزائر والحلف الأطلسي هندسة أمريكية، فقد مهدت له الشراكة الجزائرية الأمريكية من خلال تحسن في العلاقات بين البلدين منذ منتصف التسعينيات وتجسد هذا التحسن في الزيارات المتبادلة بين والمكثفة لمسئولين امريكين في الحلف للجزائر مما فتح الباب أمام انضمام الجزائر للحوار الأطلسي–المتوسطي وفي هذا السياق تم دعوة الجزائر للمشاركة في ندوة أطلسية متوسطية في لشبونة في سبتمبر 1998،وهي المرة الأولى التي تشارك فيها الجزائر في اجتماع أطلسي خصصت لمعالجة "التحديات البحرية" ،ولمواكبة التحولات الاستراتيجة على الضفة الشمالية للمتوسط يتعين للجزائر والدول العربية تلبية دعوة الحلف الأطلسي وأوربا لحضور الاجتماعات والمشاركة كلما محت الفرصة والمشاركة بمراقبين في المناورات العسكرية الغربية على الضفة الشمالية وتبادل وجهات النظر وطرح مخاوف الأمنية الغربية وهذا ما يلزم أيضا له للأوربيين كما أن حضور مثل هذه العمليات سيكون له فوائد عملياتي من جانب إتاحة الاطلاع على مناهج العمل.

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق، ص 168.
[2] نفس المرجع

المبحث الثالث الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الامنية في المتوسط

المطلب الأول: الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة ظاهرة الارهاب

تعتبر الجزائر ان المنطقة المتوسطية توتجه في الوقت الحالي مسائل وانشغلات امنية عابرة للاوطان ذات طبيعة جديدة ومن بينها ظاهرة الارهاب وان كل دول المنطقة ليست بمعزل عن هذه الظاهرة وقد اكدت الجزائر بانها عابرة للحدود في اكثر من خطاب

وقد عرفت الجزائر هذه الظاهرة منذ السنوات الاولى لازمتها الداخلية بالنظرلمصادر تمويله ودعمه العالمية[1] ،وبالنظر الى مايشكله من انتهاك لحقوق الانسان ومن تهديد خطيرلامن للارهاب واستقرارالمنطقة المؤساسات الدولية،والدولة[2] كما تعتبر الجزائرالارهاب اول تهديد مشترك بين كل دول المنطقة واهيجب استصئاله،ولو انه هذه المقاربة الجزائرية لم تلقى ترحيب من الطرف الاوربي في بادئ الامر ولم تلقى اي ترحيب الا بعد الانتقال الاعمال الارهابية داخل اوربا ووقوع تفجيرات 11سبتمبر2001،حيث اصبحت مكافحة هذه الظاهرة ذات بعد عالمي وتستدعي تعاونا اقليميا خاصة في العلاقة بين الاطلسي واوربا،وتتركز المقاربة الجزائرية في[3]:

-الارهاب الاسلاموي هوالة حرب ضد الدولة الجمهورية والحضارة :

-لا يوجد اي بلد مهما كانت قوتخ وقدرتع الدفاعية بمعزل عن الاعتداءات الارهابية

-لا يوجد وجه المقارنة بين مكافحة الارهاب والحرب التقليدية

- ليس الاسلام الراديكالي ادعاء هويتيا بل هو انحراف هويتي

-الارهاب ظاهرة لا تقبل التجزئة لذا يجب ان يحارب بكل اشكاله وعلى كل الجبهات [4]

لاشك ان تفشي الارهاب في الجزائر تزامن مع القيام باصلاحات كبرى عى كافة المستويات مطلع التسعينات وتزامن مع توقف المسار الانتخابي مما اثار الجدل حول الاسباب الحقيقية لظاهرة

[1] حسام حمزة مذكرة اجيستر مرجع سابق ذكره ص 168.

[2] Walid Laggoune, «La régulation juridique de la lutte contre le terrorisme : l'expérience algérienne», in : Dieter Ose and.

[3] Liess Boukra , «Analyse comparée des discours récents sur le terrorisme: Europe, USA, pays méditerranéens (Les discours

[4] حسام حمزة مذكرة ماجيستر مرجع سابق ذكره ص 170.

الارهابلعابرة للحدود،[1] ويعتبر هذا التوجه الجزائري كرد على المقاربة الغربية اتجاه نظرت الى الفعل الارهابي في الجزائر بالارتكاز على اربعة اطروحات محاولة اهالة نوع من العقلانية على الاسلاموية [2]

الاسلاموية هيرد فعل على الحداثة الفوضوية

- الاسلاموية هي رد فعل عن الحداثة

الاسلاموية هي حركة تترجم صعود ديمقراطية ذاتية المنشأ

لكن بعد تفجيرات 11سبتمبر2001 بنيويورك واشنطن جعل العالم تقبل العالم الطبيعة العابرة للحدود للإرهاب ولا فرق بين ظاهرة الارهاب محلي والارهاب دولي وان الاخير ضد الحضارة غيرت نظرة اوروبا[3] والولايات المتحدة والحلف الاطلسي كما استفادت الجزائر من المحاولات لإيجاد تعريف للإرهاب يحظى بالإجماع يأخذ في الاعتبار المنظومة الأيديولوجية للفعل الارهابي وفاعله في الوقت نفسه واضعا بذلك للأطروحة المضللة التي تشنف «حرب ضد المدنيين «كما حدث في في الجزائر[4].

ان الاستراتيجية التي وضعت بعد اعتداءات 11سبتمبر لمكافحة الارهاب تماشت مع العقيدة الامنية على المستوى المتوسطي والعلمي عموما، وبالتالي دعم الجهود الدولية في مكافحة الظاهرة، لكن هذه الحالة تجعل من المكن التدخل تقريبا في اي مكان في العالم بموجب الذريعة مكافحة الارهاب مثل تدخل حلف الناتو في ليبيا.

وقد تفطنت الجزائر في عقيدتها الامنية وايقنت ان دعما غير مشروط للحملة الدولية ضد الارهاب التي بشرت بعد التفجيرات الارهابية في نيويورك وواشنطن سيؤدي بها الى تبني الطرح الغربي للإرهاب سيؤدي بها الى محاربة منظومتها القيمية لذا اشترطت الجزائر بعد هذه الحادثة ان لاتكون الحملة الدولية ضد الارهاب موجهة الى اي دولة، اي دين، اي شعب، اي ثقافة ،اي حضارة مقابل انخراطها فيه[5]

المطلب الثاني: مكافحة الهجرة غير الشرعية

هنا نجد أن المقاربة الأمنية و القانونية أي وضع لقوانين رادعة مثل ما تبنته تونس لا يكفي من تشديد العقوبة للحد من الهجرة فهي بالأساس مغامرة بالنسبة للشباب تحمل الموت و ليس فقط عقوبة السجن.لذا الجوانب السياسية تعتمد على تحرك النظام السياسي بكل مؤسساته و هيئاته إلى إيجاد صيغ تكفل حقيقة مشاكل الشباب و تطلعاتهم و إعادة بناء تصورات جديدة للخروج من هذا المشكل، و غير الرسمية و

[1] نفس المرجع ص 171.

[3] عبد النور بن عنتر مرجع سابق ذكره ص211

[4] حسام حمزة ،مذكرة ماجيستر مرجع سابق ذكره ص

[5] Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.191. 2

أيضا تعاونا إقليميا و دوليا لان الظاهرة أصبحت تتعدى حدود دولة واحدة بل تحسنت دول و قارات بل ليس محاولات إنما يجب توفر إرادة سياسية و حقيقية للخروج بحلول قابلة للتطبيق.

فعلى الصعيد المحلي و فيما يخص تواجد المهاجرين من الدول الإفريقية على الإقليم الجزائري بصفة غير شرعية أو في طريق العبور فقد قامت بتكثيف الرقابة على الحدود و ارتفاع عدد التوقيفات في حق الأشخاص المتواجدين بطريقة غير نظامية، و في هذا الصدد قامت بعمليات و إجراءات لمراقبة وثائق السفر عند الخروج من الإقليم الجزائري سواء الأجانب أو الجزائريين و ذلك لعدم جعل الحدود الجزائرية عبارة عن أروقة لعبور المهاجرين السريين،كما أن السياسة الجزائرية هي في طور البناء كما أسلفنا في الذكر و ذلك بخصوص الآتين و ذلك حسب التوقعات الحكومية المتمثلة في:

- إدارة مسائل الأمن التي تمس الدولة و التي يتسبب فيها المهاجرون العابرون خاصة لممارستهم الأعمال غير القانونية حيث تم تفكيك في نهاية عام 2004 أزيد من 425 شبكة و أزيد من 300 شبكة عام 2005.

- مرونة الإجراءات إقبال اليد العاملة الأجنبية لتسهيل الاستثمار الأجنبي، و مساهمة الشركات الأجنبية في تحقيق مشاريع اقتصادية و صناعية.

و لتطبيق هذه السياسات من قبل الدولة الجزائرية تم تكريس عدة وسائل أهمها.[1]

-أجهزة حماية الجالية الجزائرية بالخارج و المكلفة بهذه المهمة وزارة الخارجية الجزائرية.

- أجهزة حماية الجالية الجزائرية بالخارج و مساندتها و إعادة دمجها في الدولة.

- أجهزة إدارة التدفقات و هي مهمة الوزارات الداخلية و المتمثلة في كل من العمل و التضامن الوطني، العمل و الضمان الاجتماعي، وزارة العدل.

- أجهزة الإدارة الاقتصادية، و المكلف بها البنك الجزائري و البنك الخارجي الجزائري و الذي يهدف إلى استقبال أموال المهاجرين سواء عبر القنوات غير الرسمية أو عبر الجمارك.

- أجهزة الإدارة التربوية المكلف بها وزارة التربية الوطنية و التي تهتم بأطفال المهاجرين

- أجهزة الإدارة الأمنية، الأمن الوطني، الدرك الوطني.

[1] عثمان الحسن محمد نور،الهجرة غير الشرعية والجريمة،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،مطبوعات مركز الدراسات والبحوث القانونية،2008 ،ص 102.

و في إطار مواجهة الهجرة غير الشرعية فان حراس السواحل بدؤوا في تطبيق مضمون مخطط المراقبة و الإنقاذ، حيث تقرر تقديم و تسخير كل المعدات و الوسائل التي من شانها الوقوف في وجه هذه الظاهرة و كذا التكثيف من دوريات المراقبة و القيام بعملية مسح على كل الشريط الساحلي إضافة إلى مضاعفة عدد الوحدات و الاستعانة بالمروحيات و طائرات الاستكشاف و الاستطلاع بهدف تحديد أماكن تواجد المهاجرين غير الشرعيين في ظروف و أوقات قياسية(1).زيادة على هذا تم إعلان عن مصادر لبعض الدوائر الجهوية لحرس الحدود من مجموعة من المشاريع لدعم المراقبة على الشريط الحدودي الغربي و تزويد المنطقة بأحدث التقنيات كوضع نظام للمراقبة الالكترونية معزز بالكاميرات على طول الحدود إضافة إلى إنشاء قواعد حيوية تابعة لفرق حراس الحدود، المؤمنة بطائرات مروحية، كما تم تزويد هذه الفرق بحوالي 100 دراجة نارية لسلوك الطرق الجبلية الصعبة لاقتفاء الأثر و بأسرع وقت ممكن و من الإجراءات الداخلية التي قامت بها الحكومة الجزائية إنشاء 87 مركز على طول امتداد الشريط الحدودي على امتداد 400 كلم، لصالح حراس الحدود المكلفين بمكافحة شبكات التهريب و الهجرة غير الشرعية و غيرها من النشاطات غير قانونية(2). و في نفس الصدد حول محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تم وضع فق بحرية خاصة بالدرك الوطني على طول الشريط الساحلي المعزز بوحدات بحرية مجهزة بتقنيات جد متطورة و أول قاعدة لهذه الفرق ستكون بشاطئ "رشقون" في عين تموشنت لتشكل نقطة مراقبة لشبكات الهجرة السرية. و في ظل هذا الاهتمام المحلي الواسع تم إقامة المكتب الوطني لمكافحة الهجرة السرية التابع لمديرية شرطة الحدود و الذي يملك 11 فرقة مكونة على مستوى ولايات الجنوب و التي تهدف إلى ضرب شبكات الحراقة كما وفرت المديرية قدرات و إمكانيات ضخمة للتمكن من القيام بالواجب على أكمل وجه و ما يميز هذه السياسات انه يطغى عليها التنسيق ما بين مصالح الأمن المختلفة من جيش، درك، حراس حدود، شرطة. رغم هذه الإجراءات و العمليات المشددة التي اتبعتها الدولة في إطار مكافحة الهجرة السرية إلا انه لابد من الرجوع إلى السبب الرئيسي للانتشار مثل هذه الظاهرة و معالجتها من جذوها. فالهجرة السرية ما هي إلا ثمرة تولدت عن الظروف المعيشية المتدهورة لذا التحكم في الهجرة لا يقتصر على نشر شبكات المراقبة على السواحل فقط و إنما يمتد إلى ضرورة تحسين الأوضاع المعيشية و توفير العيش الكريم داخل الوطن الأم، وهذا الأمر فرض على الدولة أعباء مالية قدرت ب 43 مليار دينار و 293 مليون لمواجهة الفقر في 16 ولاية(1)، و ذلك من خلال برنامج المطبق و الخاص بتنمية ولايات الهضاب العليا و الذي يمتد إلى غاية 2009. و يتضمن هذا المشروع على ترقية الشغل و التضامن الوطني، و تدعيم البرامج التنموية على مستوى البلديات و يمتد هذا البرنامج على فترة ثلاثة سنوات بداية من عام 2006 إلى غاية عام 2009. و

المتكفل بتطبيق خطة هذا البرنامج وزير القطاع "جمال ولد عباس"، و ذلك عن طريق التقرب من المواطنين و الاستماع لاحتياجاتهم و مطالبهم و تتضمن هذه الخطة عدة تسهيلات بحيث تكون الأولوية للحصول على شغل للذين لهم عائلات يتكلفون بها و إعطاء اهتمام بفئة المعوقين و المعوزين و كذا تخصيص حصة من الغلاف المالي لترقية الشغل للدعم الاجتماعي الخاص بالفئات المحرومة.

هذا فيما يخص الإجراءات التي اتبعتها الجزائر من اجل مكافحة الهجرة السرية و هناك إجراءات أخرى انتهجتها لتخفف من حدة هذه الظاهرة بطريقة غير مباشرة، و باعتبار إن ظاهرة الإرهاب(*) والتي سبق و إن تحدثنا عنها باعتبارها سبب من الأسباب التي تجعل المواطنين يهجرون عن بلدهم الأصلي خوفا و هلعا، فقد كانت حصيلة هذه المأساة بين أبناء الوطن الواحد أرقام مخيفة من القتلى و المفقودين و النازحين و المهاجرين، ناهيك عن

الخسائر الاقتصادية التي قدرت بمليارات الدولارات، ومن اجل إيجاد مخرج من هذه المأساة تعالت نداءات السلم و المصالحة و إطفاء نار الفتنة و الكف عن إراقة الدماء ضمن سلسلة مبادرات عبت عن وعي الطبقة السياسية بخطورة الأزمة (1)، و يمكن اختصار تجربة الجزائر في تعاملها مع هذه الأزمة من خلال التدابير القانونية المتمثلة في تدابير الرحمة أو ما عرف آنذاك بقانون الرحمة في أواسط التسعينيات لكن أهم ما كان يشوب هذه التدابير أنها جاءت متزامنة مع توجه الدولة بصفة رسمية نحو الحل الأمني، مما جعل هذا المشروع يولد ميتا ولم يحقق المقصد المنشود. و في سنة 1999 ظهر إلى الوجود مشروع الوئام المدني الذي رفع شعار الرئيس الجزائري"عبد العزيز بوتفليقة" و هو المشروع الذي عرضه للاستفتاء الشعبي و نال الموافقة الشعبية مرة أخرى(2 .(

و قد كان لهذا المشروع الرهان المربح للرئيس الجزائري في الاستحقاقات الرئاسية الثانية له التي أبقته في منصب الرئاسة، خاصة بعد أن أبدى رغبته في تحويل المبادرة إلى مشروع مصالحة وطنية شاملة إذا ما توفرت الظروف المناسبة لذلك بتاريخ 2005/09/29 عرض مشروع الميثاق من اجل السلم و المصالحة الوطنية للاستفتاء الشعبي لينال الموافقة الشعبية مرة أخرى. رحمة أو وئام أو مصالحة أو عفو أو غيرها من المترادفات فان المواطن الجزائري و لو توخينا الحقيقة سنجده غير مكترث بكل المصطلحات، لان النهم عنده هو انتهاء أزمته ووضوح مستقبله لان المصطلحات التي لا تكرس على ارض الواقع هي مصطلحات ميتافيزيقية[1].

[1] عثمان الحسن، مرجع سابق، ص 45.

و عليه يمكن القول أن الأمن و الاستقرار يضلان احد و أهم العوامل الجاذبة للأفراد سواء على مستوى الدولة الأم أو دول أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أن نسبة المواطنين المهاجرين مع فترة التسعينيات التي صاحبت موجة الإرهاب، و عودة بعضهم بعد هدوء الأوضاع، و انخفاض معدل الخوف و الرعب الذي عرفته الجزائر طيلة الأيام السوداء.

على المستوى الدولي:

الإستراتيجية المتبعة على المستوى الدولي:

يلعب المهاجرون دورا رئيسيا غي تراجع الحدود الوطنية للدولة ففي خضم هذا التطور لم تعد الدولة اللاعب الأساسي سواء داخليا أو على مستوى الساحة الدولية وذلك لعدم قدرة النظام السياسي على مواجهة ديناميكية التدفقات و الشبكات العابرة للحدود ،اللاجئين ، الهجرة السرية وغيرها من العمليات غير القانونية هذا بالنسبة لدول المنشأ و أيضا لكون الدول المستقبلة تواجه نفس مشكلة الهجرة و لأن السياسات الوطنية المنفردة أصبحت قاصرة في التعامل مع هذه القضية لذا فرض عليها التكتل و التعاون لخلق مجال يسمح بحرية انتقال الأفراد و هذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث أي أهم السياسات المتبعة و المنتهجة من قبل الدول لمعالجة ملف الهجرة و لكن من قبل ذلك تجدر بنا الإشارة إلى التعاون الإقليمي ما بين الجزائر و دول الجوار ضمن هذا المبحث و ذلك لعدم وجود سياسات حقيقية و فعالة عالجت هذه القضية.

إقليميا :

لا يمكن التأكيد بوجود تجمع حقيقي لدول المغرب العربي بالرغم من وجود محاولات عديدة لتحقيق تكتل إلا أنها باءت بالفشل و ذلك بداية باللجنة الاستشارية الدائمة في أواخر 1964 إضافة إلى فشل الوحدة المغاربية بعد إبرام اتفاقية لإقامة اتحاد المغرب العربي وكان ذلك في 15-02-1989 و التي تطلبت في مراحله الأولى إنشاء منطقة تبادل حر في عام 1991(1) ثم إقامة اتحاد جمركي عام 1995 . و أخيرا السوق المغاربية المشتركة سنة 2001 إلا أنه لم يتم تحقيق الأهداف التي كان يسعى إليها الإتحاد المغاربي زيادة على ذلك لم يلق ملف الهجرة الغير القانونية اهتمام ضمن المعاهدات المبرمة ما بين دول المغرب العربي على الرغم من أن المادة الثانية من المعاهدة تنصب على ما يلي[1]:

[1]صايج مصطفى ،" الاتحاد المتوسطي-خلفيات و سيناريوهات-"،في: العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، ص 68.

"نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين إضافة إلى اقتراحها فكرة إلا من الجماعي المغاربي إلا أنها لم تجسد على أرض الواقع كما أن غياب الإرادة الجماعية السياسية للدول

في التعاون كان من أهم أسباب فشل الإتحاد و ذلك عند الإطلاع على ما صرح به رئيس الجمهورية الليبية "معمر القذافي.

الذي أقر بضرورة التخلي عن مشروع اتحاد مغرب عربي لصالح إقامة حكومة فدرالية للاتحاد الإفريقي(1 (

إلا أنه من خلال ما تطرقنا إليه فإن مكافحة الهجرة بنوعيها الشرعي و غير الشرعي تفرض علينا تبني مقاربة أكثر شمولية و ذات فعالية و هذا ما جسده الاجتماع المنعقد بالجزائر في 03 أفريل 2006 و الذي كـان يصبوا إلى إيجاد حل طارئ و مشترك لهذه الظاهرة(2.(

كما نجد ما صرح به وزير الخارجية الجزائري <<محمد يحياوي >> إن الحد من هذه الظاهرة يتطلب الانفتاح على سبل جديدة للسماح بتنقل أحسن للشبكات في مجال المعرفة و الخبرة المهنية و الاستثمار كما أكد ضرورة الحفاظ على الكفاءات بإفريقيا من أجل النهوض من التخلف مدعما فكرة أن الفقر و التهميش ليس بمعاناة يخضع الأفارقة للأبد(3 .(

و عليه فإن الأولوية تكون لإفريقيا لتولي مقاربة شاملة لمعالجة مسألة الهجرة فهي تمثل الحل لتدفقات المهاجرين إضافة إلى المشاريع الهيكلية التي بدأت فيها الجزائر بالتعاون مع بعض دول الساحل التي من شأنها التقليل من الهجرة السرية. فمحاربة الهجرة سواء كانت دول مجتمعة أو مفردة هي إجراء لابد منه من السهر على احترام تطبيق قوانينها بشأن قبول تنقل وإقامة الأجانب و هذا ما يدفعهم إلى إقامة هياكل تعاون ثنائية فعالية دون تجاوز مبادئ احترام حقوق الإنسان و من جهة معالجة دوافع الهجرة بأشكالها.

II. الشراكة الأورو متوسطية :

هو من بين الآليات الجماعية للوقاية و احتواء مكافحة ظاهرة الهجرة في المتوسط حيث بداية سنتناول التعاون و الذي تضمن قضية الأمن من منطق أن أمن (CSCM) في إطار المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط الأوروبي(1) هو مرتبط بالأمن المتوسط لذا لابد من وضع مقاربة شاملة بين ضفتي المتوسط لتحقيق الأمن الدولي و تبعا للتصريحات المتتالية حول هذا المنطق تم عقد اجتماع في "بلغراد" عام "1977- 1978" حيث تقرر إقامة لجنة في هذا السياق نجد إصرار الدول العربية على ضرورة

المشاركة في أشغال اللجنة إلا أن ما تقدمت به من طلبات قد تم رفضه باعتبار أن المشاكل المتواجدة بالمنطقة العربية قد يشكل عائقا أمام التفاوضات المتعلقة بالوحدة الأوروبية[1] .

إلا أن التأكيد العربي على أهمية قضية الأمن في المتوسط ، أدى إلى إقامة هذا المؤتمر بحيث عرف قبولا من "cianni demichelis " و مثيله الإيطالي Francisco Ordonez" قبل وزير الخارجية الإسباني" و ذلك للاعتبارات التالية:

أولا: القرب الجغرافي بحيث لا يمكن التغاضي عن الأهمية الجيوسياسية التي تلعبها الجغرافيا فهي تتأثر ببعضها البعض رغم هذا القبول من أغلبية الدول إلا أنه كانت هناك مجموعة من الدول التي لم توافق على هذه التبريرات التي جاءت مشروع ايطالي – اسباني ، فبعد الحرب الباردة أضحت مسألة الهجرة بطابع مختلف مقارنة على ما كان سائد في السبعينيات حيث ارتفع ضغط التدفقات خاصة أن أوروبا تحتل المكانة العليا في استقبال المهاجرين سواء الشرعيين أو غير ذلك و التخوف الأوروبي الكبير يتجلى في ارتفاع نسبة التحويلات المالية ، التخوف من نشر الثقافة العربية و الذين الإسلامي ، أيضا الانتشار الواسع للمهاجرين السريين و Cscmاشتراكهم في المنظمات الإجرامية و بالتالي فالهدف الاسمى من إنشاء هو وضع مقاربة شاملة لمشاكل المتوسط في مقدمتها مسألة الأمن و الهجرة و بذلك أصبحت إطارا للتعايش السلمي ، نظام لحسن الجوار ، تقاسم المسؤوليات الاعتماد المتبادل .

و من هنا يمكن تفسير رفض الدول لهذا المؤتمر خوفا من مطالبة الدول العربية بتحرير التنقل لمهاجريها و تحسين و وضعيتهم بالمقابل تعمل على لبرلة أنظمتها و طبقت على أرض الواقع عن طريق الاجتماع بمرسيليا في فيفري 1988 و الذي أطلق عليه حوار 3+3 لأنه ضم الجزائر ، المغرب العربي ، تونس ، فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا ثم تطور ليصبح 5+5 و ذلك لضمه دول المغرب العربي الخمسة إضافة إلى مالطا و البرتغال و مسألة الهجرة كانت مدرجة ضمن الدورة الثالثة للحوار و التي كان مقررا انعقادها . في تونس عام 1992 و السبب في عرقلتها هو اشتراك كل من اسبانيا و فرنسا في حرب الخليج الثانية و كذا العشرية السوداء التي غطت الجزائر إضافة إلى الحصار على ليبيا .[2]

ليعود الحوار 5+5 على الساحة عن طريق اجتماع وزراء خارجية الدول العشرة يوميا 25 و26 جانفي 2001 بلشبونة بالبرتغال حيث تقررا احتضان تونس لأول اجتماع يوميا 5 و 6 ديسمبر 2003 بحيث تناول ملف الهجرة غير القانونية و مدى ارتباطها بالأمن في المنطقة الأورو مغاربية.

[1] محمد صالح المسفر، الاتحاد الأوربي و أبعاد مشاريعه المتوسطية، في العلاقات العربية الأوربية حاضرها و مستقبلها، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1997، ص ص 88-90.

[2] الحوات علي ،الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي،طربلس،منشورات الجامعة المغاربية.2007. ص ص 88-89.

و في هذا الإطار لابد من التطرق إلى مشروع الشراكة الأورو متوسطية حيث يتمثل في البيان الصادر في مؤتمر برشلونة المنعقد في 1995/11/28 و الذي ضم 15 دولة من الإتحاد الأوروبي و 12 دولة من جنوب و الذي تمخض عنه موافقة الأطراف المشاركة في الاجتماع لإقامة شراكة من الإتحاد الأوروبي و تتجسد الشراكة في ثلاث مجالات أساسية :

الأول : يتعلق بالأمن.

الثاني : بالاقتصاد و المال.

الثالث : بالنواحي الاقتصادية و الثقافية.

و تجب الإشارة إلى أن صياغة المشروع المتوسطي ، جاءت بعد سلسلة من مبادرات و اقتراحات قامت بها حكومات و برلمانيون ورؤساء دول بدأ بصيغة 5+5 و التي عقدت أول اجتماع لها سنة 1988 جمع خمس دول من أوروبا و دول الإتحاد المغاربي إلى صيغة مؤتمر الأمن و التعاون الذي عقد أول اجتماع له بمدينة "بالما.

ومن أهدافه تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة عبر حوار سياسي منتظم يستند إلى جملة من المبادئ منها:

-العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

-تطوير حكم القانون و الديمقراطية في الأنظمة السياسية

-احترام حقوق الشعوب و حقها في تقرير مصيرها.

-تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب و مكافحته و المكافحة المشتركة للجريمة المنظمة و محاربة آفة المخدرات، و الهجرة.

أما في دورتها المنعقدة بالجزائر في 23 و 24 نوفمبر2004 تناولت عدة مسائل رئيسية و تمثلت بداية بالرغبة في تحقيقي الاندماج المغاربي و العلاقات الاقتصادية و كذا الأمن و أخيرا الهجرة. كما أن ضمن هذا الاجتماع تم التركيز بشدة على قضية الإرهاب و الهجرة السرية باعتبار أن السياسات الوطنية المنفردة لم تكن فعالة بالدرجة المتوقعة كما تم اتخاذ إجراءات صارمة ضد المهاجرين السريين لمحاولتهم قطع البحر بطرق غير نظامية و كذا إعطاء نصيبه من هذه الإجراءات في حق شبكات المهربين و كذا المافيا المتخصصين في الاتجار بالناس.

و في إطار مواجهة الهجرة السرية تم اقتراح إقامة مراكز حجز في دول المصدر حتى يتم تنظيمهم و تصفيتهم.

إن الدول الأوروبية لا يمكنها التغاضي عن الأهمية التي تكتسبها منطقة البحر الأبيض المتوسط و ذلك بالاستناد على 4 معايير أولها الهجرة حيث أن الجالية العربية المتواجدة بكثرة بحيث قدرت بحوالي 15 بالمائة من المغاربة ثم يتبعها معايير أخرى كالثروة الطاقوية ، المبادلات التجارية ، الأمن و محاربة الإرهاب و بالتالي فالهدف المنشود من هذه الشراكة هي تحقيق السلم و الاستقرار للتفرغ إلى تحقيق التنمية و نشر الديمقراطية في أرجاء العالم كما تناول مسألة الهجرة بفرعيها القانونية و غير القانونية بحيث تم تشجيع الاجتماعات و اللقاءات حتى يتم التوصل إلى اتفاقات من شأنها تنظيم التدفقات البشرية و كذا تحسين ظروف المهاجرين بطريقة شرعية.

أما فيما يتعلق بالهجرة السرية فإنه يتم اجتماع الموظفين دوريا لمعالجة الإجراءات التي تساعدهم في تحسين و تسهيل التنسيق بين السلطات لمكافحة الهجرة و في هذا المجال تم إدراج في هذه الأخيرة ضمن أشغال الشراكة الاورو المتوسطية و ذلك تبعا للتوجهات كما يلي:

التوجه الأول الذي تمخض عن إعلان برشلونة و الذي ناشد بضرورة التعاون بين الدول العضوة والتوجه، إلا انه لم يجسدRéadmission الثاني و الذي يبرز أن هدف من هذا التعاون هو عقد معاهدات الإعادة على أرض الواقع أما التوجه الثالث و التي يمثل محاولة المجموعة الأوروبية في إضفاء صبغة جنائية لمكافحة المهاجرين السريين و في هذا السياق فإنه تجدر الإشارة أن العائق أمام تطبيق سياسة الإرجاع هو أن الدول الأوروبية لا تملك الحق في إرجاع فرد دون معرفة هويته لذا لابد من وجود تعاون و تنسيق بين دول المصدر و دول الاستقبال و هذا التنسيق لا يتم . و يكون غير فعال في ظل غياب إستراتيجية للاتصال و تبادل المعلومات لذا توجب استخدام أجهزة مثل L'Icôneو هو شبكة اتصال بالانترنت لتبادل المعلومات و البيانات التكتيكية فيما يتعلق بتدفق المهاجرين السرين . حيث تم و الذي قام بمفاوضات تولد عنها 09 معاهدات للإعادة مع الدول ذات الأولوية sévielle عقد اجتماع بالمغرب ، تونس .. إضافة إلى وضع شروط في هذه الاتفاقية مثل تلك التي وقعتها مع الجزائر . إلا أن غياب إرغام و إجبار الدول على التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقيات و الذي كان سببا في فشلها لذا لابد من التعاون الفعلي و التنسيق الجدي و الشفافية مع الدول الشريكة حتى يتم الوصول إلى النتائج المبتغاة و مثالنا في ذلك الشراكة مع الجزائر و التي تنص في مادتها 84 على ما يلي : < على كلا من الجزائر من

جانب و كل دولة عضوة في الإتحاد الأوروبي من جانب آخر قبول إرجاع المهاجرين السريين ... بعد التعرف على هويتهم (1)كما تم إدراج إلى هذه المادة إلى الزامية التفاوض لإعادة المهاجرين العابرين

أي الذين عبروا الجزائر حيث أجاز إمكانية إقامة اتفاقيات ثنائية في هذا الإطار و يجب أن تستند هذه المفاوضات إلى مبدأ الإقناع حسب ما ورد في ومن بين هذه الوسائل الاقناعية تقديم محفزات كالسماح بالمشاركة في السوق الأوروبية اجتماعات Séville تقديم مساعدات لتحقيق تنمية و ذلك لضمان الموافقة على قرارات الإعادة لهذا ارتبطت سياستها بالأبعاد الاقتصادية و السياسية كما يمكن الإشارة إلى المجموعة التي تم استحداثها تحت مسمى مجموعة Trevi والتي تضم وزراء العدل و الداخلية و تستهدف اتخاذ إجراءات لمراقبة الحدود و تحديث الترسانة القانونية لردع المهاجرين السريين و كذلك الدعوة إلى الالتزام باليقظة من طرف السلطات لمراقبة الأشخاص الذي يتم نقلهم بين الدول .بعد إنشاء فضاء تعاون بين دول الأوروبية و المغرب العبي لامتصاص التدفقات البشرية تم تخصيص صندوق مالي قدر ب 6.1 مليار دولار ، كما نجد اجتماع برشلونة المنعقد في أواخر نوفمبر 1995 تطرق إلى مسألة الهجرة و ضرورة التوصل إلى اتفاقات التي من شأنها أن تساعد على إعادة المهاجرين المتواجدين بوضعية غير قانونية كما ذكرنا سابقا و لابد من التعاون و تسهيل تبادل المعلومات كما سطرت الدول المشاركة مجموعة من المواضيع من بينها مسألة مكافحة الهجرة السرية (1) إلا أنه هذه السياسات و الاتفاقات الأمنية كانت ترمي إلى تحقيق الغرض، كانت جد مهمشة باستثناء التعاون الاقتصادي الذي عرف تحسنا في إطار هذه الشراكة بين دول الشمال و الجنوب و ما يعاب على إعلان برشلونة أنه يركز على مفهوم الأمن في المجال الأورو متوسطي و إهمال مخاطره الكامنة جنوب – جنوب كالهجرة غير القانونية القادمة من صحراء إفريقيا إلى الدول المغاربية . لذا لابد من شمولية المقاربة الأمنية الأورومتوسطية كما انه لم يتوصل إلى نتائج ظاهرة و بارزة يمكن الإشارة إليها بحيث لم تكن في المستوى المتوقع و ذلك استنادا إلى نتائج التقرير التقييمي سنة 2007 و الذي أكد على محدودية النتائج على طور مسار إعلان برشلونة الأورو متوسطي وزيادة الفوارق الاقتصادية بين الشمال و الجنوب . كما تجدر بنا الإشارة إلى انه تم تناول ملف الهجرة غير القانونية ضمن أهم الأعمال التحضيرية حول اتفاقية الأمم المتحدة " باليرمو" سنة 2000 لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إضافة إلى البروتوكولات الملحقة بها فمثلا عند الاطلاع على المادة 2 من البروتوكول الملحق بالاتفاقية نجده يهدف إلى منع و محاربة تهريب المهاجرين و كذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف مع حماية حقوق المهاجرين المهربين. كذلك في المادة الثالثة نجدها استعملت مصطلحات كتهريب المهاجرين و الذي يقصد به تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة ليس من رعاياها و الدخول غير المشروع يعني عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول القانوني إلى الدولة المستقبلة هذه أهم الاتفاقات التي تناولت قضية الهجرة.[1]

[1] الحوات ، مرجع سابق، ص ص 72.

الموضوع: **الصفحة:**

الشكر

الإهداء

مقـدمة.....**01**

الفصل الأول:.الإطار النظري للدراسة.....

المبحث الأول:.ماهية الأمن وعلاقته ببعض المصطلحات المشابهة.....**07**

المطلب الأول:تعريف الأمن.....07

المطلب الثاني:حول مفهوم الأمن وتوسع مجالاته.....12

المبحث الثاني:خصائص الأمن وأبعاده..... **17**

المطلب الأول:خصائص الأمن.....**17**

المطلب الثاني: أبعاد الأمن.....18

المبحث الثالث: مستويات الأمن والياته.....**25**

المطلب الأول: مستويات الأمن.....25

المطلب الثاني:آليات الأمن.....30

المبحث الرابع:مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية.....**33**

المطلب الأول:النظريات النقدية الكلاسيكية.....34

المطلب الثاني:النظريات التكوينية/النقدية.....36

الفصل الثاني:الإشكاليات الأمنية في المتوسط

المبحث الأول:جيوبولتيك المتوسط..... ..**42**

المطلب الأول: تعريف بمنطقة المتوسط.....42

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للمتوسط.....46

المطلب الثالث:أهم النزاعات في المتوسط.....49

المبحث الثاني:الإشكاليات الأمن في المتوسط وانعكاساتها..... **57**

المطلب الأول:ظاهرة الإرهاب 57

المطلب الثاني:ظاهرة الهجرة غير الشرعية.....62

الفصل الثالث:السياسة الأمنية الجزائرية في المتوسط

المبحث الأول:التصورات الأمنية في المتوسط.....65
المطلب الأول:التصورات الأمنية الأوربية.....65
المطلب الثاني:التصورات الأمنية الأطلسية.....68
المبحث الثاني:الرؤية الجزائرية في إطار الشراكة الغربية.....70
المطلب الأول: الرؤية الجزائرية في إطار الشراكة الاورو–متوسطية.....70
المطلب الثاني:الرؤية الجزائرية في إطار الحوار الأطلسي.....74
المبحث الثالث:الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في المتوسط...78
المطلب الأول:الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة الإرهاب.....78
المطلب الثاني:الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة الهجرة غير الشرعية.....80
الخاتمة.....**89**
الفهرس
قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1 باللغة العربية:

أ القواميس:

-الفيروز الابادي مجد الدين محمد بن يعقوب ،القاموس المحيط، بيروت دار الفكر ج2،دون سنة الطبع .
ب.م،الوطن العربي، الموسوعة العالمية ويكيبيديا .
-ب.م،معجم الكافي ،شركة المطبوعات لتوزيع والنشر،ط3،بيروت .
هيثم اللمع، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي-فرنسي-انجليزي. المؤسسة الجـــامعية للدراسات النشر والتوزيع .

ب الكتب:

الحوات علي ،الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي،طربلس،منشورات الجامعة - المغاربية.2007.
مجموعة باحثين ، نحو سيناريو جديد للشراكة الأورومتوسطية، المعهد القاطلوني للبحر المتوسط، (برشلونة،1995،
[1]إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، بـيروت: المؤسسة العربية للأبـحاث، ط1، ، 1979 .
بخوش مصطفى ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة-دراسات في الرهانات و الأهداف-، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006 .
الحيالي -نزار إسماعيل ،دور الحلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة ،ط1،الإمارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ،2003 .
سمير أمين، و علي الكنز، العلاقات الأوروبية العربية-قراءة عربية نقدية-، منتدى العالم الثالث داكار، مركز البحوث العربية، القاهرة.
صايج مصطفى ،" الاتحاد المتوسطي-خلفيات و سيناريوهات-"،في: العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 2008 .
عثمان الحسن محمد نور،الهجرة غير الشرعية والجريمة،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،مطبوعات مركز الدراسات والبحوث القانونية،2008.
محمد حمد الجوهري، الديمقراطية الأمريكية و الشرق الأوسـط الكبير،ط 01، دار الأميـن للنشر و الجوهري التوزيع، القاهرة، 2005.
محمد صالح المسفر، الاتحاد الأوربي و أبعاد مشاريعه المتوسطية، في العلاقات العربية الأوربية حاضرها و مستقبلها، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1997 .
سعيد اللاوندي،القرن 21، هل سيكون أمريكيا، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، (جانفي 2002 .
مجدوب أسامة، الغات و مصر و البلدان العربية...من هافانا إلى مراكش، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998 .
مارتن غريفيش وغيره، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج، دبي ، 2008.
ثابت أحمد ، "الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته". في: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196، جويلية 1995 .
بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. المكتب العربي

ج **المجلات والدوريات:**

المشاط، عبد المنعم "نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي". في: **مجلة المستقبل العربي.**: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 54، أوت 1983، ص 50.

سنطوح حسين ، "الحوار الجزائري الأطلسي، من أين و إلى أين 1/2"، في مجلة:دراسات إستراتيجية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر العاصمة،العدد الثاني، جوان 2006 .

المسعى النشط: و هي دوريات بحرية يقودها الحلف للكشف عن أنشطة إرهابية محتملة في البحر (الأبيض المتوسط، و ردعها و القضاء عليها.

سنطوح حسين ، "الحوار الجزائري الأطلسي، سيناريوهات المستقبل 2/2"، في مجلة:دراسات إستراتيجية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر العاصمة،العدد الثالث، فيفري 2007 . .

عبد النور بن عنتر ،محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي،مجلة الشؤون العربية، العدد 133،ربيع 2008.،ص73

شريط عابد ،" واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي"، في:مجلة العلوم الإنسانية، مديرية النشر و التنشيط العلمي، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 21 جوان 2004،ص 109.

آنا بالاثيو فاليلير سوندي، ترجمة : عادل زقاغ،" مسار برشلونة: الشراكة بين ضفتي المتوسط"، في: (مجلة علم السياسة و العلاقات الدولية: قراءات عالمية، باتنة، المجلد 1، العدد 2، 2005، ص 33.

خالد عبد اللطيف ، "مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط"، في: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 123،، جانفي 1995، ص 251.

شريط عابد ، "الاندماج الإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوربي"، في:مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة، العدد 153، جانفي 2003، ص 288.

خشيم مصطفى عبد الله ،"علاقات التأثير و التأثر في إطار مؤتمر مالطا عام 1997 –دراسة تحليلية (مقارنة-"، في: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 240، فيفري 1998، ص 52.

محمد ، "حول التوحد الاقتصادي العربي و الشراكة الأورومتوسطية"، في:مجلة المستقبل العربي، (الأطرش.مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 262، أكتوبر 2001، ص 88

مطيع المختار، "الاندماج الاقتصادي الإقليمي"، في : مجلة الوحدة، العدد 79،فبراير 1992 . ص.34.

د المدكرات:

برد رتيبة,الحوار الاورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ,فرع علاقات دولية,جامعة الجزائر,2009,

طارق رداف ، **الاتحاد الأوربي-من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2002 .

عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، جوان 2002 .

زكري مريم,البعد **الاقتصادي للعلاقات الاورومغاربية**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلو 1 السياسية والعلاقات الدولية ,تخصص اورومتوسطية ,جامعة تلمسان, 2011 -

أحمد كاتب,خلفيات الشراكة الاورومتوسطية,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية,فرع علاقات دولية,جامعة الجزائر,2001,

بن دايخة إبراهيم، ، أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008-2009)

مناعي ليديا، الاتحاد المتوسطي: نحو جماعة أمنية متوسطية،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009-2010 .

ه ملتقيات ومحاضرات:

بن صايم بن بونوار،"تطور المقاربة الأوربية للأمن في المتوسط"، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"،تنظيم:جامعة منتوري، قسنطينة، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008 .

حمدوش رياض، محاضرة في مقياس" التكامل و الاندماج"، ألقيت على طلبة السنة رابعة،علوم سياسية، فرع علاقات دولية، جامعة قسنطينة،2009-2010.

سيد أحمد محمد ، "الشرق أوسطية: الأبعاد السياسة والثقافية"، في: نادية مصطفى (محرر)، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: 7-9 ديسمبر 1996، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1997، ص 205.

و التقارير:

إعلان تونس" للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حوار 5 زائد 5

حلف الناتو، "التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط، و الشرق الأوسط الموسع"، بروكسل بلجيكا، 2005

2 المواقع الإلكترونية:

:عصام زيدان،"ماذا وراء الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي ؟ "، نقلا عن (
http://www.almorni.com/index.php
محمد يعقوبي، الأخضر عزي، "الشراكة الأورومتوسطية و آثارها على المؤسسة الاقتصادية"، نقلا عن: www.falsteen.com
:عبد الله تركماني، "العرب والشراكات في عالم متغير(أسئلة لشراكة الأورومتوسطية)"، نقلا عن (
http:hem.bredbaned.net
:قسم الأخبار بالجزيرة،"الاتحاد المتوسطي"، نقلا عن (
http://aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1086080
:خوليو غودوي ،" الاتحاد من أجل المتوسط: ولادة عسيرة أم عملية إجهاض؟"، نقلا عن
http://ipsinternational.org/arabic/nota.asp?idnews=1260
ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، "الاتحاد من أجل المتوسط"، نقلا عن (
: http://ar.wikipedia.org
http://www.arabrenewal.org/templates/Bright Light/Styles/fixed.css"
type="text/css
يحيى اليحياوي ،" رهانات ومتاهات الاتحاد من أجل المتوسط"، نقلا عن (

:صلاح نيوف ،" الاتحاد من أجل المتوسط.. كيف نبدأ؟"، نقلا عن (
http://www.alarabiya.net/views/2008/06/18/51683.html
ميشال أبونجم ،" منتدى «5 زائد 5» يقيم آلية تعاون أمني في منطقة المتوسط ويركز على محاربة
-الإرهاب"، جريدة الشرق الأوسط، نقلا عن :http://www.5plus5.tn/arabic/declaration
tunis.htm
http://www.el- :ست وحدات بحرية تمثـــل بلدان مبادرة الـ 5+5 بميناء الجزائر "، نقلا عن "
massa.com/ar/content/view/13060/41
:النتائج الحقيقية للـ"قمة 5+5" : بين النوايا المضمرة والتصريحات المعلنة"، نقلا عن "
http://www.albadil.org/spip.php?article88
:أحمد ثابت ، "الشرق الأوسط الكبير"، نقلا عن
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/03/article01.shtml
:حلف شمال الأطلسي، نقلا عن
http://aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1070046

http://www.alwatanelarabi.com/news.php?extend.347#sthash.Jba8PVZT.dpuf
الموقع الرسمي لقناة الجزيرة، في: www.aljazeera.net/article.02/1258، 12/03/2016)).

عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي". نقلا عن موقع:
.http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html
قاموس المحيط الالكتروني، على الموقع التالي: www.moheet.com
.

المراجع باللغة الأجنبية:

John BURTON, **Global Conflicts, wheat sheaf books**, Brighton, 1984. p 87.
Hanry Jean robrirt ,Magrebiens en France-de la mare-patrie aux marges de LE
. Europe Europien ,Revue Panoramiques N°55 , 4em trimest.Paris.2001.

: Michel Dillon, politics of security. Routledge London, 1996,

[1] Jean jaque ROCHE et Charles Philippe DAVID, Théories de la Sécurité. Montchrestien, Paris , 2002.
Jean jaque ROCHE et Charles Philippe DAVID, op.cit., p 15.
John BAYLIS and Steve SMITH , Globalization of World Politics, second ed. oxford university press, New york, 2001.

خاتمة

من الواضح جدا شدة تأثر الجزائر بمختلف التحولات الامنية التي تعرفها البيئة المتوسطية ويرجع هذا التأثر للأهمية الاستراتيجية لموقع الجزائر بالمنطقة والعلاقات السياسة التي تربطها مع بلدان حوض المتوسط خاصة الضفة الشمالية والتي تعرف اضطرابات امنية ومشاكل سياسية صعبة بعضها يصنف في خانة "التهديد المباشر لأمن واستقرار الجزائر ،وهذه التهديدات ذات طبيعة وبنية معقدة حيث يرتبط علائقيا ببعضها البعض وهذا يرجع ايضا لارتباط الجزائر بالدائرة الجيوسياسية متوسطية وأيضا بحكم الطبيعة اللا تماثلية للتهديدات الحالية كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والتي باتت تهدد امن واستقرار الجزائر.

وقد شكل التعاون الامني الجزائري الغربي في اطار الحوار والتعاون المتوسطي والحوار الاطلسي منعرج كبير للجزائر في مواجهة الرهانات الامنية بالمنطقة وتبني سياسة امنية شاملة ذات ابعاد سياسية، اقتصادية واستراتيجية، قد ساهمت بشكل كبير في فهم الرهانات الامنية بالمنطقة المتوسطية.

وتعمل الجزائر على مواجهة الرهانات الامنية غير التقليدية بانتهاج مقاربة تنموية وتعاونية في اطار الدول المغاربية ايمانا منها ان هذه التهديدات نظرا لطبيعتها تتطلب استراتيجية شاملة تتضافر فيها الجهود الوطنية والاقليمية والدولية بالاعتماد على اليات التعاون والشراكة الاقليمية كما تنتهج سياسة مرنة في حل الازمات الامنية والسياسية في البيئة الاقليمية، هذا لضمان الامن والاستقرار في المنطقة .